الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

العدد 53 عدد خاص بمناسبة الذكرى ال 64 للاستقلال الوطني السعر 100 أوقية

الذكرى الـ 64 للاستقلال الوطني

التصالح مع الذات

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
مختار ملل جا

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الرباني
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
عبد الجليل وات

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 - 006
صندوق البريد: 371 - 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

في هذا العدد

طموح رئاسي لتحصين المكاسب وعبور نحو غد أفضل

4

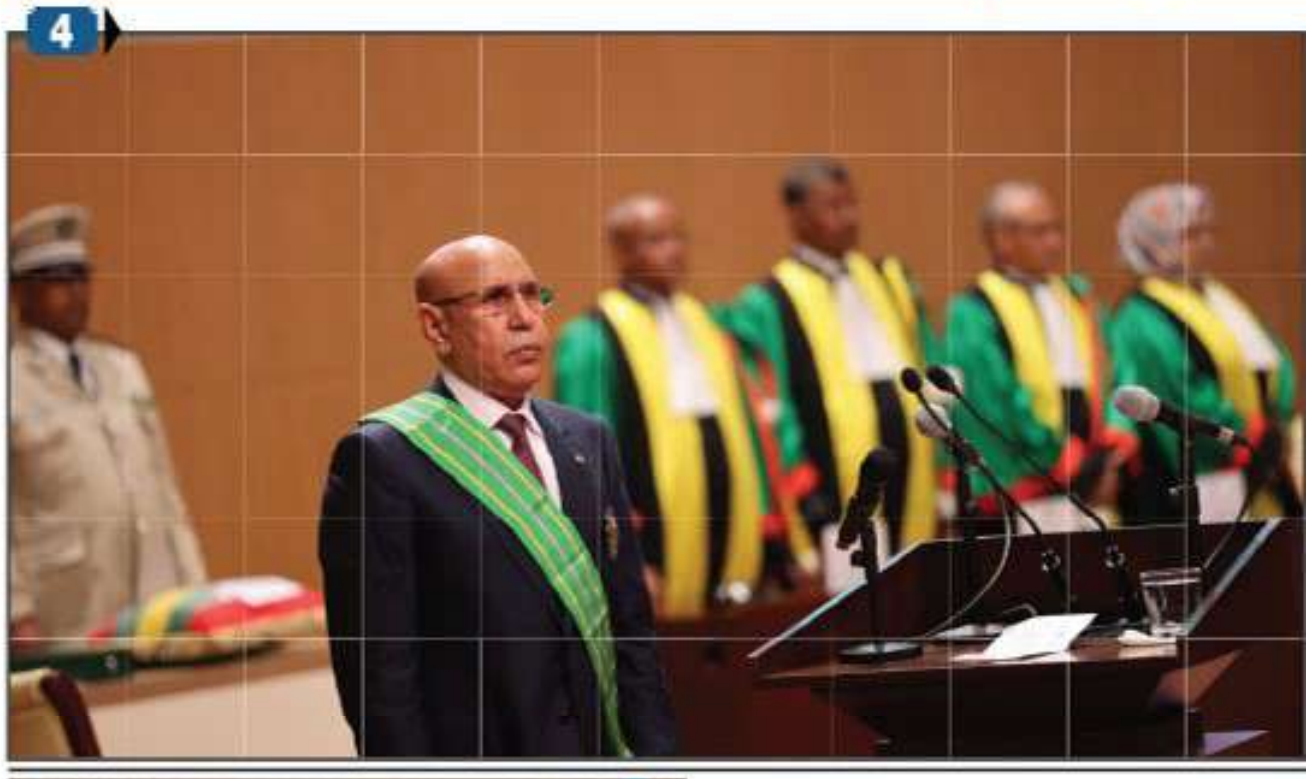

الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي 2023 - 2024:
سعي حثيث لإثراء العلاقات الديبلوماسية والدفاع عن القضايا العادلة وخدمة القارة

14

شهادات من ولاياتنا الداخلية لشخصيات عايشت لحظة الاستقلال الوطني قبل 64 عاما

48

افتتاحية

رمزية اللحظة..

على الرغم من مرور 64 عاما على الاستقلال الوطني، وما تخلل مسار موريتانيا من عقبات بفعل بعض السياسات المنفذة التي أدت بشكل تدريجي إلى إضعاف الحماس والنشوة التي أثارها حصول البلاد على السيادة، نتطلع اليوم إلى لحظة تفسح المجال لاحتفال الشعب الموريتاني في انسجام تام بالذكرى 64 للاستقلال الوطني تحت شعار الوحدة والتماسك والأمل والطموح.

وفيما تختزل هذه المناسبة التاريخية التي تصادف 28 نوفمبر من كل عام، عديد الرموز والقيم المحفورة في ذاكرة كل منا، يمثل الاحتفال بها فرصة لنا جميعا لإعادة النظر في تاريخنا وطموح أسلافنا الذين استطاعوا تجاوز خلافاتهم، والإيمان بمشروع مشترك والسير يدا في يد من أجل موريتانيا حرة ومستقلة.

في هذا اليوم يستحق البناة الأوائل وجيل الاستقلال وصانعو الحرية على الموريتانيين - بتنوعهم الاجتماعي والثقافي والسياسي - إشادة مستحقة على ما قدموا وبذلوا في سبيل الحرية وما خاضوه من كفاح، لنظهر جدارتنا بكل التضحيات التي قدموها في المسيرة الحازمة لشعبنا نحو التقدم، متخذين من التماسك الاجتماعي منهاجا للتنمية ودعوة للوطنية والتضامن والانسجام لبناء موريتانيا الحديثة في مناخ من السلم والأمن.

وإذا كان الاستقلال يشكل في حد ذاته فرصة لكل الوطنيين وخاصة الشباب للعمل على ترسيخ الإنجازات الغالية التي تحققت والتطلع إلى موريتانيا أفضل في ظل المأمورية الرئاسية الحالية (مأمورية الشباب)، فإن الوقت قد حان لتحمل الشباب مسؤولية الآباء المؤسسين عبر الالتزام الحازم بالطريق المؤدي إلى تحويل الوطن إلى أمة أكثر حرية وازدهارا، أمة خالية تماما من القوالب النمطية البالية، أمة متطلعة نحو مستقبل مشرق وضاء.

واليوم، لا يوجد أمامنا لتحقيق هذا الهدف سوى تشكيل ذكائنا لبناء اكتفائنا الذاتي من الغذاء، وضمان استقلاليتنا في مجال الطاقة، وضمان الارتقاء بمستوانا التكنولوجي، وبناء مجتمع المعرفة، وتحقيق نمو أكثر قوة وقدرة على الاستجابة لمعادلة التشغيل، والتركيز على الخدمات الأساسية للسكان، وتقوية البنية التحتية...

وفيما يمثل الاحتفال بذكرى حصولنا على السيادة فرصة للنظر إلى الوراء في التقدم الذي أحرزناه في السنوات الأخيرة، وتقدير التحديات الحالية والمستقبلية بشكل أفضل، يتزامن احتفال هذا العام مع عملية التجديد والعصرنة التي تستعد لها عاصمة البلاد في إطار «مدينة نواكشوط الحديثة» ليتجدد الأمل في أن تمتد عملية التحديث إلى بقية البلاد سبيلا إلى دخول بلادنا عالم العصرنة والجاذبية من أوسع الأبواب ثقة في عبقرية شعبنا وقيادته في المشروع التحويلي للبلاد ورغبة في وضع بصمة حقيقية لتوجيه القارب إلى المرسى.

الشعب

طمـــوح رئاســـي لتحصيـــن المكـــاسب وعبـــور نحـــو غـــد أفضـــل

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

خطوة تلو الأخرى وفي نسق منتظم وتتبع واثق لمسار برنامج «طموحي للوطن» الرئاسي، تجلت إرادة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، عبر انتهاج سياسة طابعها الأسلوب التشاركي وسنة التشاور في اتخاذ القرارات الكبرى بعيدا عن أسلوب الاستغلال السياسي الضيق والشخصنة والارتجالية والمحاباة.

وفي هذا السياق سلك برنامجه «طموحي للوطن» توجها ومنحى، قوامه العمل المؤسسي الرصين ومعالجة القضايا من جذورها والنظر إليها من كل الأبعاد، فتم إعطاء الأولوية، للمشاريع الكبرى ذات الأولوية والبعد الاجتماعي.

لم يكن استحداث برنامج استعجالي متكامل خاص بتطوير وعصرنة مدينة نواكشوط، عاصمة البلاد وبوابتها إلى العالم، بغلاف مالي بلغ خمسين مليار أوقية قديمة، وفي الثلث الأول من السنة الأولى من العهدة الرئاسية الثانية، إلا دليلا ساطعا على العناية والاهتمام الذين يوليهما فخامته، للبلد ولمواطنيه وكذا الوفاء بالالتزامات والوعود الانتخابية،

وقد استدعى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، في الخامس من نوفمبر ٢٠٢٤، معالي الوزير الأول وأعضاء حكومته، المعنيين بمكونات هذا البرنامج الجديد الهادف إلى تطوير وعصرنة مدينة انواكشوط، لمنحها جاذبية أكثر ولتسهيل ظروف حياة سكانها.

فكانت التعليمات صارمة وواضحة بهذا الخصوص، ووفق مقاربة تشاركية لوضع تصور نهائي لهذا البرنامج عبر إشراك السلطات المحلية والمنتخبين، سعيا لتحسين ظروف المواطنين عموما وسكان العاصمة على وجه الخصوص وتمكينهم من الولوج بيسر وسهولة إلى الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم والصرف

الصحي والنظافة، وكذا البنية التحتية الطرقية، والرياضية.
وجاءت خطوة مشروع عصرنة مدينة نواكشوط هذه، لتثبت أكثر من أي وقت مضى، سعي السلطات العمومية المضي قدما في مسيرة البناء والتنمية، وإعطاء الأولوية لهموم المواطن وقضاياه الأكثر إلحاحا.
وليعبر برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني «طموحي للوطن»، عن إرادة صادقة في تنفيذ العقد الأخلاقي الذي قطعه على نفسه، في رسالة إعلان ترشحه، للمأمورية الثانية وعزمه السعي في هذا الإطار، إلى أن يكتنف الظل الوارف لشجرة الوطن كل المواطنين.
وهكذا أسس لعبور آمن، لهذا التوجه، فقد عرفت الخمسية الرئاسية الأولى جوا سياسيا طابعه العام التهدئة السياسية والحوار والتواصل المستمر مع كل الطيف السياسي الوطني دون استثناء، فاستُبدل أسلوب التنافر والتخوين والقطيعة بالحوار البناء والتهدئة السياسية والتفاهم وأصبح الاختلاف والتباين في الآراء متفهما وليس حربا بقدر ما هو تنافس في نطاق إيجابي يخدم البلد ومستقبله السياسي.
ورغم صعوبة المرحلة في العهدة الرئاسية الأولى، نتيجة الآثار السلبية التي أربكت العالم أجمع، بفعل جائحة كوفيد- ١٩، التي تصادفت مع السنوات الأولى من هذه العهدة ، وفي مرحلة لاحقة منها، اندلاع الحرب الروسية الأكرانية، وما ترتب عنها من أزمات دولية أثرت في كل الاقطار، فإن إنجازات هامة تحققت على كل الصعد، ولامست هموم كل الموريتانيين وتجاوبت مع متطلبات ظرفية المواطنين وأسست لمستقبل واعد، تصان فيه المكتسبات، التي أنجزت في شتى المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، ومن أجل عبور آمن ونفاذ أكيد لأسباب الرقي والازدهار وكسب رهان التنمية الشاملة ومعركة البناء وتحقيق العدالة الاجتماعية وغد أفضل وأكثر إشراقا.
وفي هذا السياق منحت الجوانب الاجتماعية أولوية خاصة، سعيا لترسيخ الوحدة الوطنية ودعما لعوامل الانسجام الاجتماعي المنشود، عبر تنفيذ مشاريع وبرامج تعنى بهذا المجال، تجعل المواطن الكادح وأصحاب الدخل المحدود يشعرون بالانتماء إلى دفء وطن يمنحهم الاهتمام المطلوب ويعتني بكل أبنائه دون استثناء.
ودعما لهذا التوجه، سعت الحكومة، وبتوجيه مباشر من رئيس الجمهورية، إلى محاربة الفقر والحرمان والهشاشة والإقصاء، عبر استحداث مشاريع تنموية كبرى، ضمن استراتيجية تهتم في المقام الأول بالفئات الهشة اقتصاديا، تعزيزا لقدراتها لمواجهة ضغوطات الحياة اليومية.
وفي هذا السبيل انتهجت السلطات العمومية، خلال الخمسية المنصرمة سياسة قوامها دمج هذه الفئات اقتصاديا واجتماعيا وتحسين ظروفها المعيشية وتعزيز نفاذها إلى الخدمات الأساسية، فأنشئت لهذا الغرض المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» والتي استفاد منها ما يزيد على المليون ونصف المليون من المواطنين، واستُحدث الصندوق الوطني للتأمين الصحي التضامني «اكناس» إلى جانب صندوق التأمين الصحي «اكنام».
وعزز التوجه بإطلاق برامج عديدة، دعما للفئات الهشة لتمكينها من النفاذ إلى خدمات الماء والكهرباء والصحة والتعليم، إضافة إلى الاهتمام بتطوير البنية التحتية وفك العزلة.
وشكل قرار إنشاء المدرسة الجمهورية أحد أبرز المشاريع المجتمعية لفخامة رئيس الجمهورية في المأمورية المنصرمة، نظرا لما لهذه الخطوة من أهمية في إعداد العنصر البشري من أجل التحضير لمستقبل مشترك لكل أطياف الشعب الموريتاني، عبر تهيئة الناشئة وغرس قيم المواطنة وأسس المدنية بها، سبيلا للاندماج السلس لبناء غد أكثر ألقا، عبر عمومية وتوحيد التعليم الأساسي، وفي ظروف متماثلة يتساوى فيها كل الأطفال الموريتانيين، حيث استفاد من هذه التجربة حتى الآن مئات آلاف الأطفال، يدرسون برامج موحدة هيئت لهم فيها كل الأسباب ووفرت لهم نفس الظروف، عبر عمل استثنائي تجسد في بناء آلاف الفصول واكتتاب آلاف المدرسين، سعيا لتعميم هذه التجربة لتشمل كل التعليم الابتدائي.
وقد أكد، رئيس الجمهورية، في مناسبات عديدة، حرصه على مضاعفة الجهود لتأمين الحياة الكريمة لكل المواطنين، ومنح اهتمام أكثر، لذوي الدخل المحدود والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة وأنهم وأسرهم جميعا سيقطفون ثمار هذا الاهتمام، وأن جهود السلطات العمومية في العهدة الرئاسية الثانية، ستنصب على تنويع الاقتصاد بالتركيز على القطاعات ذات الميزة التفضيلية في البلاد كالزراعة، للحصول على الاكتفاء الذاتي في أهم المحاصيل وانتهاج سياسات جديدة وبرامج تنفيذية مفصلة، من أجل أن تشهد قطاعات التنمية الحيوانية والصيد والطاقة والمعادن نقلة نوعية، وكذا مواصلة الجهود الاستثنائية في مجال التعدين الأهلي، من حيث التنظيم والتأطير، لخلق مزيد فرص العمل لفئات المجتمع المختلفة وخاصة الشباب، الذي يعتبر قطب الرحى ومحط اهتمام الحكومة في الخمسية الرئاسية الثانية.
وستتخذ في هذا المنحى، كل التدابير والإجراءات الضرورية، من تعبئة للأجهزة الإدارية والرقابية والقضائية، لتحقيق أهداف المأمورية، والسعي لعصرنة الإدارة، بإدخال الرقمنة، وتسهيل وتبسيط وتسريع الخدمات الإدارية، ومواجهة مختلف المسلكيات المشينة والمعيقة للتنمية والتقدم، عبر الضرب بيد من حديد على كل مرتش أو مختلس أو معتد على المال العام، حتى تسود الشفافية جميع أوجه الحياة العامة ويُنتهج أسلوب الصرامة في التعاطي مع الشأن العام.

الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي...

جهود مكثـــــفة في خدمـــة القـــارة

بقلم: محمد العتيق

بيـن رئاسـة الرئيـس المرحـوم المختـار ولـد داداه، للوحـدة الإفريقيـة 1972 ورئاسـة فخامـة رئيـس الجمهوريـة السـيد محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي للاتحـاد الإفريقـي 2024، بضـع وخمسـون عامـا مـن المد والجـزر فـي العمـل الإفريقـي المشـترك، ظلـت فيهـا البـلاد علـى اسـتعداد لبـذل كل مـا تملـك من جهد دبلوماسـي فـي سـبيل رفعـة القـارة وشـعوبها المتعطشـة للتنميـة والازدهـار.

فـي عالـم مترابـط ومتشـعب المصالـح يتحتـم علـى الـدول والحكومـات تقويـة أذرعهـا الدبلوماسـية مـن أجـل خلـق سياسـة خارجيـة قويـة للحفـاظ علـى مصالحهـا مـع باقـي الـدول، وهنـا تبـرز أهميـة التكتـلات الإقليميـة والدوليـة التـي تسـعى بشـكل مشـترك لتحقيـق مصالـح دول تربطهـا أواصـر الجيـرة، كالاتحـاد الإفريقـي، فمنـذ نشـأته بدايـة سـتينات القـرن الماضـي تحـت مسـمى الوحـدة الإفريقيـة شـكل إطـارا وحدويـا تنافـح القـارة تحـت مظلتـه عـن مصالحهـا الاسـتراتيجية البينيـة، ونتيجـة للظـروف التـي خلفهـا الاسـتعمار وضعـف الـدول الأعضـاء وتبعيتهـا للـدول الغربيـة المسـتعمرة ظـل هـذا التكتـل عاجـزا عـن أداء المهـام الموكلـة إليـه فـي أغلـب فتراتـه، فتحـول مـع مـرور الزمـن، وبسـبب أزمـات القـارة المتلاحقـة، إلـى هيئـة جامـدة تتخـذ قـرارات شـكلية ليـس لهـا قـوة التنفيـذ.

وفـي بدايـة العـام كانـت هـذه الهيئـة علـى موعـد مـع تغييـر روتينـي فـي ظاهـره، حيـث تـم تغييـر رئاسـة الاتحـاد، وأسـندت إلـى البـلاد التـي واجهـت هـذه الخطـوة بكثيـر مـن الزخـم، وبـدأت مسـيرة مـن العمـل الجـاد فـي سـبيل رفعـة هـذه القـارة، فمنـذ اللحظـة الأولـى أعطـت للموضـوع حقـه مـن الجديـة والعنايـة.

ففـي خطابـه فـي القمـة التـي انتخـب فيهـا رئيسـا للاتحـاد الإفريقـي اعتبـر رئيـس الجمهوريـة السـيد محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي، أن عِظـم المسـؤولية وأوضـاع القـارة التـي تسـتدعي حلـولا سـريعة وناجعـة، أمـور تحتـم مضاعفـة الجهـود، لتنفيـذ مـا كان يتطلـع إليـه الآبـاء المؤسسـون، والـذي بنيـت عليـه أجنـدة 2063 الراميـة إلـى قيـام إفريقيـا متكاملـة ومزدهـرة، يسـودها السـلام، ويمسـك مواطنوهـا بزمـام قيادتهـا، وتمثـل قـوة ديناميكيـة فـي السـاحة الدوليـة.

وقـد حـدد فخامـة رئيـس الجمهوريـة الإطـار

العـام لنجـاح الخطـط والاسـتراتيجيات، والمتمثـل فـي الاسـتثمار الفعـال فـي المصـادر البشـرية لتوفيـر تعليـم شـامل ذي جـودة عاليـة ومنفتـح علـى العلـوم والتقنيـات، فالتعليـم منطلـق كل فعـل تنمـوي مسـتدام، ورافـد قـوي للأمـن والاسـتقرار، وبـه اكتسـاب وتطويـر المهـارات التـي تفتـح آفـاق فـرص العمـل الملائمـة، وتعمـل علـى تقليـص دوائـر البطالـة والفقـر والهشاشـة.

ومنـذ اللحظـة الأولـى لاسـتلامها زعامـة الاتحـاد الإفريقـي وجهـت البـلاد كافـة

أذرعها الدبلوماسية للرفع من شأن هذه الهيئة القارية وتعزيز قوتها التفاوضية، والدفع بثقل البلاد واستثمار علاقاتها المتميزة مع جل الدول والتكتلات في العالم للمنافحة عن حقوق القارة وشعوبها، وحددت أربعة مطالب شحنت بها عملها الديبلوماسي منذ بداية العام حتى الآن وهي الأمن والاستقرار في القارة، والتنمية، والمديونية، ومقعد دائم تُسمع من خلاله القارة صوتها في مجلس الأمن، وطيلة هذه الفترة لم يترك فخامة الرئيس أي مؤتمر ولا قمة الا وحامى فيها عن هذه المطالب.

الأمن والاستقرار

عانت القارة الإفريقية في حقبة ما بعد الاستعمار من قلاقل وحروب وقفت عائقا وسدا منيعا في وجه التنمية والازدهار، وظلت جل بلدان القارة، رغم مواردها الجمة، متخلفة عن ركب التنمية، متذيلة الترتيب في المؤشرات التنموية.

وقد كان تحقيق التنمية الشاملة على سلم أولويات الاتحاد الإفريقي إبان نشأته، الغاية التي لم تتحقق بسبب الانقلابات والحروب الأهلية والصراعات، لذا عُدَّ تحقيق الاستقرار والسلم في القارة أولى أولويات رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الاتحاد الإفريقي، إذ تصدر هذا المطلب خطاباته في العديد من القمم والمؤتمرات.

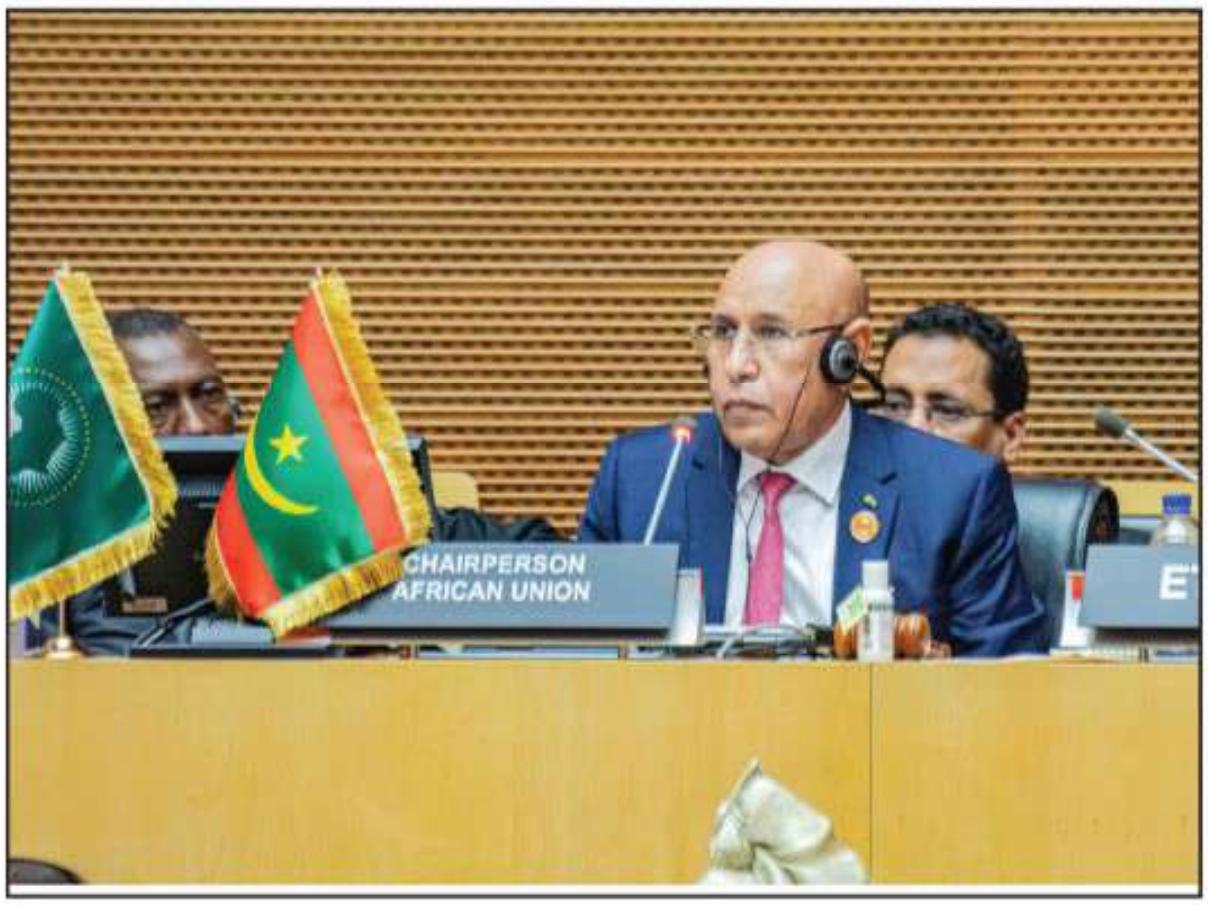

ففي القمة التي جمعت دول القارة الإفريقية مع شريكها الاقتصادي الأكبر الصين في بكين أوائل شهر سبتمبر الماضي، ترأست بلادنا ندوة الأمن والسلم، الذي كان من أبرز أجندة جدول أعمال هذه القمة الإفريقية الصينية. وفي كملته أمام المؤتمرين في هذه الورشة طالب رئيس الجمهورية، رئيس الاتحاد الإفريقي، فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بتضامن المجتمع الدولي الفعال لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية، وطالب كذلك بدعم جهود القارة في هذا الصدد والمتمثلة في الهدف الذي رسمته لنفسها في أجندة 2063 والرامي إلى إسكات البنادق في القارة. وتتويجا لهذه الجهود تعمل البلاد خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي على تحقيق هذا الهدف من خلال هيكلة السلم والأمن الخاصة بالاتحاد، القائمة على مجلس السلم والأمن وآليات الدعم العديدة التابعة له، بما في ذلك النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الإفريقية الجاهزة، وينطبق الأمر نفسه على المبادرات الرامية إلى تنسيق جهود مكافحة انعدام الأمن التي تم تطويرها في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

التنمية كفاية ومطلب قاري

يعد تحقيق التنمية الشاملة غاية كل بلد ومبرر قيام كل تكتل، والمطلب الذي تسعى له الدول الإفريقية فرارا من واقعها المحكوم بثنائية الفقر والموارد المكتنزة.

وقد كان الهدف الأهم عند الاتحاد الإفريقي منذ نشأته دفع عملية التنمية في بلدان القارة قدما نحو التطور عن طريق تحقيق التكامل الشامل، الغاية التي لم تتحقق رغم إصرار الآباء المؤسسين وإحساسهم الشديد بالمسؤولية، الإحساس الذي استدعاه فخامة رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد الإفريقي السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه في قمة الاتحاد التي انتخب فيها رئيسا للاتحاد، مستلهما من كلمة الرئيس المختار ولد داداه في المؤتمر التأسيسي للوحدة الإفريقية الذي اعتبر أن الفشل في تحقيق أهداف الوحدة يعتبر جريمة في حق شعوب القارة، ومن عظم هذه المسؤولية ومن جسامة الحق سعت البلاد للمطالبة في كل محفل بحق القارة في التنمية وتعويضها عن قرون الاستغلال والتهميش.

ودعا رئيس الجمهورية أكثر من مرة إلى إعادة تشكيل الموارد التمويلية لمؤسسات التمويل الدولي بشكل قوي، من أجل مساعدة البلدان الإفريقية على تحويل إمكاناتها الهائلة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، مدفوعة بالنمو القوي والقيمة المضافة العالية وفرص العمل، معتبرا أن من الملح تعزيز الاستثمار في التحول الاقتصادي والعمل على التعاطي مع الأولويات التي تم تحديدها، مشيرا إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري ودعم القطاع الخاص من أجل خلق وظائف متعددة وذات جودة عالية، ستكون له انعكاسات إيجابية على التنمية، مع التركيز على دراسة الأولويات الإنمائية من أجل الاستخدام الفعال للتمويل.

المديونية قاصمة ظهر القارة

بسبب تفشي الفساد وسياسات مؤسسات التمويل الدولي الاستغلالية عانت أغلب دول القارة من ديون متراكمة أنهكت الميزانيات وأتعبت الشعوب بسياسات التقشف الناتجة عنها، ومنذ سنوات تسعى دولُ القارة، ممثلة في الاتحاد الإفريقي، لإيجاد حل ناجع لهذه المشكلة العويصة.

وعند استلام بلادنا لرئاسة الاتحاد مطلع العام أعطت للموضوع جذوة حماس ودفعا قويا، وصدرته على سلم أولويات القارة التفاوضية، فكثيرا ما ذكر فخامة رئيس الجمهورية في المؤتمرات التي شارك فيها، بوصفه رئيسا للاتحاد الإفريقي، بالمديونية وما تخلقه من مشاكل لدول القارة، ودعا إلى تخفيف عبئها على الدول، لمساعدة القارة في الإقلاع الاقتصادي سبيلا للوفاء بما التزمته دولها مع المجتمع الدولي، من تحقيق أهداف التنمية المستديمة.

وكثيرة هي العوائق التي مازالت تحول دون التوصل لحل ناجع لأزمة المديونية، فالأوضاع الداخلية الهشة لبعض الدول وتعنت الدائنين، يفاقم من تأزم المشكلة، ومع ذلك تحاول بلادنا بكل ثقلها الدبلوماسي حلحلة المديونية التي تثقل كاهل العديد من دول القارة.

التمثيل الدائم وحاجة القارة في إسماع صوتها

تعد إفريقيا القارة الأكثر تهميشا واضطهادا في العالم، فبعد سنين الاستعمار العجاف التي أتت على الكثير من خيرات القارة عانت من التبعية ومن مخلفات الاستعمار، فتخلفت عن صنع القرار ولم يسمع لها صوت حتى في القضايا التي تخصها، ومؤخرا بدأت بعض الدول في القارة تتبرم من هذه الوضعية وتريد الخروج من بوتقة النسيان، وتبلور الحراك على شكل المطالبة بمقعد دائم للقارة في الهيئات الأممية وبالذات مجلس الأمن، وقام الاتحاد الإفريقي بتبني الدفاع عن هذا الحق، وخلال هذا العام جدد فخامة رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد الإفريقي من منابر عدة، مطالبته بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن الدولي، على نحو يتيح للقارة الإفريقية إيصال صوتها بالقوة التي تضمن مراعاة أولوياتها في الأجندات الدولية.

"البنك الوطني للأمانة، في طليعة الثورة المصرفية في موريتانيا : التزام قوي تجاه الشباب والابتكار"

BEA
بنك الأمانة
Banque El Amana

مقابلة مع السيد محمد أحمد سالم بونا مختار، المدير العام لبنك الأمانة

سؤال:
بمناسبة الذكرى الـ64 لاستقلال موريتانيا، ما هي الرسالة التي تودون توجيهها للشعب الموريتاني؟

برنا مختار:
بمناسبة هذه الذكرى الوطنية العزيزة، أتقدم بأحر التهاني إلى الشعب الموريتاني. إن هذه المناسبة تمثل لحظة للتأمل والفخر بالإنجازات التي تحققت منذ الاستقلال. في بنك الأمانة، نعمل جاهدين لدعم التنمية الوطنية من خلال مبادرات ملموسة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، تعزيز الشمول المالي، وتشجيع الابتكار. نحن نؤمن بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو مفتاح التنمية المستدامة

سؤال:
تم اختيار بنك الأمانة مؤخرًا من قبل البنك المركزي كمتعامل رئيسي في سوق الصرف بين البنوك. هل يمكنكم توضيح المزيد حول هذا الإنجاز؟

برنا مختار:
كوننا متعاملاً رئيسيًا يعكس مكانتنا كمؤسسة مالية قوية وقادرة على دعم استقرار الأسواق المالية. هذه الخطوة تضعنا في موقع يمكننا من لعب دور محوري في تنشيط سوق الصرف بين البنوك، مما يعود بالفائدة على القطاع المصرفي بأكمله.

سؤال:
ما هي أبرز المبادرات التي أطلقها البنك لدعم الشباب والتنمية الاقتصادية؟

برنا مختار:
الشباب في صميم استراتيجيتنا. قمنا بإطلاق برامج تمويل للمشاريع الشبابية، تقديم منح دراسية لدعم التفوق الأكاديمي، وتوقيع شراكات استراتيجية. على سبيل المثال، قدمنا منحة تفوق قيمتها على 25,000 يورو للطالب بيدالي المرابط الذي تم قبوله في المدرسة متعددة التقنيات في باريس. بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا حساب "شباب"، وهو منتج مصرفي مصمم خصيصًا للشباب بدون رسوم، مع مزايا رقمية مبتكرة

سؤال:
هل يمكنكم الحديث عن الشراكة مع التضامن تيليكوم وأهميتها بالنسبة لخدماتكم المصرفية؟

برنا مختار:
الشراكة مع التضامن تيليكوم تمثل خطوة هامة في استراتيجيتنا الرقمية. فهي تتيح لنا تقديم خدمات دفع وتحويل أكثر كفاءة وسهولة، مما يسهم في إدماج المزيد من المواطنين في النظام المالي، خاصة في المناطق النائية عن الشراكة مع التضامن تيليكوم وأهميتها بالنسبة لخدماتكم المصرفية؟

سؤال:
ما هي خطط البنك المستقبلية وكيف تنوون مواكبة تطور القطاع المصرفي في موريتانيا؟

برنا مختار:
طموحاتنا للمستقبل تشمل تحسين خدماتنا الرقمية، تطوير منتجات مالية جديدة للشباب ورواد الأعمال، وتعزيز شراكاتنا الاستراتيجية. كما نعمل على توسيع شبكتنا الرقمية لتغطية أوسع. رؤيتنا طويلة المدى هي تحويل موريتانيا إلى مركز مالي إقليمي، مع جعل بنك الأمانة شريكًا محوريًا في هذا التحول.

التشاور السياسي..

أداة للتهدئـــة وإشـــراك للجميـــع

إعداد: محمد الأمين سيدي بوبكر

«تستقبل بلادنا خلال أشهر معدودة استحقاقات مصيرية ستوفر الظروف المناسبة لنقاش جاد حول ما آل إليه البلد بعد ستين سنة من الاستقلال، وحول تصورات كل منا لما ينبغي أن يكون عليه في قابل الأيام، وقد تختلف آراؤنا وتتشعب رؤانا حول تقييم كل مرحلة من مراحل نشوء الدولة الحديثة... أما أنا فلا أقول ولا يمكنني أن أقول إن كل من حكم البلاد كان مخطئا بالمطلق، فلو كان الأمر كذلك، ما كان لنا وطن يمتلك مقومات الدولة، وبالمنطق نفسه، لا أقول إنه كان مصيبا بالمطلق، إذ لو كان الأمر كذلك، ما كُنَّا لنلحظ مكامن الخلل ومواطن النقص التي هي في الواقع، صفة ملازمة للعمل البشري، لكنني، أفترض فيهم جميعا حسن النية والوطنية».

بهذه النبرة التصالحية والمنطق المنصف، استهل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني مشواره السياسي في إعلان ترشحه الأول مطلع مارس 2019، مؤذنا ببزوغ فجر جديد في إدارة الشأن العام والتعاطي مع مختلف الفرقاء السياسيين، ومتعهدا في الآن ذاته بأن يجد الجميع منه آذانا صاغية، وعقلا منفتحا، وصدرا رحبا، في التعاطي مع كل فكرة بناءة ورأي رصين.

اللغة التصالحية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والتي ترجمها فيما بعد إلى التزام سياسي في برنامجه الانتخابي «تعهداتي»، سرعان ما وجدت آذانا صاغية من بعض الفرقاء السياسيين الذين غيروا مواقعهم من المعارضة إلى الموالاة الداعمة له، في حين استقبلتها أطراف سياسية أخرى بكثير من الحذر والريبة - إذ كانت هي السمة الغالبة على التعاطي بين المعارضة والموالاة - ولم تعتبرها أكثر من خطاب انتخابي، بل سعت جاهدة لجره إلى ما كان عليه الحال من شد وجذب بين المعارضة والنظام، غير أن فخامته حافظ على

هدوئه والنأي بنفسه عن التجاذبات السياسية.

سرعان ما بدد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، شكوك بعض الفرقاء السياسيين في مدى جدية التزامه بتهدئة المناخ السياسي، بالشروع، فور تسلمه سدة الحكم فاتح أغسطس 2019، في تشاور مستمر مع منافسيه في الانتخابات الرئاسية وزعماء المعارضة الراديكالية ورؤساء الأحزاب السياسية.

تطبيع الحياة السياسية وتهدئة المناخ السياسي أعطيت له عناية كبيرة من لدن فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي أعرب عن قناعته التامة بأن موريتانيا تحتاج إلى جميع قواها الحية، وأن بإمكان كل فرد ومن واجبه أن يساهم في مجهود البناء الوطني، مضيفا في الباب الأول من الفصل الأول من برنامجه الانتخابي الأول «تعهداتي» قد نتفق وقد نختلف، لكن يتعين علينا جميعا أن نكون منفتحين للنقاش حول جميع القضايا الوطنية، وأتعهد فيما يخصني بتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق ذلك.

لم يكتف رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي «تعهداتي» بالإعراب عن انفتاحه على النقاش وتهيئة الظروف المناسبة له، بل أكثر من ذلك التزم بإرساء إطار للتشاور يُمكّن من استقبال زعيم المعارضة الديمقراطية بشكل منتظم، واستشارة قادة الأحزاب الممثلة في البرلمان بشأن القضايا الاستراتيجية.

وأضاف: «لن أدخر أي جهد في سبيل أن يكون التشاور بين الأحزاب السياسية أغلبية ومعارضة سُنّة متبعة بشكل دائم في ساحتنا السياسية، ضمن علاقات احترام متبادل بين الأطراف، وسعي متواصل لإيجاد توافق حول القضايا الوطنية الكبرى».

وتجسيدا لتعهد فخامة رئيس الجمهورية بتكريس سنة التشاور بين أطراف المشهد الوطني، بدأت في الفصل الأخير من عام 2021 الجلسات التحضيرية للتشاور الوطني، ومطلع الفصل الثاني من عام 2022 كلف فخامة رئيس الجمهورية الوزير الأمين العام لرئاسة الجمهورية،

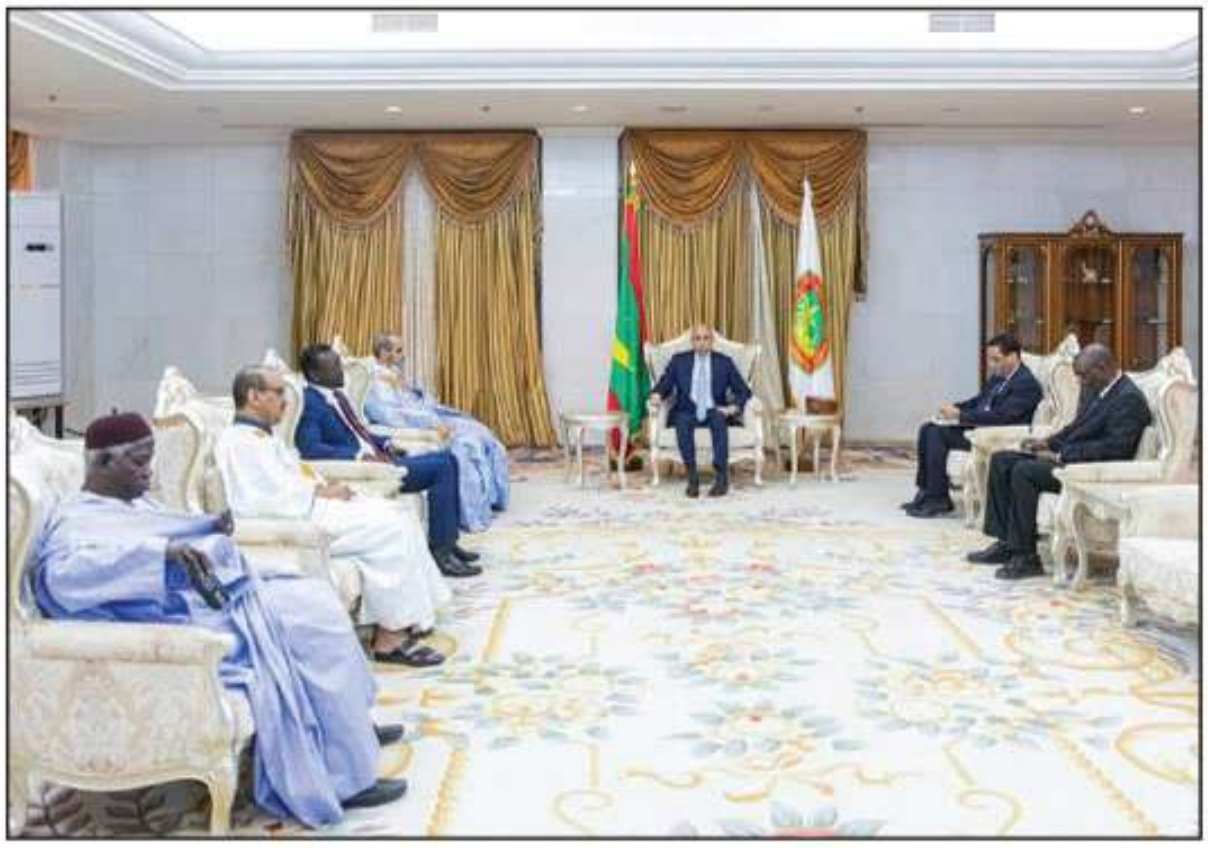

برئاسة لجنة الإشراف على التشاور الوطني، لما يوليه فخامته من عناية كبيرة، وقد أكد أكثر من مرة التزامه بتنفيذ مخرجات التشاور.

واستمرارا لمسار التشاور الهادف إلى ترسيخ الديمقراطية وتكريس مبدأ إشراك ومشاركة الجميع، وجّه وزير الداخلية يوم 05 من يوليو 2022 دعوة إلى رؤساء الأحزاب السياسية لحضور اجتماع تشاوري يوم 12 يوليو 2022، حول تصورات واقتراحات الأحزاب المتعلقة بالتحضير التشاركي للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية 2023، وقد توج هذا المسار بالتوقيع على اتفاق سياسي بين الحكومة والأحزاب يوم 26 سبتمبر 2022، أدخل العديد من التحسينات المهمة على نظام الحكامة الانتخابية.

وقد توصل التشاور بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية حول التحضير التشاركي والتوافقي للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية 2023، إلى إدخال النسبية في الانتخابات الجهوية، والبلدية، والتشريعية، ورفع عدد النواب في الجمعية الوطنية إلى 176 نائبا بالتناصف بين نظامي الأغلبية والنسبية، ومكن من استحداث لائحة وطنية للشباب، بالتناوب بين الجنسين، تتكون من 11 مقعدا، على أن تتضمن مقعدين على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة، ضمانا لحضور الشباب الذي يمثل حدود 70% من السكان، وحرصا على تمثيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيزا لحصة النساء في البرلمان.

كما نص الاتفاق على إعادة تقطيع مدينة نواكشوط إلى 3 دوائر انتخابية طبقا للولايات الثلاث، على أن تمنح كل دائرة 7 مقاعد بزيادة 3 مقاعد بالمقارنة مع العدد القائم حينها ليصبح إجمالي مقاعد نواكشوط 21 مقعدا، نظرا لحجم المدينة الديمغرافي وتقطيعها الإداري وعملا على ربط النواب أكثر بناخبيهم.

وتضمن الاتفاق تنصيب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الجديدة قبل 31 أكتوبر 2022، حرصا على مشاركة كافة الأحزاب السياسية في اختيار أعضاء اللجنة، ولتمكين الأخيرة من التحضير الجيد والمبكر والتشاركي للانتخابات، بالإضافة إلى التوافق على ترك تحديد آجال الانتخابات للجنة الانتخابية بالتشاور بينها وبين الحكومة والأحزاب السياسية، مع مراعاة الظروف المناخية من حيث موسم الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، احتراما لاختصاص اللجنة وحرصا على إجراء الانتخابات في فترة مواتية وفي ظروف مناخية ملائمة، تضمن تمكين جميع الناخبين من أداء واجبهم الانتخابي بطريقة سلسة.

وشدد الاتفاق على ضرورة تنظيم الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي من قبل اللجنة الانتخابية بالتشاور مع الحكومة والأحزاب، ضمانا لمشاركة

جميع الناخبين، وحرصا على إعداد لائحة انتخابية جديدة تتسم بالدقة والشمولية، إضافة إلى الموافقة من حيث المبدأ على تمويل الدولة لجزء من نفقات الحملات الانتخابية طبقا لمسطرة يتم التشاور حولها مع الأحزاب السياسية لاحقا، من أجل تمكين الأحزاب السياسية من القيام بالدور المنوط بها في توعية وتأطير المواطنين، والسماح لها بالمشاركة الفعالة في الانتخابات، وسعيا إلى إضفاء مزيد من الشفافية في مجال تمويل الحملات، وتمكين كافة الناخبين من تأدية حقهم الانتخابي في أحسن الظروف.

وأكد الاتفاق بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية على ضرورة وضع ضمانات للشفافية وحياد الإدارة ومؤسسات الدولة، وتمكين الجاليات الموريتانية في الخارج من انتخاب نوابها بشكل مباشر.

وعشية افتتاح الحملة الانتخابية الممهدة للانتخابات البلدية والجهوية والنيابية عام 2023، وجه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رسالة إلى كل الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية قال فيها «إن هذه الاستحقاقات- بحق- تشكل استثناء لم يتقدم له نظير في تاريخ البلاد، فهي أول انتخابات تجرى بتوافق تام بين كل القوى السياسية، يؤسسه إجماع موثق على قواعدها وأسس تسييرها» وشكر كل القوى السياسية وكل الفاعلين على ما طبع تعاطيهم من إيجابية ونفس توافقي، ونضج في الطرح والتزام بالمصلحة العامة ومرونة في النقاش.

وأكد فخامته، أن ما تحلى به الجميع من انفتاح ومسؤولية وتغليب للمصلحة العامة، هو الذي أسس لما نشهده من تسيير توافقي للعملية الانتخابية في جميع مراحلها.

وبين أن ما طبع ساحتنا السياسية طيلة الأعوام الماضية، من الهدوء، والاختلاف في ظل الاحترام، والتباين في المواقف دون تشنج، كان تعهدا منه والتزاما قطعه على نفسه، وبذل جهودا كبيرة لتحقيقه أولا، وللمحافظة عليه ثانيا، لكنه ما كان ليتم لولا استعداد كل الفرقاء السياسيين وتجاوبهم جميعا، ومساهمتهم الفعالة في ترميم ما أفسدته الأجواء المتوترة والمشحونة التي سادت ساحتنا السياسية خلال مراحل سابقة، مضيفا: «إنني أود هنا أن أغتنم هذه الفرصة لأنبه إلى أن هذا الهدوء، وهذه العلاقات الطبيعية بين مختلف مكونات ساحتنا السياسية، تشكل في حد ذاتها مكسبا يلزمنا جميعا أن نحافظ عليه، وأن نصونه.. فلنختلف باحترام، ولنعبر عن تباين آرائنا برقي، ولنتنافس بقوة لكن في إطار من المسؤولية الأخلاقية والالتزام الأدبي.»

وسعيا منها إلى الحفاظ على جو الانفتاح والتهدئة السياسية الذي عاشته موريتانيا منذ استلام فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مقاليد الحكم مطلع أغسطس عام 2019، وتجاوز ما سببته نتائج انتخابات 13 مايو 2023 البلدية والجهوية والتشريعية من احتقان في الساحة السياسية، بادرت أحزاب سياسية معارضة بتقديم ميثاق جمهوري يقترح خارطة طريق لإعادة المياه إلى مجاريها، وباركه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ووقعته الحكومة من جهة، والحزب الحاكم وبعض الأحزاب المعارضة من جهة ثانية، يوم 21 سبتمبر 2023.

ومتابعة لمسار التشاور للتحضير التشاركي للانتخابات وتطوير الحكامة السياسية، وانسجاما مع تعهد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في برنامجه المجتمعي، بتهيئة الظروف المناسبة لخلق مناخ سياسي هادئ، وتوخيا للتقارب فيما بين الفاعلين السياسيين، بشأن المواقف من كبريات القضايا الوطنية بشكل يعزز اللحمة الاجتماعية، ويعضد الإجماع الوطني، ويكرس قيَم التعددية الديمقراطية، نظمت وزارة الداخلية أياما وطنية للتشاور حول التحضير التشاركي للانتخابات الرئاسية وتطوير الحكامة السياسية، في الفترة ما بين 09 إلى غاية 15 مارس 2024.

وشارك في ورشات عمل هذه الأيام ممثلون عن، الأحزاب السياسية القائمة، والتشكيلات السياسية المترشحة لنيل تراخيص حزبية، والمركزيات النقابية العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، وحضرها ممثلون عن المجلس الدستوري، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

وقد لاقت مخرجات هذه الأيام التشاورية ارتياحا واسعا من لدن مختلف الفاعلين، وقدمت توصيات توكأت عليها الهيئات المنظمة والمشرفة على انتخابات 29 يونيو 2024 الرئاسية، ويمكن التأسيس عليها لأي حوار أو تشاور قادم.

على نفس المنوال الذي سار عليه في مأموريته الأولى استهل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، برنامجه الانتخابي الثاني لمأموريته الثانية «طموحي للوطن»

بالتأكيد أن دولة القانون بالنسبة له هي مرتكز الديمقراطية الحديثة الحقة، وهي نظام الحكم الذي يستند إلى دستور موثوق، ونظام انتخابي فعّال ومنصف، وتشريع يحمي حقوق الجميع، وعدالة تسهر على التطبيق السليم لهذا التشريع، وهي فصل السلطات فيما بين أجهزة الدولة بشكل واضح.

وأضاف فخامته: «لقد حرصت، طوال فترة مأموريتي الأولى على الاحترام الدقيق لهذه المبادئ وتجنب إضفاء الطابع الشخصي على السلطة، مؤثرا العمل الجماعي والتشاركي في صنع القرارات، ومعالجة المشاكل بطريقة مدروسة وموضوعية، بعيدا عن أي ارتجال أو أية حسابات سياسوية».

وتابع فخامته، «من هذا المنطلق، أرسيتُ مع القادة السياسيين حوارًا مستمرًا حول مختلف القضايا ذات الاهتمام الوطني، مما أفضى إلى تهدئة المناخ السياسي الذي ظل لفترة طويلة يتميز بالتشنج والتوتر الشديد بين السلطة والمعارضة».

وأرجع فخامته الفضل في الإعداد التوافقي للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية عام 2023، إلى الاتفاق السياسي الذي أبرمته الحكومة مع 24 حزبا من الأغلبية والمعارضة، مؤكدا أن هذا النهج مكن من تحسين نظامنا الانتخابي وتوطيد أركان نظامنا الديمقراطي.

وقال فخامته: «إنني أعتزم بكل حزم مواصلة الإصلاحات التي بدأتها في المأمورية المنتهية لتعزيز ديمقراطيتنا وتحسين نهجنا في الحكم».

وتعهد فخامته باستخلاص الدروس والعبر من مختلف التفاهمات السياسية التي تم التوصل إليها خلال المأمورية الأولى لإطلاق حوار واسع وشامل بهدف إعادة التفكير في نموذجنا الديمقراطي، والاتفاق على عقد اجتماعي جديد لتعزيز مؤسساتنا وتسيير مستقبلنا السياسي بشكل هادئ وسلس خدمة للمصلحة العليا للأمة، مؤكدا فخامته الالتزام بتطبيق مخرجات الحوار الشامل الذي تعهد به.

وتابع فخامته أن الحوار المرتقب سيتناول على وجه الخصوص، نظامنا الانتخابي من أجل تحسينه بما يخدم المزيد من الإنصاف والحرية وشفافية الاقتراع، وتحسين حوكمة الانتخابات بما يضمن النزاهة والشفافية والاختيار الحر للناخبين، وتعزيز دور البرلمان، عبر السعي إلى مراجعة النظام الداخلي للجمعية الوطنية بغرض توسيع صلاحياتها الرقابية، وتحديث طريقة عملها من خلال رقمنة الإجراءات والأعمال الصادرة عنها، بالإضافة إلى تعزيز قدرات النواب من خلال عروض تكوين تناسب مهامهم التشريعية والرقابية والتمثيلية، وإصلاح المجلس الدستوري عبر تعزيز دوره التنظيمي في مجال توازن السلطات وتوطيد نظامنا الديمقراطي، وإعادة النظر في دور ومهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنشيطه، مع تعزيز دور وسائل الإعلام والصحافة بهدف تأمين استقلالية المعلومات وتعدديتها، حتى تضطلع بدورها بشكل أفضل في تعزيز الديمقراطية في البلاد، وإصلاح نظام الأحزاب السياسية باعتبارها إحدى روافد الديمقراطية وإطاراً للتعبير عن تنوع وثراء الآراء السياسية، وإصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية بما يضمن المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين، كما سيتضمن تقييم مجمل العراقيل التي قد تعيق حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم عبر صناديق الاقتراع، واتخاذ التدابير المناسبة لتقديم الحلول التوافقية لتلك العراقيل.

وفي معرض تقديمه لبيان السياسة العامة للحكومة أمام الجمعية الوطنية، يوم 04 سبتمبر 2024 أكد معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، أن الحكومة ستعمل على إطلاق حوار مسؤول وصريح وشامل لا يقصي أحدا ولا يستثني موضوعا جوهريا، يهدف إلى إعادة التفكير، والتفكير بتأن في منظومة حوكمتنا ونموذجنا الديمقراطي، مضيفا أنهم يعولون على مخرجات هذا الحوار في تعزيز دور مؤسساتنا وتسيير العلاقات في ما بينها بشكل هادئ وسلس خدمة للمصلحة العليا للبلد.

ختاما لقد كان باديا للعيان ما شهدته موريتانيا خلال الأعوام الخمسة الماضية من انفتاح على مختلف الفرقاء السياسيين، وكان جليا حجم تبني فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أو تقاطع أفكار فخامته في كثير من القضايا الوطنية مع ما كانت تدعو إليه بعض القوى السياسية الوطنية المعارضة، على خلاف ما عهدنا خلال العقود الفارطة من جنوح للتخطئة وتعصب لها لمجرد ملاحظة الصواب من قبل غير الحاكم، ولم يعد الطرح السياسي المعارض يُلبس صاحبه لَبُوس معارضة الوطن، بقدر ما يعتبره يضطلع بدور لا غنى عنه في تكريس قيم التعددية الديمقراطية.

الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي 2023 - 2024:

سعي حثيث لإثراء العلاقات الديبلوماسية والدفاع عن القضايا العادلة وخدمة القارة

إعداد: صلاح الدين بياه

الدبلوماسية، أو لنسميها «الإطار الإيجابي للعلاقات الدولية»، كانت وما تزال أحد أبرز محاور الاهتمام لأي دولة، في سبيل إنشاء وإثراء علاقاتها داخل المجتمع الدولي.

إنها تشبه في أهميتها الوظيفية أهمية الذكاء الاجتماعي في إطار علاقات الأفراد داخل المجتمع، تلك القدرة أو المهارة التي تجعل صاحبها قادرا على كسب ود واحترام كل من يقابله، كما تجعله قادرا على تحويل أي علاقة سطحية عامة أو عادية، إلى علاقة عميقة متأصلة ومثمرة، وذات نفع للطرفين.

هذا التشبيه رغم ما فيه من تبسيط قد لا يوافق عليه أهل الاختصاص المتمسكون بالتعريفات العلمية، إلا أنه سيكون أكثر من كاف لوضع القارئ على مستوى من الفهم والتقدير للأهمية البالغة التي تحتلها الدبلوماسية في العلاقات الدولية.

كما أنه سيكون مدخلا مناسبا لقراءة خاطفة في أداء الدبلوماسية الرئاسية في موريتانيا خلال عامي 2023 - 2024.

إن المتتبع لنشاط الدبلوماسية الرئاسية في موريتانيا خلال هذين العامين يلاحظ الديناميكية الفعالة التي تميزت بها والتي مثلت استمرارا طبيعيا لمنحنى النجاحات المتصاعد منذ 2019 وحتى اليوم، فقد تنوع النشاط الدبلوماسي

خلال عامي 2023 - 2024، ليشمل مختلف وسائل الاتصال الدبلوماسي المعروفة.

وقد أظهرت النشاطات الدبلوماسية لمؤسسة الرئاسة الموريتانية، سعي موريتانيا الحثيث إلى إثراء العلاقات الدبلوماسية القائمة، وانتهازها المستمر لأي مناسبة أو فرصة للتأكيد على رغبة موريتانيا الدائمة في تطوير علاقات التعاون.

كما ظهرت من خلال المباحثات المتعددة لرئيس الجمهورية، مع قادة دول العالم خلال اللقاءات الجانبية على هوامش القمم والاجتماعات الدولية.

القضية الفلسطينية

تظل القضية الفلسطينية امتحانا دائما للبوصلة الأخلاقية للدول، والحكومات حول العالم.

وعلى مستوى الدبلوماسية الرئاسية في موريتانيا كان هناك دائما موقف صريح وشديد الوضوح بالتضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني في سبيل قضيته العادلة.

وقد ظهرت عبر وسائل الاتصال المختلفة وفي مختلف المناسبات إشارات صريحة بهذا المعنى.

ولعل من بواكير تلك الإشارات تغريدة رئيس الجمهورية عبر حسابه على منصة التدوين المصغر تويتر(X). حيث نجد تغريدة بتاريخ 17/ 10/ 2023 أي في وقت مبكر من المحنة الفلسطينية الراهنة، هذا نصها:

«ككل الموريتانيين، أتألم لما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من قتل وحصار وتشريد.

وإذا لم يتدارك عقلاء العالم وأصحاب الضمائر الحية، ما يحدث من فظائع في فلسطين، فستكون جريمة اليوم آخر مسمار يدق في الثقة بالعدالة والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية».

وفي مقابلة مشتركة مع خمس مؤسسات إعلامية وطنية خاصة، أجريت بتاريخ31 أكتوبر 2023 يمكننا أن نقتبس من نص إجابة رئيس الجمهورية عن سؤال حول القضية الفلسطينية قوله: «الموقف في قمة الوضوح، فموريتانيا قيادة وشعبا مع حق الشعب الفلسطيني الشقيق في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والمبادرة العربية. نتضامن مع هذا الشعب الذي يتعرض لأبشع أنواع الإبادة والتهجير على مرأى ومسمع من العالم، وقد عبرت عن ذلك في وقته وفي أكثر من مناسبة. نتحرك في كل الدوائر الديبلوماسية من أجل الوقف الفوري لهذه الحرب المجنونة ومن أجل إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة ودعم كل الجهود الرامية إلى إطلاق ديناميكية جديدة وجدية للسلام تفضي في أسرع وقت لحل دائم يسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ينعم فيها الشعب الفلسطيني بالأمن».

أما في خطابه خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في بانجول 4 مايو 2024 فقد قال رئيس الجمهورية بالنص: «ولا أدل على حساسية وضع عالمنا الإسلامي اليوم، مما آلت إليه قضيتنا المركزية، القضية الفلسطينية: ففلسطين تحتل موقعا بارزا في وجدان الأمة الاسلامية بحكم كونها موطن أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، وبحكم مظلومية الشعب الفلسطيني وأصالة حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

وإيمانا منا كبلدان إسلامية، بقدسية كلا البعدين، ألزمنا أنفسنا في المادة الأولى من ميثاقنا، ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، بدعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وبالحفاظ على الهوية التاريخية

والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.»

ولقد مثلت هذه المواقف كلها اتساقا طبيعيا بين الشعب والقيادة، وقوبلت بترحيب وارتياح ملحوظ، داخليا وخارجيا، ومن طرف ممثلي الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه.

الهم الإفريقي

لقد كان تتويج موريتانيا برئاسة الاتحاد الإفريقي نجاحا دبلوماسيا بحد ذاته، لكنه في الوقت نفسه كان تحديا وتكليفا.

وهو ما أكده فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، في الخطاب الذي ألقاه عشية استلام موريتانيا رئاسة الاتحاد في الدورة 37 المنعقدة في أديس أبابا 17/ 18 فبراير 2024، حيث قال فخامته ضمن نص الخطاب « إنني، بقدر ما أنا ممتَنٌّ ومتَشَرِّف بهذا التكريم، لَمُدرِكٌ، تماما، حجمَ ما يترتب عليه من مسؤوليات جسيمة، خاصة في الظرف الحرج والحساس الذي تمر به قارتنا والعالم عموما.

وسأتحمل هذه المسؤولية في إطار من التشاور الدائم والتنسيق الوثيق معكم جميعا... إن مشهد ملايين الشباب الأفارقة، المفتقِرين إلى المهارات الأساسية، العاطلين عن العمل في بلدانهم أو المتزاحمين في قوارب الموت، على مختلف مسارات الهجرة غير النظامية، بفعل انسداد آفاق العيش الكريم، والمشاركة الفعالة في بناء أوطانهم، لأمرٌ يَحُزُّ في النفس، ويؤكد الحاجة الماسة إلى إحداث ثورة في منظوماتنا التعليمية.»

وسنلاحظ في الخطابات والمواقف اللاحقة كيف تجلى هذا الالتزام بالهم الإفريقي، حيث حرص فخامة الرئيس، على التعبير عن هموم القارة في كل الفرص والمناسبات الممكنة.

ففي مداخلته ضمن حلقة نقاش منظمة في إطار مؤتمر هامبورغ حول التنمية المستدامة 2024، وفي سياق إجابته عن سؤال طرح ضمن حلقة النقاش، أكد فخامته على أن احتياجات إفريقيا التمويلية لتحقيق الأهداف الإنمائية لألفية التنمية وتنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 هائلة، إذ تتراوح هذه الاحتياجات ما بين 194 و470 مليار دولار وفقا للتقديرات.

وذكّر بحثّه المانحين في يوليو 2021، إلى جانب بعض زملائه رؤساء الدول الإفريقية، على دعم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية 20، لتعبئة ما لا يقل عن 90 مليار دولار أمريكي.

وأعرب عن ارتياحه للنتائج التي تحققت، مشيرا إلى أن طلبهم قد لقي استجابة واسعة، حيث تم تجديد موارد الوكالة الدولية للتنمية بما يصل إلى 93 مليار دولار، استفادت افريقيا من 70% منها، ومكنت من التخفيف من الآثار الكارثية لكوفيد19- على اقتصادات هذه الدول.

أما في خطابه لدى افتتاح قمة رؤساء الدول الإفريقية والمؤسسة الدولية للتنمية، المنعقدة بالعاصمة الكينية نيروبي 29 أبريل 2024، فقد أكد رئيس الجمهورية أنه «انطلاقا من أن موارد المؤسسة الدولية للتنمية وحدها لن تكون كافية، وسنحتاج إلى موارد ضخمة وتمويل خاص، وتمويل أجنبي مباشر، وسنحتاج إلى خفض تكاليف التمويل الرأسمالي من خلال مزيج مناسب من الموارد الميسرة وتمويل تكاليف السوق».

أما بخصوص المديونية الإفريقية فقد كان خطاب رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد الإفريقي خلال الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك فرصة لتذكير العالم بأوضاع القارة وما تحتاجه من مساعدات

«فلا تزال قارتنا، تعاني الفقر والهشاشة والبطالة، وضعف المنظومات الصحية والتعليمية، من حيث الجودة والشمول، ناهيك عن تفشي الإرهاب، والنزاعات المسلحة، وتعاظم الآثار الهدامة للتغيرات المناخية.

وإن قتامة هذا المشهد الإفريقي، لتؤكد بقوة، الحاجة الملحة، إلى تخفيف عبء مديونية الدول الإفريقية الهائل، وتصحيح الاختلالات الجلية في منظومة المساعدة الإنمائية، وفي الحكامة الدولية، السياسية والمالية، وإلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف عموما.

فكل ذلك مما يساعد القارة على الإقلاع الاقتصادي بنحو يضاعف فعالية ما تبذله من جهود، في سبيل الوفاء بما التزمته دولها، مع المجتمع الدولي، من تحقيق أهداف التنمية المستديمة في أفق 2030.»

استكشاف علاقات دبلوماسية جديدة

ربما يسمع الموريتانيون أو يقرؤون بين الحين والآخر عن برقية تهنئة بالعيد الوطني، أو رسالة تعزية بشأن حالة إنسانية، حيث يرد في البرقية اسم دولة لا يعرفون مكانها على الخريطة، بل ربما لا يعلمون بوجودها أصلا، ولم يسبق لهم أن سمعوا عنها!

وقد يتساءل أحدهم بعفوية: ما الجدوى من مراسلة كهذه؟

ذلك أن الأعياد الوطنية للدول- مثلا- هي مناسبات رسمية بالغة الأهمية والرمزية، ومع أن حضور ضيف خارجي إليها يحتاج إلى دعوة مسبقة، كمعظم الفعاليات، إلا أن الحضور الرمزي برسائل التهنئة يبقى مفتوحا على مصراعيه لكل من يتخذ مبادرة ذاتية بتأكيد حضوره الرمزي، بتعاطفه، أو تضامنه، والذي سيتم توثيقه في السجلات الدبلوماسية لتلك المناسبات.

ولأن الأجهزة الدبلوماسية للدول تتعامل بتقاليد شبه مقدسة، وحساسية مرهفة تجاه قواعد البروتوكول، فإن مبادرات كهذه تُؤخذ بكامل الجد، ويتم وضعها في الاعتبار، ما يجعل منها افتتاحا مبدئيا لعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول.

وهنا يظهر المغزى الذكي للمتابعة الحثيثة من طرف الدبلوماسية الرئاسية، وإصرارها الملاحظ على تسجيل اسم موريتانيا في سجلات النيات الطيبة لدى دول العالم متى ما سنحت الفرصة بذلك.

إنها استراتيجية ذكية لزرع بذور التعاون والصداقة مع شعوب العالم، لأنها تضع البلاد كل يوم أمام فرص متزايدة لكسب ود وصداقة شعب جديد.

الوكالة الوطنية للإحصاء و التحليل الديموغرافي و الإقتصادي
ANSADE

أداة لا غنى عنها للتنمية الاجتماعيةوالاقتصادية للبلد

الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي هي مؤسسة إدارية عمومية أُنشئت بموجب المرسوم 27-2021 الصادر في فبراير 2021 بعد دمج المكتب الوطني السابق للإحصاء مع المركز الموريتاني لتحليل السياسات سابقا. ويهدف هذا الإصلاح الى تحويل الجهاز المركزي للنظام الوطني للإحصاء إلى قطب امتياز علمي متخصص في الإحصاءات والتحليل الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي، في خدمة التخطيط.

كما يرمي هذا التحول الى تلبية الحاجيات المتزايدة بشكل دائم على البيانات الإحصائية الضرورية لصياغة السياسات والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذ الأجندة الدولية.
قامت الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، مؤخرا بإنجاز التعداد العام الخامس للسكان والمساكن، وهي عملية جمع بيانات شملت جميع السكان الموريتانيين المقيمين والأجانب واللاجئين، بتنسيق من اللجنة الوطنية للتعداد التي يرأسها وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة. وقد تولت الأمانة المركزية للتعداد، التي يوجد مقرها في الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، التنسيق الفني وتنفيذ هذه العملية بدعم من اللجان الجهوية للتعداد التي يرأسها الولاة في كل ولاية.
وقد تطلب تنفيذ هذه العملية إتمام عملية تحضيرية مطولة من قبل الوكالة الوطنية، لإحصاء السكان والمساكن، تم من قبل الأمانة المركزية للتعداد، شملت أنشطة ذات طابع تقني ولوجستي:

وتميزت مرحلة التعداد للسكان المقيمين بما يلي:

- **وضع الهياكل المكلفة بتنسيق وتنفيذ التعداد على المستوى الجهوي** : لا سيما اللجان الجهوية للتعداد التي يرأسها الولاة والتي أشرفت على العمل الميداني.
ولهذه الغاية، عقدت كل منها ثلاث اجتماعات. خُصص الاجتماع الأول لإعداد أنشطة التعداد العام للسكان والمساكن في الولايات مع وضع برنامج عمل، والثاني لتقييم منتصف المدة لعمليات التعداد العام للسكان والمساكن في الميدان والأخير للمصادقة على المستوى الإقليمي على النتائج الأولية للتعداد في الولاية.

- **اكتتاب الوكلاء الميدانيين تكوينهم وإرسالهم**: تم تنسيق عملية الاكتتاب مع اللجان الإقليمية المشرفة على عملية التعداد على مستوى كل ولاية عبر منصة رقمية. تم تكوين أكثر من 8,000 مرشح، بما في ذلك حوالي 5,000 من وكلاء العد، كما تم توظيف 800 مشرف ومراقب في الولايات. ولضمان بدء عملية التعداد الفعلي في الموعد المحدد، تم إرسال وكلاء العد إلى الميدان في الفترة ما بين 20 و24 ديسمبر 2023.

- **حملة التوعية العامة**: تم استخدام عدد من وسائل الإعلام لضمان التزام السكان بأهداف التعداد ومدى فهمهم لها. واستُخدمت عدة قنوات، التلفزيون والإذاعة الوطنية، ومحطات الإذاعة الخاصة، والوكالة الموريتانية للأنباء، وشبكات التواصل الاجتماعي.
وقد ساعدت هذه الحملة على إزالة الالتباس المرتبط بتعدد عمليات جمع البيانات، لا سيما فيما يهص التسجيل على مستوى الحالة المدنية والتعداد العام للسكان والمساكن. وتم إطلاق حملة التوعية قبل أسبوع من عملية جمع البيانات الفعلية لمدة شهر واحد.

iv. جمع البيانات الفعلي : وبعد إرسال الوكلاء الى الميدان، انطلقت عمليات التعداد الفعلي على مدار الفترة من 25 ديسمبر 2023 إلى 08 يناير 2024. وتتكون العملية من الانتقال من أسرة إلى أخرى لجمع معلومات عن جميع الأشخاص الذين يعيشون فيها عادة، باستخدام استمارة على أجهزة لوحية.

ونظراً لكثرة تنقل السكان وعدم تعاونهم في نواكشوط ونواذيبو، فقد تم تمديد عملية جمع البيانات لمدة أسبوع إضافي وذلك لضمان تغطية شاملة للسكان؛
وقد أفضى التعداد إلى النتائج النهائية لعدد السكان والتي تم الحصول عليها في نهاية العمل الميداني على أساس ملخص التقارير التي أعدتها اللجان الجهوية والتي صادقت عليها لجان التعداد الإقليمية.
ويكشف تحليل النتائج النهائية عن النقاط البارزة التالية:

- بلغ إجمالي عدد سكان موريتانيا في عام 2023م 4,927,532 نسمة، منهم 2,375,470 نسمة من الرجال (أي 48.2%) و2,552,062 نسمة من النساء (أي 51.8%). وفي عام 2013، كان عدد السكان 3,537,368 نسمة؛
- تغير وزن ولايات البلاد بشكل طفيف. فولاية نواكشوط، التي كانت تمثل حوالي 27.6% من السكان في عام 2013، أصبحت الآن تؤي لـ 29.4% من السكان في عام 2023. تليها ولاية الحوض الشرقي، حيث ارتفعت من 11.9% في عام 2013 إلى 12.7% في عام 2023.
من ناحية أخرى، شهدت ولايتان انخفاضًا في مساهمتهما، اترارزة (1- نقطة) ولبراكنه (0.9- نقطة)، وهو ما يفسر جزئيًا بقربهما من نواكشوط؛
ويتميز السكان بشبابهم، حيث يشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا 41.5% من إجمالي السكان (43.4% من الفتيان و39.8% من الفتيات).
أكثر من نصف السكان (53%) تقل أعمارهم عن 20 عامًا؛
- نما عدد السكان بمعدل سنوي يبلغ 3.1% في المتوسط بين عامي 2013 و2023، مع زيادات في جميع الولايات.
وهذا النمو أعلى قليلًا من ذلك الذي تحقق بين عامي 2000 و2013 (2.77%).
الولايات ذات معدلات النمو الأعلى من المتوسط الوطني هي : نواكشوط (3.8%+)، وتيرس زمور (3.7%+)، ونواذيبو (3.7%+)، والحوض الشرقي (3.4%+). وعلى النقيض من ذلك، شهدت ولايات لبراكنه واترارزة وأدرار معدلات نمو أقل من المتوسط الوطني بأكثر من نقطة واحدة، حيث بلغت 2.1% و1.6% و1.2% على التوالي؛

في عام 2023، بلغ عدد السكان الرحل 19,523 نسمة في عام 2023، مقارنة بـ 66,328 نسمة في عام 2013، وهو ما يمثل اتجاهًا تنازليًا قويًا للغاية بنسبة 11.3%- سنويًا على مدار الفترة ما بين التعدادين. ويمكن تفسير هذا الانخفاض باستقرار السكان الرحل؛
- بلغ عدد سكان المناطق الحضرية، التي تضم جميع المحليات التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة أو أكثر والبلدات الرئيسية في المقاطعة، 2,641,553 نسمة في عام 2023، مع وجود تفاوتات إقليمية قوية، ليصل معدل التحضر الإجمالي إلى 53.6%؛
- تمثل مدينة نواكشوط وحدها أكثر من نصف سكان الحضر (54.7%). أما خارج نواكشوط، فيتفاوت معدل التحضر من 96.2% في نواذيبو إلى 24.4% في الحوض الغربي؛
- تم إحصاء ما مجموعه 834,354 أسرة عادية خلال هذه العملية. ويبلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية، الناتج عن النسبة بين إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر عادية وإجمالي عدد الأسر، 5.9 في عام 2023، مقارنة بـ 6.2 في عام 2013؛
- في عام 2023، ضمت موريتانيا في عام 2023، 8,438 منطقة، 42.4% منها سيكون عدد سكانها أقل من 100 نسمة. ويكشف هذا عن هيمنة التوطين الفوضوي في جميع أنحاء البلاد، مما يؤثر سلبًا على الجهود المبذولة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

مقاربة موريتانيا الأمنية:

تجفيف لمنابع الإرهاب وتعزيز للتنمية المحلية

إعداد: أحمد الشيخ الرباني

يعد استتباب الأمن من المؤشرات الهامة على الاستقرار والازدهار والتقدم، حيث يعنى بسلامة الأفراد وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية، فبقدر حاجة المجتمع للأمن تكون حاجته لمقوماته وركائزه الأساسية التي هي التنمية والرخاء.

فالأمن والتنمية عنصران متلازمان، وأي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، فلا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، ومع الطفرة التي شهدها العالم في مجال الثورة الرقمية والتوسع المذهل لوسائل التواصل العصرية، انتشرت ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود بشكل كبير، مما ولد أرضًا خصبة للأفكار المتطرفة، فازدادت مخاطر العنف والتهديدات بسبب حالات الأزمات والنزاعات المسلحة التي أثرت على المنطقة.

وفي ظل هذه الخلفية المتغيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وجدت موريتانيا نفسها في مواجهة ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، فوعت ذلك جيدا وباشرت بوضع خطة أمنية شاملة سخرت لها كافة الإمكانات المادية والبشرية بفعالية.

موقع موريتانيا الجغرافي المتميز بين إفريقيا وأروبا يجعلانها محطة عبور للهجرة غير الشرعية الأمر الذي يتطلب المزيد من الحيطة واليقظة الأمنية.

تقع موريتانيا على الساحل الغربي لإفريقيا على مفترق الطرق بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتبلغ مساحتها أكثر من مليون كيلومتر مربع، ولديها ما يقرب من 5,800 كم، من الحدود التي يجب مراقبتها، بما في ذلك حوالي 750 كم، من السواحل على المحيط الأطلسي وأكثر من 5,000 كم من الحدود البرية.

وتتقاسم موريتانيا مع الدول المجاورة معضلة التهديد الإرهابي العابر للحدود والذي يتفاقم بفعل عوامل مزعزعة للاستقرار، إضافة إلى بلدان أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي منطقة الساحل، تعد قضية الأمن والتنمية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة، نظراً لخصائصها الجيوسياسية غير المستقرة إلى حد ما، كالنزاعات المسلحة والاضطرابات البيئية (الجفاف المتكرر) ومشاكل التخلف وما يترتب على ذلك من نتائج تهدد أمن المنطقة.

وفي هذا الإطار ألقى فخامة رئيس الجمهورية، رئيس الاتحاد الإفريقي، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، يوم 03 من أكتوبر 2024 في المدرج الجامعي «أميل بوتمي» بباريس، محاضرة أمام طلاب معهد العلوم السياسية، تحت عنوان «الحفاظ على بلد ينعم بالسلام في منطقة الصراع»، وذلك خلال منتدى يوم إفريقيا المنعقد على هامش القمة الفرانكفونية بباريس.

وقدم فخامته عرضا مفصلا عن تجربة

موريتانيا في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، سواء من حيث النهج والتدابير المطبقة على المستوى الوطني، أو من حيث الاستراتيجيات والإجراءات الجماعية المتخذة في هذا السياق، مسلطا الضوء على الدروس الرئيسية المستفادة من هذه التجربة والتي تدعم نهج البلاد في التعامل مع قضايا الإرهاب وانعدام الأمن على المستوى الوطني والإقليمي.

وفي هذا الإطار أكد سيادته، أن الإرهاب والتطرف موجودان في كل مكان تقريبًا في العالم اليوم. ويشكلان بالنسبة لقارتنا، وخاصة منطقة الساحل، التحدي الرئيسي الذي يجب على دولنا مواجهته، فرديا وجماعيا، من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الضروريين لتحقيق أهدافنا التنموية.

وأضاف فخامته أنه على الصعيد الأمني، كان علينا أولاً التعامل مع المشاكل الأكثر إلحاحًا، أي استعادة الأمن والاستقرار من خلال شن معركة لا ترحم ضد الجماعات الإرهابية. ولتحقيق ذلك، عملنا على تعزيز قواتنا المسلحة وقوات الأمن من خلال:

- التحسن المستمر للقدرات العملياتية لقواتنا المسلحة ووحداتنا الأمنية من خلال تكييف معداتها وتدريبها العملياتي مع التهديد الإرهابي،
- تنفيذ سلسلة استخباراتية مناسبة لمنع الأعمال الإرهابية،
- إنشاء العديد من الوحدات الخاصة المكرسة للتهديد غير المتماثل (القدرة على التنقل والتنوع والمرونة)،
- تعزيز التنسيق المنهجي مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان تبادل المعلومات بشكل أكثر مرونة.

وعلى المستوى الثقافي والأيديولوجي، يضيف فخامة رئيس الجمهورية، انخرط علماؤنا وفقهاؤنا في نقاش ديني حر ومفتوح مع مجموعات الشباب الذين انخرطوا في العمل الإرهابي، بهدف إقناعهم بالطبيعة الخاطئة تماماً للنظريات المتطرفة وبالطبيعة المعتدلة والمتسامحة ونتيجة لذلك، تم إعادة الغالبية العظمى من هؤلاء الشباب الذين وقعوا ضحية التطرف إلى المسار الصحيح.

كما وضعت الحكومة برنامجا لدعم الشباب التائبين لضمان إعادة دمجهم في الحياة النشطة ومنعهم من العودة إلى الإجرام، ويقول فخامته، وضعنا برنامجًا إعلاميًا واسعا لتوعية وحماية شبابنا من دعاية المتطرفين ونشر قيم التسامح والاعتدال والانفتاح على الآخر، والتي هي جوهر الإسلام السني.

أما على الصعيد الاجتماعي، فأكد السيد الرئيس أنه تم العمل على تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، من خلال وضع ترسانة قانونية لمكافحة الخطاب الذي يحض على الكراهية والعنصرية أو يحرض على العنف والتطرف. كما عملنا على تعزيز سيادة القانون وترسيخ حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وتعزيز حرية الصحافة من خلال تحرير المجال السمعي البصري وإلغاء تجريم المخالفات الصحفية.

ومن جهة أخرى، ودائما في إطار حماية أفضل لشبابنا من التطرف، عززنا استراتيجيتنا لإدماج الشباب وتوظيفهم، مثلما انتهجنا سياسة نشطة تهدف إلى ضمان مشاركة واسعة للشباب والنساء في الحياة السياسية وإدارة الشأن العام.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد عملنا على تجفيف مصادر تمويل الإرهابيين من خلال فرض رقابة صارمة على حركة الأموال، والرفض المنهجي لأي شكل من أشكال التعويضات مقابل إطلاق سراح الرهائن، والانخراط في مكافحة لا هوادة فيها ضد جميع أشكال الاتجار التي من المحتمل أن تكون مصدرا لتمويل الإرهابيين.

المدرسة الجمهورية...

ثلاث سنوات من التأسيس

إعداد: كراي ولد أحميد

عملت وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة على تنفيذ المشروع المجتمعي الذي أسسه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وعمل على توطيد أركانه لتحقيق العدالة الاجتماعية، واللحمة الوطنية، وتعزيز دولة القانون والمؤسسات، والنهوض بالتنمية المستديمة الشاملة، من خلال بناء منظومة تعليمية مثالية توفر خدمة التدريس لجميع أبناء الوطن في ظروف جيدة وبجودة عالية ليكون تعليما نوعيا وناجعا.

ووعيا منه بأن المدرسة أداة أساسية للتغيير نحو الأفضل، وطريق مقتصر إلى العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع منسجم وتنمية اقتصادية شاملة أعطى قطاع التعليم إشارة انطلاق المدرسة الجمهورية بخطوات واثقة ومهمة مع افتتاح السنة الدراسية قبل الماضية، انطلاقا من رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للنهوض بالتعليم، وإصراره على إصلاح القطاع.

ويعتبر بناء مدرسة جمهورية مشروعا من أهم المشاريع المنفذة وأكثرها حسما في تشكل مستقبل علمي شامل يضع أسس ثورة تعليمية كبرى لنشوء مدرسة تحافظ على بقاء المجتمع وتحقق الوعود التي كانت حلما للجميع.

وتهدف المدرسة الجمهورية إلى تحقيق التميز والتكامل والشمول، باعتبارها فضاء للتنشئة الاجتماعية والتواصل الذي يوحد، ويزرع في نفوس التلاميذ قيم الأخوة ويوفر بوابة للتقدم الاجتماعي كما تعتبر وسيلة للانفتاح والتسامح والانتماء الذي يكسر الحواجز المكانية واللغوية والثقافية والمجتمعية.

إن مساحة التنشئة الاجتماعية تعدُّ الطفل للتعرف والتفاعل مع أشخاص خارج دائرة الأسرة والعيش في المجتمع وتوفر المؤسسة الجمهورية التعليم الأساسي للأطفال الصغار من خلال منحهم الأدوات الأولى لاكتساب المعرفة، حيث تتمثل مهمة المدرسة في نقل المعرفة والانتماء لقيم الجمهورية والهوية الوطنية ونشر ثقافة العدالة والمساواة والأخوة والتسامح ورفض جميع أشكال التمييز بين الطلاب.

ترسيخ التنوع الاجتماعي

لقد عكس التعليم المنفصل على أساس مجتمعي ظهور حواجز بين أبناء المجتمع وزاد من تعميق جهل الآخر، وبقاء الصور النمطية التي تؤدي إلى تفاقم الانسحاب من الهوية وعدم توفير نفس الفرص لجميع الطلاب، وفي مساحات شديدة التنوع، ومن خلال المدرسة الجمهورية، تغير المشهد في المدارس بشكل كبير، مما أدى إلى محو التجزئة التعليمية التي أدت إلى تضخيم الانقسامات ففي السنة الثالثة من المدرسة الجمهورية، لم يعد الميدان المدرسي مجزأ، فالمشهد الحالي يعكس فصولا دراسية متنوعة تفتح أبوابها للجميع دون تمييز، حيث أصبحت الطاولة الواحدة مساحة للتنوع، حيث يتعارف الجميع ويتفاهم ويتواصل. وهذا التفاعل هو الذي يبني التسامح وقبول الآخرين ويدفع ديناميكية التماسك والشمول والاختلاط الاجتماعي لصالح النجاح الأكاديمي، وعلى نطاق أوسع، اندماج الطلاب في المستقبل في مجتمع سلمي.

البرامج الدينية والمدنية المستحدثة

ومن المسلم به أن المدرسة الجمهورية تهدف إلى تعزيز احترام تعاليم ديننا الحنيف الذي يدعو إلى الاعتدال والتسامح وروح المواطنة والتمسك بالثوابت المجتمعية، من خلال الاحترام الكامل لقيمه التعددية، وغرس الشعور بالانتماء للدين والوطن، وتعظيم رموز الدولة، واكتساب الوعي بالحقوق والواجبات، وتجسيد فضيلة الجهد المنتج وروح المبادرة، كما تهدف إلى تنمية الوعي المدني والشعور بالمسؤولية تجاه الذات والأسرة والمجتمع، مع إبراز قيم التسامح والتضامن والتعايش.

إن تعزيز التربية الدينية والمدنية، من خلال تطوير البرامج التي تتضمن المفاهيم والمحتوى المناسب سيمكن من تطوير ثقافة رفض جميع أشكال التمييز والتحريض على الكراهية والتهميش والإقصاء وسيشجع قيم التعايش واحترام الاختلاف من أجل العيش السلمي والمتناغم معًا.

التعليم الأساسي العالمي

إن التعليم المجاني والالتزام باتباع التعليم الأساسي، اللذين تم إدراجهما الآن كخيار يدعم الإصلاح الجديد لنظام التعليم، ويسمحان بالحصول على التعليم المجاني طوال المرحلة الابتدائية.

وهذا المبدأ منصوص عليه صراحة أيضًا في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن التعليم الابتدائي يجب أن يكون مجانيًا وإلزاميًا، وأن التعليم الثانوي والعالي يجب أن يكونا مجانيين تدريجيًا.

وخلافا لبعض الدول التي تواصل فرض الرسوم الدراسية للتعليم العالي، فقد ضمنت موريتانيا دائما التعليم العام المجاني في جميع المستويات وفي جميع القطاعات. وهي توفر الآن النفقات غير المباشرة المرتبطة بالتعليم، مثل الكتب المدرسية والزي المدرسي للأطفال من الأسر المحرومة.

وفي السنة الثالثة من المدرسة الجمهورية، وبفضل تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي، الذي هو علاوة على ذلك حق أساسي عالمي، تم تسجيل نتائج ممتازة على صعيد تطور الإحصائيات المتعلقة بالتسجيل في المدارس.

الإصلاح الحالي ومشروعه الرائد

ولإضافة اللغات الوطنية لهذه السنة الدراسية في المناهج التعليمية قام القطاع التعليمي بتنفيذ الأعمال التحضيرية حيث قام بتدريب 25 معلما تجريبيا في تدريس اللغات الوطنية، وتحديد المواقع التجريبية وتحديد صيغ التدريس للناطقين وغير الناطقين بها ليتم تقديم الدروس للطلاب بلغتهم الوطنية مع مراعاة الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والثقافية.

ويتزامن العام الدراسي 2025/2024 مع بدء تجربة تدريس اللغات الوطنية. مع العام الدراسي الجديد، فكانت السنة الأولى من هذه التجربة الرائدة، فقد تم افتتاح 25 فصلاً مخصصًا لتدريس اللغات الوطنية في جميع أنحاء البلاد، وإدخال البولارية والسنوكية والولفية في التعليم الابتدائي، على أساس تجريبي في المرحلة الأولى.

وفي مرحلة انتقالية، سيتم تطوير أنشطة ترفيهية وتوعوية من خلال اللغات الوطنية الثلاث، للتعليم ما قبل المدرسي، بالإضافة إلى تحديد المناهج التربوية التي تضمن تعزيز تعلم وتعليم هذه اللغات، مع مراعاة خصوصيات واحتياجات الأطفال وتحديد الفئات المستهدفة وقد ركز الاختيار على استخدام تطبيقات وبرمجيات الحاسوب عالية الأداء لتعليم اللغات الوطنية باستخدام الأساليب الأكثر كفاءة.

ويتم تحديد الدور الأساسي الذي تلعبه اللغات في التنمية، وضمان التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، إلى الحد الذي تساهم فيه في تعزيز التعاون ودعم تحقيق التعليم الجيد للجميع، وبناء المعرفة الشاملة، والحفاظ على التراث الثقافي وتعبئة الجميع على فوائد العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

إن اللغة تشكل أفضل الجسور للتبادُل والتفاهم والاندماج، وبالتالي التماسك الاجتماعي كما تسهل تقديم المنهج باللغة التي يفهمها الطلاب ويتحدثون بها وهو ما يمكن من سهولة تحسين التعلم.

ولتعزيز الوحدة الوطنية بدأ الإصلاح الجديد المتمثل في تدريس اللغات الوطنية (البولارية والسنوكية والولفية) حيث يطلب من كل طالب تعلم اللغة العربية الرسمية وإحدى اللغات الوطنية. ويعزز إدخال اللغات الوطنية اللحمة الوطنية لدى الناشئة وهو ما يقوي النسيج الاجتماعي الذي يأخذ في الاعتبار تعدد اللغات في مجتمعنا.

تجدر الإشارة إلى أن المدرسة الجمهورية التي غطت حتى الآن نصف التعليم الأساسي، ساهمت بشكل كبير في إصلاح نظام التعليم الذي قد تبلور بالفعل.

المكتب الوطني **لخدمات الماء** في الوسط الريفي

يعمل المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي تحت وصاية وزارة المياه والصرف الصحي، كمؤسسة مستقلة إداريا وماليا، مكلفة بتسيير المياه في الوسط الريفي، وفي هذا الصدد يسير المكتب نحو 1300 شبكة مياه ريفية، تمتد على جميع جغرافيا الوطن العزيز.

ويسعى المكتب، على نحو حثيث ومخطط، من أجل الوفاء ببرنامج صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال المياه الريفية، كما هي مدرجة ضمن سياسة حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي.

ولأن المياه تلعب دورا أساسيا في تحسين جودة الحياة؛ عمل المكتب على تسهيل النفاذ إلى خدمة مياه ريفية مستديمة، خاصة في المناطق التي تشهد صعوبة في الوصول إلى المياه، وتوفير جهود الساكنة في جلب المياه من أماكن بعيدة، فضلا عن الحد من الهجرة، إذ إن توفر المياه في المناطق الريفية يساهم في تقليل الهجرة إلى المدن الكبيرة، مما يحافظ على استقرار المجتمع الريفي.

ليس الماء مجرد عنصر حيوي للبقاء على قيد الحياة، بل هو ركيزة أساسية للزراعة والتنمية الاقتصادية والصحة العامة. ويعد الحفاظ على المياه واستخدامها بشكل مستدام أمرا بالغ الأهمية لضمان بقاء الحياة على كوكب الأرض وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

بيد أن الوسط الريفي يواجه تحديات كبيرة في تسيير المياه، وهي تحديات تنبع من مجموعة من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية، وتشكل ندرة المياه أو نقصها نتيجة لحالات الجفاف أبرز الأسباب، حيث تعاني بعض المناطق من ندرة في المياه نتيجة التغيرات المناخية والجفاف المتكرر، وهذا النقص يجعل من الصعب تلبية الاحتياجات اليومية للسكان، فضلا عن زيادة الطلب، فمع تزايد عدد السكان في بعض المناطق الريفية، يزداد الطلب على المياه، مما يؤدي إلى ضغوط إضافية على الموارد المائية المتاحة. كما يطرح نقص الوعي بأهمية المياه في بعض المناطق الريفية، معضلة كبيرة، حيث إن نقص الوعي بالحفاظ على المياه وأستخدامها بشكل مستدام؛ يؤدي إلى تبذير المياه أو تلوثها دون قصد.

723 تدخلا منجزا في عام ..

الوكالة الموريتانية للأنباء، اطلعت على وثائق تتضمن حصيلة العمل المنجز، من طرف المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي، خلال عام كامل، ما بين نوفمبر 2023 ونوفمبر 2024، وخلصت إلى أن المصالح الفنية للمكتب تدخلت في 723 قرية وتجمعا حضريا خلال هذه الفترة، موزعة على تجديد المولدات الحرارية، والمضخات، وألواح الطاقة الشمسية، ومغيرات السرعة، فضلا عن تدخلات أخرى مختلفة كإصلاح الأعطاب وصيانة الآليات.

ففي شهر نوفمبر 2023 تمكنت فرق المكتب من إنجاز 59 تدخلا على المستوى الوطني، فيما تدخلت الفرق في 60 قرية وتجمعا شبه حضري خلال دجمبر 2023.

وفي شهر يناير 2024 تمكنت الفرق من التدخل في 36 بلدة، ليرتفع عدد القرى التي تدخل فيها المكتب إلى 41 في فبراير، أما في شهر مارس فقد أنجز المكتب 80 تدخلا مباشرا لضمان استمرار تزيد الساكنة بالماء الصالح للشرب.

ومع بداية موسم الصيف في معظم أنحاء البلاد في أبريل تدخلت الفرق الفنية في 73 قرية، وعلى نفس المنوال تدخلت في 75 قرية خلال مايو، فيما تدخلت خلال يونيو في 60 قرية داخل البلاد.

أما في يوليو، ومع بداية موسم الأمطار؛ فقد تدخل المكتب عبر فرقه الفنية في 50 تجمعا قرويا، ليتراجع العدد إلى 46 في أغسطس، ثم ليرتفع في سبتمبر إلى 75، وليكون عند الرقم 68 في أكتوبر 2024.

تميزت هذه التدخلات بكونها تتم تلقائيا دون حاجة لوسيط بين المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي والمواطن، بمجرد رفع نبأ تعطل أي شبكة مياه، تتحرك الفرق الفنية المجهزة بشريا وفنيا، إلى عين المكان لمعالجة الخلل.

هذه الحالة أدت إلى ملاحظة النقص الكبير في الطلبات والتظلمات المسجلة الصيف الماضي على المياه الريفية، والمكتب عازم على الاستمرار على النهج، وتحسين الأداء خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، لضمان استمرار الخدمة في أحسن الظروف.

ويتطلع المكتب إلى تعاون وثيق مع السادة المواطنين من خلال مساهمتهم في الحفاظ على المنشآت المائية من الضياع، وترشيد استهلاك المياه، حيث إن الماء هو أهون موجود وأعز مفقود.

البرنامج الاستعجالي للحوض الشرقي ..

من جهة أخرى، تمكن المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي من خلال عقد انتداب من طرف جهة الوصاية، وزارة المياه والصرف الصحي، من تنفيذ مكونة المياه الريفية ضمن البرنامج الاستعجالي لتنمية الحوض الشرقي.
وفور توقيع العقد، وضعنا فرقنا الإدارية والفنية، ومعداتنا اللوجستية، في حالة طوارئ، لإنجاز مشروع استعجالي، يحظى بالاهتمام السامي من السلطات العليا في البلاد، حيث تم تخصيص مبلغ مالي مقدراه مليارا و200 مليون من الأوقية القديمة لإنجاز هذه المكونة التي تتضمن جزئين:

يتضمن الجزء الأول إعادة تأهيل 21 شبكة مائية من خلال ترميم الخزانات وتبديل أجزاء من الشبكات وتوسعتها، فضلا عن تجهيز 19 بئرا ارتوازية بمحطات الطاقة الشمسية، وقد انتهت الأشغال في هذا الجزء من المكونة، الذي شمل 40 قرية، مع نهاية شهر يونيو الماضي.

أما الجزء الثاني من المكونة فيشمل إنشاء 10 شبكات مائية جديدة، بما فيها 10 خزانات مياه بسعة 40 طن بكل خزان، وبارتفاع 10 أمتار، فضلا عن تجهيز كل الآبار بالطاقة الشمسية، وشبكة من أنابيب بولي إتلين المقوى بطول 120 كلم وبأقطار 63 مم و90 مم. و10 حنفيات عمومية، و10 أحواض مائية لسقاية المواشي. وقد وصل مراحله النهائية.

وقد مكن تنفيذ هذا البرنامج من تعزيز تجربة المكتب، وتكوين طواقمه الفنية والمالية، ما يفتح المجال واسعا أمامه لتنفيذ مزيد من المشاريع، التي تعود على المواطنين بالنفع العاجل، وعلى المكتب بالموارد المالية والخبرة الفنية.

السيادة الغذائية في موريتانيا:

الوسائل والإمكانات والتحديات

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

تمتلك موريتانيا مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، تقدر بحوالي 500، ألف هكتار، وثروة حيوانية تناهز 20 مليون رأس من الأغنام، والأبقار، والإبل، بالإضافة إلى ثروة سمكية كبيرة، نتيجة موقع البلاد المطل على أغنى شواطئ العالم، إلى جانب احتضان كميات كبيرة من المياه الجوفية.

وتمنح هذه الإمكانات والموارد موريتانيا مقومات تحقيق سيادتها وأمنها الغذائي، وبالتالي تفادي التأثر بالظروف الاستثنائية العالمية وما تؤدي إليه من قطع لسلاسل التوريد، كما حدث في السنوات الأخيرة مع جائحة كورنا، والحرب الروسية الأوكرانية، ومع ذلك يواجه تحقيق السيادة الغذائية عدة تحديات، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتزايد الطلب على الغذاء.

ولا يعد تحقيق السيادة الغذائية في موريتانيا بالأمر السهل، ولكنه هدف قابل للتحقيق إذا تضافرت الجهود ونفذت استراتيجيات شاملة تستغل الإمكانات المتاحة وتواجه التحديات القائمة، حيث يتطلب ذلك استثماراً كبيراً في الزراعة، وتطوير الثروة الحيوانية، والصيد، والبحث والتطوير، والتسويق والتوزيع، والتوعية والتثقيف.

الفرص والإمكانات

يتطلب تحقيق هدف السيادة الغذائية في موريتانيا تضافر الجهود وتنفيذ استراتيجيات شاملة تستغل الإمكانات المتاحة، أبرزها:

- الاستثمار في الزراعة من خلال التوسع في الري، بتطوير أنظمته الحديثة، مثل الري بالتنقيط والرش، للاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة، وكذلك تحسين تقنيات الري والحفاظ على المياه، مثل استخدام نظم الري بالتنقيط، إضافة إلى استغلال المصادر المائية المتاحة بشكل أكثر فعالية، مثل الأنهار والآبار.

-تنويع المحاصيل: كزراعة محاصيل مقاومة للجفاف، مثل الذرة الرفيعة والشعير، وتشجيع زراعة الخضروات والفواكه.

-دعم المزارعين الصغار من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لهم، وتوفير المدخلات الزراعية بأسعار معقولة.

ومن متطلبات تحقيق السيادة الغذائية تطوير الثروة الحيوانية، من خلال

تحسين سلالات الماشية، واستيراد سلالات عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض، وكذلك توفير الأعلاف بتشجيع زراعتها وإنشاء مصانع لها، هذا إلى جانب تطوير برامج مكافحة الأمراض التي تصيب الماشية.

كما يتطلب تطوير وزيادة الإنتاج المحلي تحسين البنية التحتية من خلال تطوير الطرق والمواصلات لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى الأسواق، والاستثمار في التخزين والتوزيع لتقليل الهدر في المحاصيل.

وبما أن موريتانيا تتوفر على ثروة سمكية هائلة فإن تطوير تحسين طرق

الاستفادة من هذا المورد يمكن أن يكون له دور كبير في تحقيق السيادة الغذائية.

ويتطلب الحفاظ على الثروة السمكية تطبيق قوانين صارمة لحماية الثروة السمكية ومنع الصيد الجائر، وتطوير الصناعات بإنشاء مصانع للتجهيز والتعبئة، مما يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات السمكية.

كما يلعب البحث والتطوير دورا كبير في زيادة حجم المنتجات المحلية، وهو ما يتطلب الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات زراعية جديدة تناسب الظروف البيئية في موريتانيا، وتبادل الخبرات من خلال تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

ويضاف إلى ذلك الاهتمام بمجال التسويق والتوزيع بـ إنشاء أسواق منظمة لبيع المنتجات الزراعية بأسعار عادلة، وتطوير سلاسل توريد فعالة لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى المستهلكين بأسعار معقولة.

هذا إلى جانب التوعية والتثقيف لصالح المزارعين بتنظيم دورات تدريبية لهم حول أحدث التقنيات الزراعية، وكذلك تغيير السلوك الاستهلاكي من خلال تشجيع المواطنين على استهلاك المنتجات المحلية.

ورغم اعتماد موريتانيا سياسات وبرامج عديدة من أجل رسم استراتيجية محكمة لتحقيق السيادة وضمان الأمن الغذائي فأن عديد التحديات تبقى ماثلة، وعلى رأسها التغيرات المناخية التي تؤثر سلباً على الزراعة والإنتاج الزراعي.

ومنها نقص المياه في العديد من المناطق وكذلك الفقر الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للمزارعين وتأخرهم في الحصول على المدخلات الزراعية، بالإضافة إلى نقص البنية التحتية في المناطق الزراعية وهي وسائل ضرورية للتسويق والتوزيع.

السيادة الغذائية.. المفهوم والأركان والتحديات

السيادة الغذائية هي مفهوم يشير إلى حق الشعوب في تحديد سياساتها الزراعية والغذائية، أي قدرة المجتمع على التحكم في إنتاجه الغذائي وتوزيعه واستهلاكه، مع مراعاة العوامل الثقافية والبيئية والاقتصادية المحلية.

وتختلف السيادة الغذائية عن الأمن الغذائي بكون الأول يركز على توفر الغذاء فقط، بينما تعني السيادة الغذائية الحق في تحديد نوعية الغذاء وكيفية إنتاجه.

وتتركز السيادة الغذائية على أركان أساسية هي: الإنتاج المحلي من خلال تشجيع الزراعة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات، والتوزيع العادل الذي يفرض ضمان وصول الغذاء إلى جميع الفئات، والاستدامة البيئية من خلال استخدام ممارسات زراعية صديقة للبيئة، بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية بإشراك المزارعين والمستهلكين في صنع القرارات.

أما التحديات التي تواجه السيادة الغذائية فهي: التغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي وتسبب الجفاف والفيضانات.

والتجارة العالمية التي تجعل الدول الصغيرة تعتمد على الواردات، إضافة إلى سيطرة الشركات الكبرى على أسواق الأغذية وفرض سياساتها عليها.

وأمن الأمثلة على ممارسات السيادة الغذائية: دعم الزراعة العضوية، وإنشاء أسواق محلية للمزارعين، وتشجيع الزراعة المجتمعية، وأخيرا توفير التعليم الزراعي.

مقابلة مع معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد احمد ولد بنان

سؤال: معالي المفوض، كيف تقيمون وضع حقوق الانسان اليوم في بلادنا؟

جواب: عرفت حالة حقوق الإنسان في بلادنا تقدما كبيرا منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني مقاليد الحكم في أغسطس 2019.
حيث احتلت حقوق الإنسان الصدارة في برنامجه الانتخابي لمأموريته الأولى: "تعهداتي" وبرنامجه الانتخابي لمأموريته الثانية: "طموحي للوطن".
فقد شهدت بلادنا، نقلة نوعية، في مجال حماية وتعزيز الحقوق والحريات، سواء على صعيد الإطار القانوني أو المؤسسي أو الاستراتيجي.
ويمكن أن نستدل على التقدم الحاصل في هذا المجال، بشهادة الشركاء والفاعلين الدوليين مثل: وزارة الخارجية الأمريكية، التي رفعت تصنيف بلادنا على مؤشرها الخاص بالاتجار بالأشخاص إلى المستوى الثاني دون مراقبة، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب... الخ
هذا التوجه سيتواصل، بحول الله، في المأمورية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية، من أجل ضمان تمتع الجميع بكامل كرامتهم وذلك بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي.

سؤال: أين وصلت جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؟

جواب: تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان في مجلس الوزراء يوم 27 ديسمبر 2023. ويعد تنفيذها التزامًا لفخامة رئيس الجمهورية، في برنامجه الانتخابي "طموحي للوطن" الذي تطبقه حكومة معالي الوزير الأول المختار ولد اجاي.
لقد قامت مفوضية حقوق الإنسان بتقاسم الاستراتيجية وخطة عملها مع القطاعات المعنية، طالبة من كل قطاع موافاتها بالتزاماته لتنفيذها.
كما تم تنظيم طاولة مستديرة في مارس 2024 مع وكالات الأمم المتحدة للتعبئة. وسيتم عقد اجتماع آخر مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الفنيين والماليين بعد تلقي الالتزامات من القطاعات المعنية.
وصدر مرسوم بإنشاء لجنة تنسيق ومراقبة الاستراتيجية، وسيتم إطلاق منصة رقمية لمراقبة تنفيذ خطة عملها قريبًا.
كما تم في إطار تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان، إطلاق المنصة الرقمية المسماة "حمايتي" لاستقبال ومعالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

سؤال: كيف تتعاطى مفوضية حقوق الإنسان مع حالات الاتجار بالأشخاص المبلغ عنها؟ وماهي أهم إنجازاته في هذا المجال؟

جواب: بخصوص تعاطي مفوضية حقوق الإنسان مع الحالات المشتبه بأنها حالات اتجار، فإن الأمر يتم بأقصى سرعة ويحظى بأكبر عناية حيث توفد إلى عين المكان بعثات لتقصي الحقائق والتوثيق والقيام بما يلزم قانونيا من حماية للضحايا ومؤازرتهم والقيام بالحق المدني الذي يخوله إياها القانون، كما حدث مؤخرا بعد الإبلاغ عن حالة استرقاق مفترضة في مدينة ازويرات.
وبشكل عام، فإن بلادنا تولي عناية فائقة لمحاربة ظاهرة الاتجار بالأشخاص بكافة أنواعها.
وفي هذا المجال أصدرنا القانون 2020 ـ 017 المتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.
وتطبيقا لمقتضيات هاذ القانون تم إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التي تقوم بتنسيق الجهود فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات حماية الضحايا واستقبال البلاغات المتعلقة بحالات الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وإحالتهم إلى الهيئات المختصة كما تقوم بالتكفل بمتابعة ملفات الضحايا لدى السلطات العمومية وتتوفر على صندوق دعم ومساعدة لضحايا الرق والاتجار بالأشخاص.
وهو الصندوق الذي قدم مؤخرا منحا معتبرة لعدد من ضحايا الاتجار بالأشخاص.

سؤال: ماهي طبيعة التعاطي الدولي القائم بين قطاعكم مع الآليات الاقليمية والدولية لحقوق الإنسان؟
جواب: لقد انتهجنا في المفوضية مقاربة مبنية على الإشراك والتقاسم مع جميع الآليات الإقليمية والدولية، قائمة على مبدأ الشفافية والمصارحة، وأصبحت هذه الآليات مرحبا بها في موريتانيا، إذ ليس لدينا ما نخفيه في هذا المجال، مما كان له الأثر الإيجابي الكبير على تحسين صورة البلاد وإنهاء عهد المزايدات.
لقد تم تقديم التقارير الدورية حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وقتها، كما تم تنظيم ورشات لعرض وتقاسم التوصيات المقدمة للحكومة.
من جهة أخرى عملنا على تعزيز حضور الخبرات الموريتانية في هذه الآليات، كان آخر ذلك، انتخاب خبيرة وطنية في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل قبل عدة أشهر.

سؤال: معالي المفوض، قطاعكم معني أيضا بالعمل الإنساني .. ماهي أهم انجازاته في هذا المجال؟
جواب: يحظى مجال العمل الإنساني بأهمية كبيرة لدينا في المفوضية، ونحن نسعى لاعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والعمل الإنساني التي من أهدافها وضع نظام تنسيق محكم لكافة المتدخلين في المجال الإنساني مما سيمكن من تدخل كل الفاعلين بفعالية كل حسب اختصاصه.
كما نعمل على التنفيذ الفعلي للبرنامج الوطني للأقطاب التنموية المندمجة، الذي يتدخل في هذه السنة 2024 في 25 قرية في الأرياف والمناطق شبه الحضرية موزعة على 6 ولايات، إضافة إلى تمويله لسبعة أقطاب تنموية مندمجة في بلدية السدود.
كما يتواصل تنفيذ برنامج تكميلي لأقطاب تنموية مندمجة لصالح السكان العائدين واللاجئين في الحوض الشرقي، إضافة إلى تقديم مساعدات اجتماعية لضحايا الحرائق وبعض المرضى والمعوزين.

سؤال: أين وصلت مساعي المفوضية في تمهين وبناء قدرات هيئات المجتمع المدني؟
جواب: حظي المجتمع المدني في بلادنا باهتمام خاص في عهد فخامة رئيس الجمهورية، إذ تم صدور القانون 004 2021 الذي يكرس نظام التصريح بدل نظام الترخيص كما صادق مجلس الوزراء في شهر ديسمبر 2023 على الاستراتيجية الوطنية لترقية المنظمات غير الحكومية و المنظمات الجمعوية القاعدية للتنمية، وإنشاء إطار دائم للتشاور بين الدولة والشركاء ومنظمات المجتمع المدني من خلال منصة "فضائي" الرقمية.
وفي السنة الجارية 2024 وحدها تم تنظيم أربعة عشر (14) ورشة تكوين لصالح 350 منظمة مجتمع مدني حول التسيير الإداري والمالي للجمعيات، وصياغة المشاريع وتقنيات المناصرة في كافة ولايات الوطن.
ويتواصل دعم المنتديات الجهوية للمجتمع المدني من خلال التكوين ودعم القدرات بالإضافة الى تكفل المفوضية بإيجار مقرات هذه المنتديات، كما تواصل مواكبة منظمات المجتمع المدني، الوطنية والدولية، في جهودها للتسجيل على المنصة الرقمية "فدام".

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني
والعلاقات مع المجتمع المدني

2024 - 1960
64 عاما
من الاستقلال

بمناسبة الذكرى 64 لعيد الاستقلال الوطني
تتقدم مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني
بخالص التهاني
لفخامة رئيس الجمهورية
السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني.

السياسة الحكومية لمحو الفوارق الاجتماعية عمل متواصل على مختلف الصعد

إعداد: عيشه اسباعي

«إن لحمتنا الاجتماعية، ووحدتنا الوطنية، هما سدّنا المنيع وحصننا الحصين في وجه كل التحديات، ولن نقبل المساس بهما مطلقا تحت أي ظرف، ومخطئ جدا من يعتقد كائنا من كان أن بإمكانه بأي وجه من الوجوه وتحت أي يافطة أن ينال من وحدتنا ولحمتنا الاجتماعية».

بهذا الالتزام استهل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مأموريته الثانية، معربا عن نيته الاستمرار في العمل على توطيد الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية، من خلال التصدي لكل أسباب الفرقة وعدم الانسجام التي تتغذى من الصور النمطية الزائفة، ومن خلال السعي إلى تكريس مساواة الجميع في الكرامة والحقوق والواجبات، وإلى توزيع أكثر عدالة للثروة والفرص.

من هنا ترتسم ملامح السياسة الاجتماعية لفخامة رئيس الجمهورية، الذي عبر في أكثر من مناسبة عن تصوره لمجتمع يزخر بتنوعه الثقافي والحضاري كعوامل ثراء تجب المحافظة عليها والتصدي لكل ما يمكن أن يهدد أواصر الأخوة وروافد العيش المشترك.

وترتكز السياسات الحكومية في هذا المجال على أربعة محاور رئيسة يمكن إجمالها في تكثيف جهود محاربة الفقر والهشاشة، وضمان الأمن الغذائي، وترقية تمكين المرأة، والتصدي لكافة أشكال التمييز وخاصة منها ما يتعلق بالإعاقة.

محاربة الفقر وتعزيز اللحمة الاجتماعية

وفق برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لمأمورية ثانية «طموحي للوطن» تم إيلاء عناية كبيرة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة، وتمكين أكبر قدر من المواطنين من الاستفادة من خدمات جيدة بأسعار في متناولهم وتغطية الحاجات الغذائية للفئات الهشة والحد من الإقصاء والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، من لدن فخامته خلال المأمورية الأولى.

ولهذا الغرض تم تصور وتنفيذ العديد من البرامج مثل، الشيلة للنفاذ إلى الخدمات الأساسية، وبرنامج البركة لتحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي وتمويل أنشطة مدرة للدخل، وداري لتطوير السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى برنامج التكافل المخصص لتعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية، في ظل وضعيات تتميز بالتضخم، وفي هذا الإطار استفاد عشرات الآلاف من المواطنين من تحويلات نقدية لمساعدتهم على تخطي محنة الفقر والصمود أمام التغيرات المناخية وغلاء الأسعار، ووضع برنامج التموين الذي يتمثل هدفه الأساس في بيع المواد الأساسية بأسعار معقولة لفائدة المواطنين الأكثر هشاشة.

وستسهم هذه البرامج في تعزيز الحماية الاجتماعية للسكان الأشد فقرا وسيتم العمل على مواصلتها وتوسيع نطاق تدخلها ليكون لها الأثر الأكبر على السكان مع التركيز على الحماية الاجتماعية المتكيفة.

وفي إطار التدخلات الحكومية لصالح الفقراء والمعوزين الرامية إلى إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا وتحسين ظروفهم المعيشية، عملت الحكومة خلال السنوات الأخيرة عبر مندوبية التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» على تقديم المساعدة الاجتماعية المنتظمة لـ94.031 أسرة متعففة ودعم مالي لصالح 597 تعاونية منتجة، وتمويل 70 نشاطا مدرا للدخل لصالح الأسر المتعففة، وتوفير التأمين الصحي لصالح 100.000 أسرة، بكلفة وصلت 210 مليون أوقية جديدة.

الأمن الغذائي ومواجهة الصدمات

لقد كان الهدف المرجو من استراتيجية الأمن الغذائي المنفذة خلال السنوات الأخيرة هو مكافحة الجوع وسوء التغذية، عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة تراعي طابعهما المتعدد الأبعاد بهدف التخفيف من الهشاشة المزمنة، وهو ما ركز عليه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، خلال مأموريته الثانية «طموحي للوطن».

وسعيا إلى تحقيق هذا المسعى، انصب تركيز العمل الحكومي على إقامة برامج شاملة وأدق استهدافا وتنسيقا، للوقاية من الأزمات الغذائية ومعالجتها عند حدوثها وتأطير وتفعيل الأنشطة المدرة للدخل وكذا حشد موارد مالية كافية لتلبية الحاجات في مجال الأمن الغذائي وتعزيز نظام الإنذار المبكر ومواجهة الصدمات، ووضع خطة عملية وقائية ومتدرجة لتقديم استجابة ملائمة ومنسجمة في سبيل الدعم الغذائي والتغذية، لمواطن الاحتياج واتخاذ ما يلزم من تدابير في مجال التخزين.

وقد مكنت جهود الحكومة خلال السنوات المنصرمة من تحقيق ترقية زراعة الأرز، وفك العزلة مع كهربة مناطق الإنتاج، وتعزيز الزراعة التقليدية في المناطق المطرية، وكذا تطوير زراعة الخضروات، وحماية المحاصيل والنباتات.

وفي نفس المجال تركزت الأنشطة الحكومية على مواصلة برنامج التحويلات النقدية خلال 2023 لصالح 76.847 أسرة في المناطق ذات الأولوية من البلاد، لتعزيز مكافحة انعدام الأمن الغذائي، وتم إطلاق عملية توزيع المواد الغذائية لصالح 43.193 أسرة في مدينتي نواكشوط ونواذيبو، وكذا المساعدة المباشرة لأكثر من 1535 أسرة متعففة وتقديم المساعدة للسكان المتضررين من الكوارث.

تمكين النساء وتحقيق الاندماج الاجتماعي

على الرغم مما تمثله النسبة المئوية للنساء في المجتمع، وما بذلت الدول من جهود في سبيل تمكينهن، فلا تزال بعض العوائق تعترض هذا المسعى، وهو ما دفع فخامة رئيس الجمهورية، إلى التعهد في برنامجه الانتخابي، بالعمل على تعزز تمكين النساء ورفع القيود التي تحدُ من إسهامهن الضروري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، سعيا إلى تفعيل مقاربة النوع وإزالة كافة القيود التي تحول دون استفادتهن من المرفق العمومي والخدمات الأساسية وضمان حمايتهن من الهشاشة والفاقة وسوء المعاملة، و تكريس وزيادة الموارد المخصصة لترقية وحماية حقوقهن.

وذلك من خلال تدعيم وتوسيع المكتسبات في مجال التمثيل النسوي في دوائر اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية، وتسهيل النفاذ إلى القطاعات الإنتاجية بتوفير التمويلات الملائمة ومواكبة إنشاء المقاولات والمساعدة على الولوج إلى الأسواق، والعمل على استفادة النساء من القروض ومن الملكية العقارية وفرص التشغيل، وكذا وضع برامج تعليم وتكوين مخصصة للنساء لدعم مؤهلاتهن المهنية والشخصية ومراعاة بعد النوع في البرامج والسياسات والاستراتيجيات التنموية واتخاذ اجراءات خاصة للحد

من التسرب المدرسي للبنات لاسيما في الوسط الريفي.

هذه البرامج ليست الأولى من نوعها على خارطة طريق الحكومة لتمكين النساء، وليس تأكيد السيدة الأولى مريم فاضل الداه، على ضرورة تضافر جهود السلطات الإدارية، والعلماء، والإعلاميين، وقادة الرأي، والمجتمع المدني، للعمل على تغيير العقليات والمسلكيات التي تقف عائقا أمام تمدرس البنات واندماجهن الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنبيههم إلى ضرورة محاربة العنف ضد النساء والعمل على استفادتهن من صحة إنجابية نوعية وشاملة وتوفير الدعم الاقتصادي لهن، وإشرافها على إطلاق حملة التمكين السياسي للمرأة الموريتانية، إلا دليلا على تمسكها بتغيير العقليات التي تحول دون تمكين المرأة.

«حق المرأة في المساواة، وفي أداء دور الفاعل الأساس والأصيل سياسيا، وإنمائيا واجتماعيا، لم يعد موضع سجال بل صار اليوم حقا مكرسا في القوانين والمعاهدات الدولية، ومدرجا في أجندة 2030 كشرط وهدف من أهداف التنمية المستديمة» على حد وصف السيدة الأولى مريم فاضل الداه، في تعبير واضح عن سياسات فخامة رئيس الجمهورية في مجال تمكين المرأة.

وعملا على تجسيد رؤية فخامة رئيس الجمهورية في مجال تمكين المرأة اقتصاديا، نفذ قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة خلال السنة المنصرمة، برنامجا للتمويلات الصغيرة تمثل في 6000 مشروع مدر للدخل، استفادت منه 15000 سيدة من بينهن 600 من النساء ذوات الإعاقة و900 من النساء معيلات الأسر، وقد طالت تلك المشاريع عموم ولايات الوطن بغلاف مالي تجاوز 115 مليون أوقية جديدة، وفق الوزارة.

كما تم تكوين 5826 سيدة وفتاة منقطعة عن الدراسة، من خلال فروع مركز التكوين لتمكين المرأة التابع للوزارة، واستفادت 2500 منهن من المعدات والتجهيزات الإنتاجية، فيما استفادت 300 من تمويل لمشاريعهن، فضلا عن العمل الدؤوب على ترقية الريادة النسائية وتشجيع صاحبات المبادرات المنتجة.

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت لصالح المرأة خلال السنوات الأخيرة الحفاظ على المعدل المركب لمشاركة المرأة في المناصب الانتخابية (المحلية والجهوية والنيابية) عند % 35، بنسبة % 19.7 في البرلمان، ومواصلة إنشاء الخلايا القطاعية على مستوى القطاعات الوزارية، وإنشاء صندوق تحصيل النفقة، مع منح تمويل للدمج لصالح 100 فتاة في مركز التكوين من أجل الترقية النسوية بمبلغ 3.3 مليون أوقية.

مكافحة التمييز وترقية حقوق الإنسان

لقد تجسدت إرادة الدولة في القضاء النهائي على رواسب ممارسة الرق البغيضة، من خلال تصنيف الرق باعتباره جريمة ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم، وإنشاء محكمة خاصة بمحاكمة جرائم الرق وتخويل منظمات المجتمع المدني صلاحية التعهد باسم الضحايا وتسهيل إجراءات التقاضي لدى الهيئات القضائية المعنية وتكريس المساعدة القضائية للضحايا.

وليس خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمهرجان مدائن التراث في وادان وتأكيد فخامته على الوقوف في وجه شتى أنواع التمييز بجميع أشكاله، إلا خير دليل على صدق إرادة الدولة في القضاء على التميز بشتى أنواعه المقيتة، حيث قال فخامته: «إن مما يحز في نفسي كثيرا ما تعرضت له هذه الفئات في مجتمعنا تاريخيا من ظلم ونظرة سلبية مع أنها في ميزان القياس السليم ينبغي أن تكون على رأس الهرم الاجتماعي فهي في طليعة بناة الحضارة والعمران وهي عماد المدنية والابتكار والإنتاج، لقد آن الأوان أن نطهر موروثنا الثقافي من رواسب ذلك الظلم الشنيع وأن نتخلص نهائيا من تلك الأحكام المسبقة والصور النمطية التي تناقض الحقيقة وتصادم قواعد الشرع والقانون وتضعف اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية وتعيق تطور العقليات وفق ما تقتضيه مفاهيم الدولة والقانون والمواطنة».

ليعود فخامته ويؤكد في خطابه بمدينة تيشيت على ضرورة الوقوف في وجه النفس القبلي والشرائحي المتصاعد.

وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز اللحمة الوطنية والإنصاف الاجتماعي ومكافحة التمييز أياً كان شكله وذلك على وجه الخصوص من خلال ترقية الحوار بين الثقافات والتعايش المنسجم بين مختلف مكونات الشعب بوضع برنامج خاص بالتعددية الثقافية، إضافة إلى تعزيز الترسانة القانونية الرادعة لكل أشكال التمييز، ودمج ذوي الإعاقة واحترام كرامتهم الإنسانية، وتقوية آليات الكشف عن كافة التصرفات المتسمة بالتمييز والوصم بالعار على المستويين المركزي والمحلي، وحث الهيئات القضائية على التعامل بصرامة وسرعة مع جميع حالات التمييز والمساس بالوحدة الوطنية، وإعداد خطط جهوية لمكافحة جميع أشكال التمييز التي تلحق الضرر بالتماسك الاجتماعي.

كما تم إنشاء مكاتب بلدية لاستقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق والالتزامات الشخصية، وتكوين عمال الإدارة الترابية وعمال القضاء في الولايات حول مختلف أشكال التمييز، مع تكوين عناصر قوات الأمن على قضايا التمييز وحقوق الإنسان لضمان تطبيق القوانين بالفعالية المطلوبة، وكذا القيام بإصلاح عقاري لتسهيل الولوج العادل إلى الأرض لكافة المجموعات الأهلية وبالأخص تلك التي تعرضت للغبن تاريخيا، وإدراج وحدات تكوينية في النظام التربوي تهدف إلى ترقية ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين.

السيد أحمد ولد محمدو

رئيس سلطة التنظيم

سلطة التنظيم

أنشأت سلطة التنظيم بموجب القانون رقم 019-99 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 المتضمن لقانون الاتصالات، وتوسعت صلاحياتها لتشمل قطاعات المياه والكهرباء والبريد (القانون متعدد القطاعات 2021-18 الصادر بتاريخ 25 يناير (2001).
وبالإضافة إلى القانون المتعلق بسلطة التنظيم المتعددة القطاعات والقوانين والنصوص الخاصة بكل قطاع، والتي تشكل الترسانة القضائية والتنظيمية لسلطة التنظيم في موريتانيا.
تعتبر سلطة التنظيم وحدة إدارية عمومية ذات استقلال مالي وتتألف من مجلس وطني للتنظيم وإدارات تتبع لرئيس المجلس.

مهام سلطة التنظيم:

تقوم سلطة التنظيم وفقا للمادة 04 من القانون رقم 2001-18، في كل قطاع من القطاعات المسندة اليها باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل:

- السهر على احترام ترتيبات النصوص التنظيمية التي تحكم القطاعات التابعة لها في ظروف موضوعية وشفافة بدون تمييز.
- ضمان استمرار الخدمات وحماية المصلحة العامة.
- حماية مصالح المستخدمين والفاعلين باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة لضمان ممارسة تنافس إجابي في القطاعات المعنية وفي إطار الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- ترقية وتطوير القطاعات بصورة فاعلة وفقا لأهداف الحكومة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والحفاظ على الظروف الاقتصادية الضرورية وضمان نجاعتها.
- وضع آليات لاستشارة المستخدمين والمشغلين المنصوص عليها في الأنظمة والنصوص.
- منح التراخيص المقررة في القطاعات المعنية، وتنفيذ إجراءات منح التراخيص والأذون والامتيازات في ظروف الشفافية التامة والمنافسة التامة.
- مراقبة مدى احترام أصحاب الخدمات لالتزاماتهم بموجب التراخيص والتصاريح والامتيازات.
- متابعة الالتزام بشروط ممارسة المنافسة في جميع قطاعات الاقتصاد ".
- وتستكمل هذه المهمات بالمهمات الخاصة بكل قطاع، بالإضافة إلى ذلك تقدم سلطة التنظيم المشورة للحكومة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالقطاعات الخاضعة لها (المهمات الاستشارية).

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سلطة التنظيم

المجلس الوطني للتنظيم

يتألف المجلس الوطني للتنظيم من 5 أعضاء:

- ثلاثة من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية.
- اثنان يعينهم رئيس الجمعية الوطنية.

ويترأس المجلس الوطني للتنظيم حاليا السيد أحمد ولد محمدو.

العنوان:

سلطة التنظيم، المنطقة السكنية د، شارع رقم 23023 لكصر،
صندوق البريد : 4908 نواكشوط

- الهاتف: 45291270
- تلكس : 45291279
- العنوان الالكتروني: webmaster@are.mr
- الموقع الالكتروني: www.are.mr

القطاعات المنظمة:

- **الاتصالات الإلكترونية**

3 مشغلين شبكات الهاتف المحمول
3 مشغلين جملة رئيسي
5 مزودي خدمة ولوج الإنترنت
3 مزودي خدمات القيمة المضافة.

كهرباء: تم نشر 3 من منتدبي الخدمة العامة في 13 محطة.
ماء: 1 منتدب للخدمات العامة يغطي 22 بلدة.
الوظائف: 6 مشغلين معتمدين و 54 مكتب ونقاط بريدية موزعة على عموم التراب الوطني.

حقوق الإنسان في موريتانيا..

عمل متواصل يستحق التقديـــــر

إعداد: مريم بنت اباه

شهد العمل الحقوقي في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال حماية وتعزيز الحقوق والحريات، سواء على صعيد الإطار القانوني أو المؤسسي أو من خلال انتهاج سنة الحوار والتشاور التي اتبعتها السلطات العمومية مع كل الفاعلين الوطنيين والشركاء مهما كانت انتماءاتهم، حرصا منها على ترقية حقوق الإنسان وحمايتها.

لقد تمت ترجمة هذا التوجه بوضع خطة عمل واضحة المعالم هدفها الأسمى، هو الإنصاف والمساواة بين المواطنين ومكافحة الفقر والتهميش والجهل والمرض والغبن والتفاوت وترسيخ الحريات الفردية والجماعية.

إن هذه المكاسب والإنجازات التي تحققت ابتداءً من المأمورية الأولى لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تعد نقلة نوعية في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان والعمل الإنساني سواءً تعلق الأمر بسن القوانين أو وضع الآليات لمعالجة الإشكاليات والقضايا الحقوقية أو بإعداد الاستراتيجيات وحملات التحسيس، لخلق ثقافة حقوقية سائدة.

كما شملت تلك الجهود المتسارعة، الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وترقيتها، حيث عززت الترسانة القانونية الوطنية بتشريعات جديدة لحماية الحقوق ومواءمتها مع المعاهدات الدولية، مع احترام ثوابتنا الوطنية.

ومن بين هذه القوانين تلك المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وقمع تلك الممارسات وحماية الضحايا، والقانون المجرم للتمييز، والقانون المتعلق بمحاربة تهريب الأشخاص، والقانون النظامي المتضمن تعزيز ولوج المرأة

إلى المأموريات والوظائف الانتخابية، وقوانين متعلقة بحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، والصحة الإنجابية، إلى غير ذلك من القوانين والتشريعات الخاصة بحماية وحقوق وكرامة الإنسان وتمكينه من الحصول على حقوقه بكل يسر وسهولة.

إن هذا التطور الحاصل في مجال ترقية حقوق الإنسان في بلادنا، جاء ثمرة لتطبيق مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، في جانبه المتعلق بترقية وحماية حقوق الإنسان في بلادنا، حيث تعددت الإنجازات التي حققتها المفوضية في هذا المجال بدءً بالمجال الحقوقي، تعزيزا للترسانة القانونية وتثقيفا وتحسيسا للمواطن بمضامينها وبحقوقه، مرورا بالعمل الإنساني، دعما ومؤازرة للحالات الإنسانية وانتهاءً بالمجتمع المدني، تمهينا لهيئاته وتسهيلا لطرق إنشائها وتعزيزا لدوره في مختلف المجالات التنموية في البلد.

ولقد كانت هذه المكاسب محل تثمين وإشادة دولية تبلورت واقعا في تصنيف بلادنا في المستوى الثاني في تقرير الخارجية الأمريكية الأخير حول الاتجار بالأشخاص وإشادة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان السيد فولكر تورك، بالجهود التي تقوم بها بلادنا في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان.

وتكمن أهمية رفع ترتيب موريتانيا إلى المستوى الثاني، في تقرير الخارجية الأمريكية في مردوديته الاقتصادية المحتملة على البلاد، إذ برفع تصنيف بلادنا إلى المستوى الثاني، دون مراقبة، في محاربة الاتجار، ستتمكن البلاد من الاستفادة من فرص البرامج التفضيلية التي تتيحها الحكومة الأمريكية علاوة على فرص التبادل التجاري وتمويل الإصلاحات الهيكلية.

لقد ساعد جو الانفتاح والتشاور والتهدئة السياسية الذي انتهجه فخامة رئيس الجمهورية، مفوضية حقوق الانسان والعمل الإنساني والعلاقات

مع المجتمع المدني، على تنفيذ خطة عملها وفق ما تمليه متطلبات المرحلة من إنجازات شاملة لترقية وحماية حقوق الإنسان في البلاد، كانت محل تقدير وطني واشادة وتثمين من الجهات المعنية بالخارج.

ويشكل قطاع حقوق الانسان أهم المجالات التي تعنى بها المفوضية سواء فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الحكومة على أرض الواقع أو من خلال تطوير أداء هذا القطاع الذي أصبح معيارا يتم بموجبه معرفة استقرار الدول والحكومات ومدى أحقيتها في الحصول على الاستثمارات والتسهيلات التجارية.

ومن أبرز الإنجازات في مجال حقوق الإنسان خلال السنة الحالية 2024 ما يلي:

- مصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون إنشاء محكمة متخصصة في قضايا الاسترقاق والاتجار بالأشخاص.
- تقديم التقرير الدوري الثاني حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اعداد الخطط الجهوية لمكافحة جميع أشكال التمييز التي تمس التماسك الاجتماعي.
- إطلاق قاعدة بيانات لمتابعة توصيات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.
- إطلاق المنصة الرقمية «حمايتي» لاستقبال ومعالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المحتملة.
- اكتمال مسار اختيار أعضاء الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب في الفترة ما بين 2024-2028.
- إرسال بعثات لصالح السلطات الإدارية والأمنية والقضائية وأيضا منتديات المجتمع المدني حول التحسيس بالاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان.
- تكوين أعضاء اللجنة الفنية متعددة القطاعات، المكلفة بإعداد التقارير ومتابعة التوصيات وموظفي إدارة حقوق الإنسان، حول آليات التقارير الموجهة إلى اللجان التعاقدية للأمم المتحدة واستخدام قاعدة البيانات الوطنية لمتابعة التوصيات.
- إحالة التقرير السنوي NLCTPM إلى رئاسة الجمهورية والبرلمان.

وفي مجال قطاع العمل الإنساني قامت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، خلال السنوات القليلة الماضية، بتفعيل أداء العمل الإنساني، عبر وضع استراتيجية شاملة في هذا المجال، تحدد الأهداف والوسائل وآليات وأساليب التنفيذ، مما مكن قطاع العمل الإنساني من أن يصبح مساهما فاعلا في دعم التنمية المحلية، عبر تمويل مشاريع تنموية موجهة بشكل خاص لطبقات المجتمع الهشة.

وشملت الإنجازات المتعددة خلال السنة الحالية متابعة مسار اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصمود والعمل الإنساني والمصادقة الفنية واحالة وثيقة الاستراتيجية إلى الوزارة الأولى للمصادقة النهائية وإعداد خطة عمل ثلاثية تفصيلية لتنفيذ الاستراتيجية وتمويل أقطاب التنمية ودعم المنظمات غير الحكومية والتعاونيات ذات الأهداف الإنسانية ومتابعة برنامج المساعدة الاجتماعية لصالح المرضى المعوزين وضحايا الحرائق.

قطاع العلاقات مع المجتمع المدني: ساهمت الجهود التي قامت بها المفوضية، في خلق الظروف الملائمة لقيام المجتمع المدني بدوره المحوري والهام، كشريك ومساهم فعال، في مختلف المجالات التنموية وذلك من خلال تسهيل إجراءات تشكيل هيئات المجتمع المدني وتكوين وتأطير هذه الهيئات، سعيا لتمهينها ومساهمتها بفاعلية في مجالات تدخلها.

ومن أهم هذه الانجازات خلال السنة الجارية 2024 :

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لترقية منظمات المجتمع المدني والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء.
- إنشاء إطار دائم للتشاور بين الدولة والشركاء ومنظمات المجتمع المدني.
- إطلاق منصة «فضائي» الرقمية لخلق إطار دائم للتشاور وتبادل المعلومات بين الدولة والشركاء ومنظمات المجتمع المدني.
- مواصلة مواكبة منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في جهودها للتسجيل على المنصة الرقمية «فدام».
- تنظيم ورشات التكوين حول تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني، في المساهمة في إعداد تقرير المراجعة الوطنية الطوعية حول أهداف التنمية المستدامة.
- عقد الاجتماع الثاني للتنسيق مع الشركاء في التنمية العاملين في مجال دعم قدرات وهيكلة المجتمع المدني في موريتانيا.

CNAM
الصندوق الوطني للتأمين الصحي

نحو تغطية شاملة وعصر رقمي جديد...

شهد الصندوق الوطني للتأمين الصحي مؤخرا جهودا غير مسبوقة تهدف إلى إجراء إصلاحات جذرية في مختلف الجوانب الخدماتية والتنظيمية والتسييرية لهذه المؤسسة الرائدة.
حيث عمل على إطلاق مبادرات طموحة ترمي إلى تحسين جودة حياة المؤمنين وتسهيل حصولهم على الرعاية الصحية من خلال تبني أحدث التقنيات المستخدمة في هذا المجال وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، في مسعى إلى بناء نظام تأمين صحي أكثر كفاءة واستدامة.
وكتجسيد عملي لهذه الإصلاحات، وانسجاما مع التوجه العام للسلطات العليا في البلد، الهادف إلى تعميم خدمات التأمين الصحي على المواطنين؛ وتنفيذا لتعهد رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة الذكرى الستين لعيد الاستقلال الوطني، بخصوص توسيع التغطية الصحية لتشمل الأرامل الحاصلين على معاش وذوي الحقوق التابعين لهم دون سن 21 عاما؛
يقوم الصندوق -طبقا لمقتضيات القانون 015/2024 ، الصادر بتاريخ 15 فبراير 2024 بتنظيم عملية انتساب شاملة لهذه الفئة، من خلال تعبئة كافة الموارد المطلوبة لذلك.

و بموجب هذه التوسعة يستفيد الأرامل المعنيون من جميع الخدمات الصحية التي يتمتع بها المؤمنون لدى الصندوق الوطني للتأمين الصحي، وتأتي هذه الخطوة لتضيف مساحة جديدة على خارطة المشمولين بخدمات التأمين الصحي من أبناء الوطن.
ولم يكن تأمين الأرامل والتابعين لهم من ذوي الحقوق نقطة نهاية سطر الاهتمام بالمواطنين؛ بل تعكف المصالح المختصة بالصندوق الوطني للتأمين الصحي حاليا على استكمال المساطر الإجرائية المتعلقة باستفادة والدئ المؤمن الرئيسي من خدمات الصندوق، بعد المصادقة المتوقع حصولها قبل نهايةالعام الجاري على المرسوم المتعلق بهذا الإجراء الذي يكرس ثقافة البر والحسنى، ويعزز قيم تكريم الأبوين المفروضة شرعا وخُلُقا وعرفا.
ويواصل الصندوق -في هذه الاثناء- تسجيل المزيد من المنتسبين ضمن الدوائر المستهدفة، حيث يُتوقع أن يتجاوز عدد المسجلين أزيد من أربعين ألف منتسب، في سابقة من نوعها منذ إنشاء هذه المؤسسة.

لأول مرة في تاريخه.. الكنام يقدم حلولا رقمية مبتكرة لتسهيل الولوج لخدماته...

وفي سياق ذي صلة، وتماشيا مع قرار ولوج الصندوق عالم الرقمنة خدمةً لمؤمنيه، تم إستحداث منظومة رقمية لمعالجة مختلف الملفات، وذلك من خلال الإجراءات التالية :

- تحديد الهوية لبيومترية للمؤمنين على مستووى المنشآت الإستشفائية و الصيدليات المتعاقد مع الصندوق ،
- المعالجة الرقمية لملفات المؤمنين ،
- المعالجة الرقمية لملفات الشركاء ،
- تطوير و تحصين نظام المعلومات للخاص بالصندوق،
- إستحداث منصة رقمية للتفاعل مع المؤنين و الشركاء ،
- إستحداث تطبيق معلوماتي يوظف الذكاء الإصطناعي في معالجة الملفات ،
- تحيين الموقع الإلكتروني للصندوق ليكون على مستوى التطلعات ،
- إعادة تصميم صفحات المؤسسة على وسائط التواصل الإجتماعي لضمان تفاعل أكبر مع الجمهور ،
- إستحداث مركز للإتصال يحمل الرقم الأخضر 1919 الذي يمكن الإتصال عليه مجانا من جميع شبكات الإتصال.

الكنام.. نقلة نوعية نحو تغطية صحية شاملة.. وتكفل شبه كلّي

CNAM
الصندوق الوطني للتأمين الصحي

والتزاما بمهمته المتمثلة في خدمة المؤمّنين عبر تغطية التكاليف المترتبة على مختلف مراحلهم الاستشفائية؛ يقوم الصندوق الوطني للتأمين الصحي بمواكبة مؤمّنيه من خلال ما يلي:

- التكفل بالحجز الطبي : 90% ، على أن لا تتجاوز مشاركة المؤمن 1.000 أوقية جديدة من التسعيرة المحددة في اطار المرجعية الطبية المعتمدة ؛
- مستوى التكفل بأدوية أصحاب الأمراض المزمنة : 90% ، على أن لا تتجاوز مشاركة المؤمن 150 أوقية جديدة من التسعيرة المحددة في اطار المرجعية الطبية المعتمدة؛
- مستوى التكفل بالأدوية خارج الحجز الطبي : 67% ، على أن لا تتجاوز مشاركة المؤمن 150 أوقية جديدة من التسعيرة المحددة في إطار المرجعية الطبية المعتمدة
- التكفل 100% في حالة الرفع إلى الخارج مع تكاليف النقل ، وتخصيص إعانة بمبلغ 40.000 أوقية للشخص المرافق.

* تركيةٌ لوقت وجهد مؤمّنيه.. أكنام يسهل عملية تعويض الخدمات الصحية ويختصر مدة الحصول عليها في اسبوع واحد..

ومواصلة لمسطرة التحديث والعصرنة التي ينتهجها الصندوق ، وتقديرا لأهمية رقم الأعمال المسجل في مجال التعويض خارج نطاق الحجز الطبي، و نظرا لتعدد و تنوع الملفات المقدمة في هذا المجال ، قرر الصندوق الوطني للتأمين الصحي إستحداث جناح خاص بالتعويضات خارج الحجز الطبي يتميز بالعديد من المزايا من بينها:

- استقبال ملفات طلب تعويض الخدمات الصحية الخارجة عن نطاق الحجز الطبي ،
- الولوج السلس والمنظم لخدمات الصندوق عبر شباك متكامل وشامل
- ضمان معالجة الملفات المقدمة في أجل اقصاه أسبوع واحد من تاريخ إيداع الملف.

الصندوق الوطني للتأمين الصحي:
استثمارات ضخمة في سبيل تحسين جودة الخدمات المقدمة...

ولأن توفير تغطية صحية شاملة ونوعية بشكل أحد ركائز استراتيجية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الهادفة إلى تحسين مستوى جودة حياة المواطنين، فقد عملت الحكومة من خلال الصندوق الوطني للتأمين على ضخ استثمارات مالية ضخمة في الأعوام الخمسة الأخيرة بلغت ما يناهز 72 مليار أوقية قديمة.

وقد مكنت هذه الاستثمارات من توسيع خارطة المواطنين المشمولين بخدمات التأمين الصحي للصندوق بشكل كبير، كما أسهمت بشكل ملحوظ في تحسين مستوى الخدمات المقدمة، وعززت من أداء هذه المؤسسة كدعامة أساسية ومرجعية في مجال التأمين الصحي الوطني.

ومع كل ما تقدم وتأسيسا عليه.. سيظل الصندوق الوطني للتأمين الصحي دائما المظلة الحانية التي تقي المواطن حر لهيب الصراع من أجل حياة صحية أفضل.

تهنئـــة

بمناسبة الذكرى الـ 64 للاستقلال الوطني:

تتقدم الوكالة الموريتانية للأنباء، إدارة وعمالا، بأحر التهانئ إلى صاحب الفخامة

السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية

متمنية لفخامته دوام الصحة والعافية ولكافة أفراد الشعب الموريتاني المزيد من التقدم والإزدهار في مختلف المجالات في جو من الأمن والاستقرار، حتى يتحقق لموريتانيا ما يصبو إليه الجميع من منعة وسؤدد.

اللجنـــــة الوطنية لحقوق الإنســـــان:

دور وطني ودولي لحماية حقوق الإنسان

إعداد: مريم بنت اباه

تتمثل أهداف ومهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم الرأي الاستشاري، مبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو البرلمان أو أي جهة أخرى عمومية كانت او خصوصية حول القضايا التي ترتبط بمجال حقوق الانسان واحترام الحريات.

ولإبراز الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في مجال حماية وترقية حقوق الانسان على المستوى الوطني أو الدولي، أجرت «مجلة الشعب» هذا الحوار مع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني، الذي أوضح في البداية أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا، تقدم دورا محوريا في حماية وترقية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي.

فعلى المستوى الوطني، يقول رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تقدم اللجنة الاستشارة للحكومة والبرلمان، بشأن قضايا حقوق الانسان وتعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير دورية للجهات الحكومية والمؤسسات المعنية، مما يساهم في تحسين السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، كما توفر اللجنة الدعم والمشورة ا لقانونية للمواطنين، وتنظم ورش عمل وبرامج توعية لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتستقبل شكاوى المواطنين وتتواصل مع السلطات لبحث الحلول.

إضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بزيارة أماكن الاحتجاز للتأكد من احترام حقوق المعتقلين والمعايير الدولية.

أما على المستوى الدولي، فقد بين الأستاذ أحمد سالم ولد بوحبيني، أن اللجنة تسعى إلى تقديم تقارير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمشاركة في الاجتماعات والمنتديات الدولية، لنقل تجربة موريتانيا في تحسين أوضاع حقوق الإنسان كما تعمل على بناء شراكات مع منظمات دولية لتعزيز القدرات المحلية في هذا المجال، مع التركيز على قضايا حساسة مثل

مكافحة الرق ودعم الحريات الأساسية.

وأوضح السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان، أن اللجنة تؤدي دورا حيويا كحلقة وصل بين الحكومة والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، حيث تضطلع بمسؤولية متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات التعاقدية للأمم المتحدة، كما تقدم الدعم الفني للحكومة لضمان تنفيذ تلك التوصيات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وتنظم وُرش عمل وجلسات نقاش تجمع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لضمان فهم أوسع وتنفيذ فعال لهذه التوصيات.

وأضاف أن اللجنة تسهم في إعداد التقارير الدورية المطلوبة من موريتانيا أمام الهيئات الدولية، وتهتم بمشاركة المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، مما يعزز الثقة وعمق التعاون بين موريتانيا والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب:

قيام بالمهام وحضور وطني وإقليمي ودولي

إعداد: مريم منت اباه

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب والمهام المسنودة إليها على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي، وعضويتها في اللجان الحقوقية الدولية، ومشاركتها في الملتقيات والمؤتمرات الدولية، وتمثيل الآليات الوقائية في العالم في مجلس حقوق الإنسان، وغير ذلك من التدخلات الخاصة بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، مجموعة من الأسئلة، أجابنا عنها رئيس الآلية الدكتور البكاي ول عبد المالك، في حديثه لـ «مجلة الشعب»، حيث أوضح في هذا الصدد أن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، هي هيئة وطنية عليا متخصصة لحقوق الإنسان، مكلفة بالوقاية من التعذيب، تمثل واجهة محلية للجنة الفرعية للأمم المتحدة للوقاية من التعذيب. وقد أنشئت بموجب القانون رقم 034-2015، انسجاما مع مقتضيات بنود البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الذي صادقت عليه بلادنا سنة 2012.

ولقد استطاعت الآلية في ضوء المهام المسندة إليها بموجب القانون المنشئ لها، القيام بمهامها الأساسية وتجسيد حضورها وطنيا وإقليميا ودوليا.

فعلى المستوى الوطني استطاعت الآلية، في ظرف وجيز، القيام بالكثير من الأنشطة الهادفة إلى منع التعذيب، والتي كان لها أثر محسوس لدى جميع الأطراف المعنية بالتعذيب في جميع القطاعات العمومية، وتمكّنت من إصدار تقريرها السنوي للمرة الثانية خلال عامين.

وعلى صعيد العمل الميداني، قامت الآلية بزيارات ميدانية مكثفة لجميع أماكن الاحتجاز في موريتانيا (السجون- مفوضيات الشرطة- مخافر الدرك- مراكز الاحتفاظ وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المتنازعين مع القانون- مراكز الاحتجاز الإداري للمهاجرين غير القانونيين- مراكز الصحة النفسية..) واستطاعت خلال عامين القيام بحوالي 514 زيارة

وقائية معمقة واستقصائية أو مراجعة.
وفي نفس الإطار قامت بتنظيم الكثير من أنشطة التكوين والتحسيس من خلال ورشات متخصصة استفاد منها جل الفاعلين المعنيين بالتعذيب في موريتانيا، ويتعلق الأمر بالمسؤولين القضائيين (وكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق ورؤساء المحاكم الجهوية والمحامون) والأمنيين والعسكريين المعنيين بأمن السجون (مفوضو الشرطة ورؤساء فرق الدرك وقادة التجمعات الجهوية للدرك والحرس الوطنيين)، ومنظمات المجتمع المدني والصحافة.
وقد ساهمت هذه الزيارات الميدانية وأنشطة التكوين والتحسيس في نشر ثقافة الوقاية من التعذيب على نطاق واسع.
وعلى المستوى الإقليمي تمكّنت من عقد شراكات مثمرة والمشاركة الفعالة في منتديات إقليمية مهمة حول التعذيب: من أقصى شمال القارة (تونس) إلى أقصى جنوبها (كيب تاون بجنوب إفريقيا)، ومن أقصى شرقها (آروشا بتنزانيا) إلى أقصى غربها (مراكش بالمغرب).

عضوية كاملة باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

وفي هذا الإطار تمكنت الآلية من انتزاع الاعتراف بجدارتها وأوليتها في الهيئات الإقليمية والقارية المعنية بحقوق الإنسان والوقاية من التعذيب، حيث تمكنت في هذا الصدد من الحصول على وضعية العضو المعتمد الكامل العضوية في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كأول آلية وطنية وقائية في القارة الإفريقية تحصل على هذا الامتياز.

عضوية اللجنة التوجيهية (المكتب التنفيذي) لشبكة الآليات الإفريقية للوقاية من التعذيب

وسجلت الآلية، حضورها المميز كذلك على مستوى شبكة الآليات الوطنية الإفريقية للوقاية من التعذيب، حيث شاركت في اجتماعها التأسيسي بمراكش، وحصلت، عن طريق التصويت بالإجماع في جمعيتها العامة، خلال مؤتمرها الثاني، المنعقد في كيب تاون 26 و27 يونيو 2024، على عضوية مكتبها التنفيذي المكون من خمس دول إفريقية.

المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والملتقيات الدولية

وعلى المستوى الدولي، سجلت الآلية الوطنية، حضورها المشرف في أروقة الأمم المتحدة بجنيف، خلال الدورات المتعاقبة للهيئات التعاقدية المعنية بالتعذيب، وفي هيئات الأمم المتحدة الأخرى وبالأخص مجلس حقوق الإنسان.

تمثيل الآليات الوقائية في العالم في مجلس حقوق الإنسان

وفي هذا الإطار تم اختيار الآلية في اليوم التفكيري المنظم في إطار الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، من طرف مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والصندوق الخاص للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، لتكون ممثلة لجميع الآليات الوقائية حول العالم.

SOGECO
AGL
ريادة في الخدمات اللوجستية فى
موريتانيا منذ عام 1972
+50
سنة خبرة
WWW.SOGECO-SA.MR
طريق المطار
هاتف: 00222 45 25 27 40
ص.ب: 351، نواكشوط، موريتانيا

ماتال
تتمنى لكم
عيد إستقلال مجيد
مع المزيد من الازدهار
64
سنة
ماتال
حياة تجمعنا

تمكين المرأة:

مجهودات تجسدت وأخرى قيد التجسيد

إعداد: آمنة بنت خونه

حظيت المرأة الموريتانية بمكانة خاصة في ظل سياسات الحكومة الرامية للرفع من مستوى المرأة، حيث بذل قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، جهودا كبيرة في جميع المجالات، من خلال تطبيق البرامج الاستراتيجية الوطنية التي تعمل على تمكين المرأة وتكوينها وإدماجها وحمايتها وتعزيز حضورها في المشهد الوطني العام.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتجسيدها على أرض الواقع أنشأت الدولة عدة آليات وطنية لترقية التمكين السياسي للمرأة منها:

أولا: الآليات المؤسساتية:

* وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة وهي قطاع حكومي معني بترقية المشاركة السياسية للمرأة.
* مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.
* اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
* المرصد الموريتاني لحقوق النساء والفتيات.
* اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بصفتها الجهاز المسؤول عن التزام الأحزاب السياسية باحترام ما تنص عليه القوانين الناظمة للانتخابات.

وساهمت الأحزاب السياسية وفريق المناصرة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الماليون والفنيون في ذلك الجهد الوطني الذي يسعى لتمكين المرأة وتكريس مشاركتها السياسية.

ثانيا: آليات أخرى:

* التشريعات: ويتمثل ذلك في إصدار تشريعات وقوانين تمكن المرأة وتمنحها القدرة لكي تمارس أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإتاحة الفرصة أمامها بأن تتقلد المناصب القيادية العليا في دوائر صنع القرار.
* التعليم والتدريب: لا شك أن التعليم يسهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير ويضمن لها مستقبلا افضل ويتوقف مدى إسهامها في الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل.
* التحرر من التمييز والفقر، تحقيقا للمساواة بحيث لا يمكن الحديث عن التمكين السياسي للمرأة دون إزالة كل أشكال التمييز التي تحد من تمكينها وإدماجها في التنمية خاصة المرأة الريفية التي تعاني من الغبن والحرمان والفقر، إذ يلاحظ ان ولوج المرأة لمراكز صنع القرار وحتى إلى الخدمات الأساسية يبقى محصورا أو يكاد في الأوساط الحضرية.
* وسائل الإعلام والثقافة:

تلعب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة دورا مهما في تغيير الآراء والمعتقدات، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم السلوكية القديمة. وقد مكنت تلك الآليات من تحقيق العديد من الإنجازات لصالح النساء في بلادنا منها:

* إصدار القانون النظامي المتعلق بولوج النساء للمناصب الانتخابية في موريتانيا.
* تنظيم لقاء مناصرة لترقية وضعية حقوق الأسرة والمرأة والفتاة لصالح عدد من البرلمانيين وأطراف القطاع.
* توقيع اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتحفيز وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة.
* إطلاق حملة تحسيس وطنية حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة حيث تم تنظيم قوافل متجهة لعموم التراب الوطني.
* إعطاء حوافز مالية للأحزاب السياسية التي ترشح مزيدا من النساء.

ولمزيد من تمكين المرأة تعهد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه الانتخابي «طموحي للوطن» بما يلي:

* تعزيز التمثيل النسوي في دوائر صنع القرار وتحسين استفادة النساء من القروض والملكية العقارية.

* إطلاق برامج تعليم وتكوين مخصصة للنساء لدعم مؤهلاتهن المهنية والشخصية.
* اتخاذ إجراءات خاصة للحد من التسرب المدرسي للبنات، خاصة في الوسط الريفي.
* تسهيل النفاذ إلى القطاعات الإنتاجية بتوفير التمويلات الملائمة ومواكبة إنشاء المقاولات والمساعدة على الولوج إلى الأسواق.
* مراعاة بعد النوع في البرامج والسياسات التنموية.
* إعطاء عناية خاصة لحماية النساء الأكثر عرضة للهشاشة وانعدام الأمن الغذائي، وكذا الشأن بالنسبة للائي يكفلن أطفالا ولا يمارسن عملا أو يعانين من الإعاقة أو غيرها من أنواع الهشاشة.

وللتعرف عن قرب على ما تحقق في مجال تمكين المرأة كان لوزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة السيدة صفية منت انتهاه في الذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال الوطني فرصة قدمت من خلالها التهانئ للشعب الموريتاني عامة والمرأة خاصة، مثمنة وضعيتها المتميزة في العديد من المجالات.

فبغض النظر عن مكانتها التي حظيت بها في مجتمعها من احترام وتكريم ، فإنها من جهة أخرى كان لها نصيب من برنامج رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بدءً من تعهداته في المأمورية الأولى وطموحاته للوطن في المأمورية الثانية بجعل تمكين المرأة عنوانا بارزا يلزم الحكومة بالسعي لترقية المرأة وافساح المجال أمامها للمشاركة الفعالة في عملية بناء الوطن، فقد أثبتت تفوقها في مجال المشاركة السياسية، حيث تجاوز المعدل التركيبي لمشاركتها السياسية حوالي 35% وكذلك تعتبر مشاركتها الاقتصادية متميزة في شتى المجالات فهي حاضرة في الهيئات التنظيمية لاتحاد أرباب العمل الموريتانيين وحاضرة بقوة في القطاع الخاص، خاصة القطاع غير المصنف وفاعلة في الحياة الجمعوية.

وفي سياق آخر أشارت معالي الوزيرة إلى أن سياسات التمكين انعكست على وضعية المرأة بصفة متفاوتة ومختلفة من مجال لآخر ، ففي حين يعتبر الأثر إيجابيا بشكل كبير في مجال المشاركة السياسية وتبوء المرأة لمراكز صنع القرار فإننا نرى بأن هذه السياسات لاتزال بحاجة للمضاعفة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، مع أن المؤشرات تؤكد على أن آلاف النساء استفدن من تمويل مشاريع مدرة للدخل، كما تم تكوين وتأهيل الآلاف على مهن حرة تمكنهن من الولوج لسوق الشغل، في حين وفرت الحكومة المناصرة والدعم اللازمين للعديد من النساء الرائدات لكن مجال التمكين الاقتصادي نظرا لمحوريته في تمكين المرأة يحتاج لتضافر جهود مختلف الفاعلين سواء كانوا حكوميين أومن القطاع الخاص أو مجتمع مدني .

اما بالنسبة للتمكين الاجتماعي فإننا نعتقد أن الوضعية الاجتماعية للمرأة الموريتانية في تطور مضطرد تناغما مع الحركية الاجتماعية التي يعرفها المجتمع، حيث يمكننا القول بأن هناك العديد من الصور النمطية التي ظلت تعيق عمل المرأة بدأت في التصحيح كما أن جملة من المفاهيم المقللة من تنميتها بدأت في التخلخل.

إلا أنه توجد معوقات تحول دون تسريع وتيرة تمكين المرأة، من أهمها تلك المرتبطة بعقلية المجتمع والتي لا تشجع في الغالب عمل المرأة ولا إشراكها مع أننا، وكما أسلفت، نلاحظ أن هنالك تغيرا كبيرا في تلك العقلية، ومن هذه العقلية بكل تأكيد تلك المرتبطة بالفاعلين السياسيين ورؤساء الأحزاب السياسية، وفي هذا الصدد ننوه بالمبادرة الوطنية الكبرى التي أطلقتها ورعتها السيدة الأولى الدكتورة مريم محمد فاضل الداه، لدعم المشاركة السياسية للمرأة الموريتانية وذلك قبل المسار الانتخابي المنصرم، والتي كان لها الفضل في تحسين المؤشرات المرتبطة بولوج المرأة للمناصب الانتخابية.

كما أننا نعتقد بأن ارتفاع نسبة الأمية وضعف نفاذ النساء للملكية العقارية وما يحيط بهذه المسألة من عقليات عتيقة ومعوقات سوسيو ثقافية، يعتبر أيضا من أهم كوابح تمكين المرأة في بلادنا.

ومن جملة المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة بالشكل المطلوب تلك المرتبطة بالنظام المصرفي الذي يتطلب ضمانات لمنح القروض الكبرى قد لا يتوفر للعديد من النساء المنتجات، وفي هذا الصدد فإننا أيضا ننوه بجهود القطاع الخاص الرامية إلى تشجيع النساء المنتجات.

كما أننا نؤكد من خلال هذا المنبر على أن الآفاق المستقبلية لإشراك المرأة واعدة، حيث تتضمن خطة قطاع العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة بوصفه الجهة المسؤولة عن ترقية وتمكين المرأة آفاقا واعدة لمزيد من إشراك المرأة منها على سبيل المثال لا الحصر:

* العمل بشكل أكثر فاعلية على تصحيح الصور النمطية التي تعيق تمكين المرأة وإشراكها.
* مضاعفة جهود مناصرة المرأة لدى الشركاء السياسيين والاقتصاديين لمنح المزيد من الفرص للنساء.
* تطوير وتوسيع برامج القطاع المتعلقة بتمويل المشاريع المدرة للدخل الموجهة للنساء المنتجات.
* إطلاق بنك للأسرة سيكون موجها لتمويل المشاريع التي تقدمها النساء المنتجات.
* تعزيز وتشجيع مجالات الريادة النسوية.

التحول الحضري
من خلالِ جهة نواكشوط

مع إنشاء جهة نواكشوط، بدأت مرحلة جديدة من التدخلات النوعية الهادفة إلى تحسين الحياة اليومية لسكان العاصمة، فعملت الجِهة على:

في مجال توفير المياه

تمثلت في إنجاز شبكة مياه بطول يناهز 320 كلم خطي موزعة على النحو التالي:
- 156كلم في مقاطعة الرياض، مكنت من الربط المجاني لما يناهز 9000 أسرة بالشبكة في القطاعين 16 و17 بحي الترحيل؛
- 40 كلم باسبيخة ونحن بصدد تدشينها بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى 64 لعيد الاستقلال الوطني المجيد؛
- شبكة بطول 100 كلم خطي قيد الإنجاز بحي دبي؛
- شبكة بطول 22 كلم خطي بحي التيو؛

وستمكن المرحلة الثالثة من مشروع الولوج للمياه والصرف الصحي، لتزويد 12000 أسرة بالماء الصالح للشرب، في الأحياء الطرفية لمقاطعة توجنين (حي السبيخة وحي التيو وحي دبي).
كما تم توفير أكثر من 400 خزانا للمياه، تتم تعبئتها يوميا، وتستفيد منها حوالي 8000 أسرة بالأحياء النائية بمقاطعات، السبخة، الميناء، الرياض، عرفات، توجنين، دار النعيم.

الصحة: رعايةٌ طبيةٌ شاملةٌ

مجال الصحة أيضا أولته جهة نواكشوط اهتماما كبيرا، حيث، تكفلت بعلاج 3500 مريضا من الفئات الهشة، بموجب اتفاقيات شراكة مع المستشفيات والمراكز الصحية في نواكشوط، وافتتحت صيدلية توفر الأدوية مجانا للمرضى المحتاجين الذين يعانون من أمراض مزمنة، وقد استفاد منها حتى الآن 1500 شخص، كما نظمت الجهة رحلات علاجية خارج البلاد لحوالي 70 طفلا يعانون من تشوهات خلقية في القلب.

في مجال الزراعة

قامت جهة نواكشوط بتنفيذ تجربتين نموذجيتين لزراعة الخضروات تحت البيوت المحمية لفائدة التعاونيات النسوية. كما قامت بتشجير طريق مطار أم التونسي بأكثر من 10 آلاف شجره مختلفة الأصناف، على مسافة طولها 27 كيلومترا، حيث تتم رعايتها وسقايتها يوميا.
كما أطلقت الجهة مشروعًا لاستصلاح 10 هكتارات بالكلومتر 17 عَلَى طَرِيقِ روصو، وَزرعت 140 قطعة أرضية على الْمُسْتَفِيدِينَ بِشَكْلٍ عَلَنِيٍّ وَشَفَّافٍ، وَسَتَنْطَلِقُ الْمَرْحَلَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْمَشْرُوعِ عِنْدَ الْكِلُومِتْرِ 25 عَلَى طَرِيقِ الْأَمَلِ بِمِسَاحَةٍ إِضَافِيَّةٍ قَدْرُهَا 20 هِكْتَارًا.

شراكات شاملة في خدمة الجهة

مجال الشراكة والتعاون، حظي باهتمام كبير، حيث قامت الجهة بتوقيع عدة اتفاقيات من أبرزها:
- اتفاقية مع مدينة "لوزان" السويسرية والجمعية الدولية للعمد الفرنكوفونيين، ومدينتي "بوردو" و"مترو بول مانز" الفرنسيتين، إضافة إلى اتفاقية إطار للشراكة مع "أورومتروبول متز" الفرنسية، وأخرى مع مدينة "مونبيلييه" الفرنسية.

تشمل هذه الاتفاقيات عدة مجالات أبرزها توفير مياه الشرب للأحياء الطرفية للعاصمة، ومواجهة التغيرات المناخية، والتكوين المهني، والزراعة والمياه.

التعليم: نحو نموذجية شاملة

في هذا المجال، أعدت جهة نواكشوط دراسة لتحديد البنى التحتية الهشة، وقامت بتأهيل وترميم 12 إعدادية وثانوية و إخضاعها للمعايير العصرية خلال عامي 2022 و 2023، وتم تجهيزها بالمكتبات والمخابر، وربطها بالإنترنت والمياه والكهرباء، كما سيتم في هذه الذكرى 64 لعيد الاستقلال الوطني، تدشين 08 مؤسسات إضافية خضعت لنفس المعايير، إضافة إلى تأهيل مدرسة "تيرنو سليمان بال" في السبخة. كما تم بناء عشرات دورات المياه في المدارس الابتدائية بمختلف البلديات.
وأطلقت الجهة مشروعا لتكوين 1500 شاب وشابة في المهن الواعدة، كما نظمت دورة تدريبية 50 شابا في مجالات الإنتاج الرقمي والتصميم والإبداع.

الثقافة والشباب

في هذا المجال، نظمت الجهة نسختين من كأس رئيسة جهة نواكشوط لكرة القدم، للفئات العمرية تحت 17 سنة، تحت شعار "لا للمخدرات"، بمشاركة 72 فريقا تمثل مقاطعات نواكشوط التسع..
كما قامت الجهة بعدة أنشطةٍ احتفاءً باختيار نواكشوط عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2023، مثل إنشاء قرية ثقافية، ومعرض للمصحف الشريف، ومعرض للدبلوماسية الثقافية، وتطبيق "هنا نواكشوط". بالإضافة إلى رعاية مهرجان نواكشوط السينمائي الدولي في نسختيه الأولى والثانية..

النَّقْلُ الْحَضَرِيُّ وَالطَّاقَةُ النَّظِيفَةُ

بِفَضْلِ التَّعَاوُنِ مَعَ الشُّرَكَاءِ التِّنْمَوِيِّينَ، تَمَّ تَزْوِيدُ الْأَحْيَاءِ الطَّرَفِيَّةِ بِمُقَاطَعَةِ تَوْجِنِينِ بِإِنَارَةٍ عُمُومِيَّةٍ تَعْمَلُ بِالطَّاقَةِ الشَّمْسِيَّةِ عَلَى مَسَافَةِ 17 كِيلُومِتْرًا. كَمَا تم إِنْشَاءُ خَطِّ نَقْلٍ جَدِيدَانِ بِاسْتِخْدَامِ الْحَافِلَاتِ لِفَكِّ الْعُزْلَةِ عَنِ الْأَحْيَاءِ الطَّرَفِيَّةِ كَوْنِ الْحَاجَةِ لِلْفَرْزِ بِمَرْكَزِ الْمَدِينَةِ.

في مجال التهيئة الحضرية، تميزت تدخلات الجهة بإعادة تأهيل وتطوير العديد من الساحات والملتقيات الطرقية الرئيسية في العاصمة، بلمسة تجمع بين الأصالة والحداثة، كالملتقيات الواقعة على طريق مطار أم التونسي، وساحة نواكشوط وساحة المرحوم أحمد حمرة بتوجونين، مما أسهم في تحسين جمالية المدينة وانسيابية الحركة المرورية، مع تعزيز البنية التحتية الأساسية.

ريماتل RIMATEL

الإنترنت الذي ترغبون فيه

انترنت سريع
اتصال موثوق
أسعار مناسبة
خدمة زبناء 24/7

ساوي

رسوم الاشتراك
1,200
أوقية جديدة

حتى 10 ميغا فقط
بـ 800
أوقية جديدة

BLR

رسوم الاشتراك
3,000
أوقية جديدة

السرعة 15 MB
1,500
أوقية جديدة

السرعة 30 MB
3,000
أوقية جديدة

الألياف البصرية

رسوم الاشتراك
2,500
أوقية جديدة

السرعة	الرسوم الشهرية
15 MB	1,200
30 MB	1,500
50 MB	2,500
100 MB	4,000

28888882
WWW.RIMATEL.MR

واقع وآفاق ترقية وتشغيل الشباب:

العمل جارٍ من أجل توفير 60000 فرصة عمل للشباب

تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل من خلال خطة عمل ثلاثية للفترة ما بين 2025-2027

إعداد/ أحمدو ولد آكّـاهْ

خلال هذا العدد الـ 53 من مجلة الشعب الشهرية المخصص لذكرى عيد الاستقلال المجيد ستتناول هذه الورقة موضوع: «ترقية وتشغيل الشباب: واقع وآفاق»، وذلك في حدود المدة المنقضية من المأمورية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

ولا يفوت على الناظر الاهتمام الكبير الذي أولته السلطات العليا في البلاد للشباب، ويتضح ذلك جليا من خلال استحداث وزارة في حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، حيث جاءت وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية في المرتبة السادسة في بروتوكول الوزارات وقبل قطاعات: العدل، والشؤون الخارجية، والدفاع، والداخلية المعلوم أنها وزارات سيادية.

وسيتم تناول هذا الموضوع عبر الحديث عن النقاط التالية:

1 - الشباب نقطة ارتكاز في خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة التنصيب

2 - بيان السياسة العامة للحكومة وحضور الرافعة الشبابية والتشغيلية

3 - قطاع تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية يولي اهتماما خاصا لترقية وتشغيل الشباب

4 - السعي لتوفير 60000 فرصة عمل للشباب

1 - الشباب نقطة ارتكاز في خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة التنصيب

لقد ركز رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطاب تنصيبه على تمكين الشباب، باعتبار أن هذه المأمورية ستكون بالشباب وللشباب، ومما جاء في هذا الخطاب:

«لقد أكدت مرارا أن هذه المأمورية ستكون بالشباب وللشباب، وأجدد اليوم التأكيد على ذلك.

نعم، ستكون مأمورية بالشباب، لأن الشباب هو أمل أمتنا، وعدتها وعتادها، حاضرا ومستقبلا، فلا أمل لأمة تترك شبابها في مهب الريح، ضائعة طاقاته خارج مسارات التعليم والتكوين والاندماج والمشاركة.

وستكون مأمورية للشباب، لأننا سنكرس كل سياساتنا العمومية لمحاربة البطالة، ولتعليم وتكوين ودمج الشباب، كل

الشباب، مهما اختلفت مساراته.

وسنعمل، من بين أمور أخرى كثيرة، على إنشاء جهاز إداري مدعوم بالإمكانيات الضرورية والصلاحيات الواسعة، يعنى بمعالجة قضايا الشباب بكل أبعادها، وكذلك على إنشاء آلية لتنظيم خدمة تطوعية مدنية، تساهم في التأطير والتكوين وغرس قيم التآخي والمواطنة.

ولأن نجاعة السياسات العمومية في خدمة الشباب والمواطن عموما رهينة بقيام حكامة رشيدة فستكون حربنا ضد الفساد حربا مصيرية لا هوادة فيها.»

2 - بيان السياسة العامة للحكومة وحضور الرافعة الشبابية والتشغيلية

أوضح معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي في بيان السياسة العامة للحكومة الذي عرضه أمام البرلمان، أن رئيس الجمهورية ألزم الحكومة بتنفيذ برنامجه الذي انتخب على أساسه حرصا منه على تحقيق تطلعات الشعب الموريتاني.

وجاء في هذا الخطاب الذي ألقي في الـ04 سبتمبر من السنة الجارية أنه «عملا على تكوين رأس مال بشري بهذه الخصائص ستركز الحكومة على رافعات خمس هي: التعليم والتكوين والتشغيل، والصحة، والثقافة، والرياضة.»

وأضاف أن هناك اهتماما خاصا بالتشغيل وبتشغيل فئة الشباب على وجه الخصوص، وضرورة تغيير عقليات الشباب بما يخدمهم ويخدم وطنهم، معتبرا الشباب عدة وعتادا للحاضر والمستقبل، فقال إن: «كل ما تبنته الحكومة من أهداف وأعدته من سياسات في مجال ترقية رأس المال البشري بالتعليم والتكوين وفي مجال السعي إلى إحداث تحول بنيوي يفضي إلى معدلات نمو اقتصادي قوية ليشكل عاملا أساسيا في حل معضلة البطالة التي تعطل طاقات شبابنا وتعيق إسهامه في المجهود الإنمائي الوطني.

صحيح أن هذا العامل يحتاج إلى أن يعزز بكل ما من شأنه أن يساعد في التشغيل الذاتي من مواكبة وإرشاد وتيسير للتمويلات الضرورية وهو ما ستعمل عليه الحكومة جاهدة، بإذن الله، لكن لا بد لنا من العمل الفعال على التخلص مما فشا بين الشباب من عقليات ومسلكيات تنافي ثقافة تمجيد العمل وتقدير المهن على اختلافها وتثمين الجد والمثابرة».

إن شبابنا، عدتُنا وعتادُنا، حاضرا ومستقبلا، كما قال صاحب الفخامة الذي أراد لمأموريته هذه أن تكون بالشباب وللشباب، ولذا سيشكل تمكين الشباب والتشغيل أولى أولويات الحكومة.

وفي هذا الإطار سنعمل على تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2019- 2030)، وذلك من خلال خطة عمل ثلاثية للفترة 2025-2027.»

3 - قطاع تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية يولي اهتماما خاصا لترقية وتشغيل الشباب

انطلاقا من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية وتطبيقا لبرنامجه الانتخابي والتزامات حكومة معالي الوزير الأول يعمل قطاع تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية، على ترقية وتشغيل الشباب بكل ما لديه من وسائل من أجل الوصول إلى شباب ناضج وقادر على العمل ومنتج، وفي هذا الإطار زار معالي وزير تمكين الشباب والتشغيل السيد محمد عبد الله ولد لولي في الـ 08 من أكتوبر الماضي مقرات بعض المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن تكوين الشباب المستفيدين من مشروع قابلية تشغيل الشباب الهش.

وشملت هذه الزيارة، منظمة التضامن والتنمية المستدامة"SDD"، ومنظمة موريتاني 2000، وتجمع المنظمات في نواكشوط الجنوبية، وتجمع المنظمات النسوية، ومنظمة أرض التضامن، ومنظمة شرف للبيئة والتنمية المستدامة.

وأوضح معالي وزير تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية، في تصريح للوكالة الموريتانية للأنباء، أن هذه الزيارة مكنته من الاطلاع على التكوين المقدم للمستفيدين من مشروع قابلية تشغيل الشباب.

4 - السعي لتوفير 60000 فرصة عمل للشباب

أضاف الوزير خلال هذه الزيارة أنها تدخل في إطار متابعة مشروع قابلية تشغيل الشباب الذي يستهدف توفير فرص العمل ل 60.000 من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما والذين بلغوا كحد أقصى نهاية المرحلة الثانوية دون الحصول على الباكلوريا والذين هم إما عاطلين عن العمل أو غير نشطين أو يعملون في ظروف غير مستقرة.

وشكر معالي الوزير البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية على مواكبتهم للمشروع، داعيا إلى التحسيس بأهمية الفرص التي يفتحها المشروع للشباب.

وبين أن المكونة الأولى لهذا المشروع تعتمد على تنمية مهارات الحياة الأساسية وتأهيل الشباب للولوج إلى سوق العمل والحياة الاقتصادية النشطة، في حين تشمل المكونة الثانية، التي تدوم 9 أسابيع، على تكوين الشباب على ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة.

وقال إن الشباب الذين استفادوا من هذه التكوينات سيتم دمجهم إما في التكوين المهني على مهن يتطلبها سوق العمل أو مسار ريادة الأعمال مع تقديم دعم لمشروعهم.

SOCIETE MAURITANIENNE DE
TRAITEMENT DES DECHETS

SMTD
نظافة تواكشوط مسؤوليتنا جميعا

تهنئة

يتقدم المدير العام للشركة الموريتانية لمعالجة النفايات SMTD
د. محمد المصطفى ولد اعلي أصالة عن نفسه ونيابة عن جميع
أعضاء مجلس الإدارة وكافة عمال الشركة بالتهنئة الحارة لصاحب
الفخامة رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد الافريقي
السيد : محمد ولد الشيخ الغزواني
وذلك بمناسبة عيد الاستقلال المجيد في ذكراه 64

FIRST QUANTUM MINERALS
MAURITANIAN COPPER MINES SA

تهنئة

يتقدم المدير العام لشركة مناجم النحاس الموريتانية MCM
وكافة عمالها بأحر التهانئ إلى صاحب الفخامة السيد
محمد ولد الشيخ الغزواني رئيس الجمهورية وإلى
الحكومة و الشعب الموريتانيين بمناسبة الذكرى الرابعة
والستين لعيد الإستقلال الوطني.

28
نوفمبر
2024

ALGERIAN UNION BANK
بنك الاتحاد الجزائري

بنك الاتحاد الجزائري يهنئ الشعب الموريتاني بمناسبة الذكرى الـ64 للاستقلال ويُحيّي مسيرته نحو الحرية والتقدم والازدهار.

CMDA S.A
Compagnie Mauritanienne de Distribution Automobile
Distributeur officiel de Toyota en Mauritanie
الشركة الموريتانية لتوزيع السيارات

64

كل عام وأنتم بخير

CMDA
تعرب عن أحر تهانيها وأطيب تمنياتها بالازدهار للجمهورية الإسلامية الموريتانية حكومة وشعبا بمناسبة الذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال الوطني.

TOYOTA

ابـــرادو
الموديل الجديد

روح الخدمة والالتزام اليومي
تقع CMDA في نواكشوط وانواذيبو واروبيرات، وتضمن لعملائها مستوى عال من الاستجابة والتوافر.
مجهزة بمرافق حديثة وواسعة وأحدث المعدات، تقدم CMDA مجموعة كاملة من الخدمات قبل وأثناء وبعد البيع، لتلبية جميع احتياجات عملائها.

وكـالاتنا

وكالة نواكشوط
الإتصال
هاتف: +222 45 25 47 30
البريد الالكتروني: contact@cfao.com

وكالة انواذيبو
الإتصال
هاتف: +222 46 41 25 52
البريد الالكتروني: contact@cfao.com

وكالة اروبيرات
الإتصال
هاتف: +222 46 44 10 86
البريد الالكتروني: contact@cfao.com

شهادات من ولاياتنا الداخلية لشخصيات عايشت لحظة الاستقلال الوطني قبل 64 عاما

إعداد: المكاتب الجهوية، مراجعة: محمد الأمين بن محمد محمود

عَمَدَ المستعمر حثيثا منذ دخوله الفعلي إلى موريتانيا سنة 1909 إلى السيطرة بشكل سريع على عموم التراب الوطني، بهدف الربط بين مستعمراته في الساحل الإفريقي، فضلا عن موقع الدولة الجيواستراتيجي. غير أن طموح المستعمر لقي منذ الوهلة الأولى مقاومة عسكرية وثقافية في جميع الولايات الوطنية.

ولتسليط الضوء على جوانب من كفاح شعبنا للاستقلال وإقامة دولته الوطنية، وفي إطار الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ 64 لعيد الاستقلال الوطني وإحياء واستحضارا لجهود المجاهدين المقاومين لنير الاستعمار، أجرت «مجلة الشعب» لقاءات مختلفة مع شهود عيان عايشوا وعاشوا فرحة الاستقلال ونشوة الانتصار على المستعمر في ولاياتنا الداخلية.

ولاية لعصابه:

يستذكر المواطنون في ولاية لعصابه هذه الأيام ذكرى عيد الاستقلال وتضحيات الآباء المؤسسين والشهداء الأبطال الذين قاوموا المستعمر عسكريا وثقافيا وسياسيا.

وفي هذا الإطار يوضح السيد صغيرو ولد السالك، من الجيل الذي واكب الاستقلال الوطني، أن ذكرى عيد الاستقلال تمثل له الكثير ولجميع المواطنين لأنها ذكرى انعتاق وحرية وانسلاخ من المستعمر.

ويضيف ولد السالك، أن مدينة كنكوصة التي عاش فيها يوم الاستقلال الوطني يوم 28 نوفمبر1960 أقامت احتفالات كبيرة تميزت بأهازيج ورقصات تقليدية وسباقات الخيل والرماية التقليدية، وغير ذلك من الاحتفالات، وشهد المساء حفل عشاء، بالإضافة إلى العديد من العروض حضرتها شخصيات ووجهاء وأطر ومواطنون آنذاك.

وقال أنه يتذكر أول رسالة لأول رئيس موريتاني المرحوم المختار ولد داداه، التي قال فيها إن على الجميع في الداخل المشاركة في بناء الجمهورية الإسلامية الموريتانية كل في مجال تخصصه، وأرسل طائرة للمقاطعات في الداخل لحمل أصحاب المهن من أجل الحضور، وبدء الورشات لبناء مباني الدولة، مشيرا إلى أنه كان من بين هؤلاء الرجال الذين ساعدوا في بناء الوطن من خلال مهنة النجارة والمشاركة مع العمال في بناء الرئاسة والبنك المركزي والجمعية الوطنية والمستشفى الوطني، وأصبحت موريتانيا حينها دولة مستقلة بسواعد أبنائها.

ووجه ولد السالك، تهنئة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على المسار الذي تبناه.

كما التقت «مجلة الشعب» في مدينة كيفه أحد أعيان ووجهاء المدينة، وهو السيد أحمد ولد بيبو، الذي قال إن هذه الذكرى السعيدة تمثل له الكثير وأن شعوره حيال ذكرى استقلال البلد من المستعمر شعور لا يوصف، مضيفا بأنه يوم الاستقلال لم يكن موجودا في كيفه رغم أنه من مواليدها إلا أنه كان سعيدا باستقلال البلد ولم يدخر أي جهد في ما يخدم ويقدم الوطن، ورغم أن النشأة كانت صعبة والمصادر المالية قليلة، إلا أن موريتانيا تطورت وكانت تسير في طور النمو.

وأضاف بأنه يرجو أن يستمر التطور الحاصل وتستمر التنمية مع فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يرى بأنه منذ دخوله كموظف للإدارة بعد الاستقلال 1960 بشهرين لم يشاهد هذا الكم من الأموال التي تقدم للضعفاء والمهمشين

من الشعب، لمساعدتهم في معيشتهم من بير أم كرين وحتى فصاله، وكل ذلك في جو من الاستقرار والأمن ولله الحمد.
ووجه ولد بيبو، في ذكرى عيد الاستقلال، طلبا لجميع المسؤولين والأطر الموريتانيين بالاستمرار في تنمية البلد ومواصلة مسيرة البناء والنماء، وطالب بتنظيم عملية التنقيب عن الذهب من أجل استفادة الجميع منه، قائلا بأنه على الجميع المساعدة في الإنتاج وبناء دولة قوية.

ولاية اترارزة:

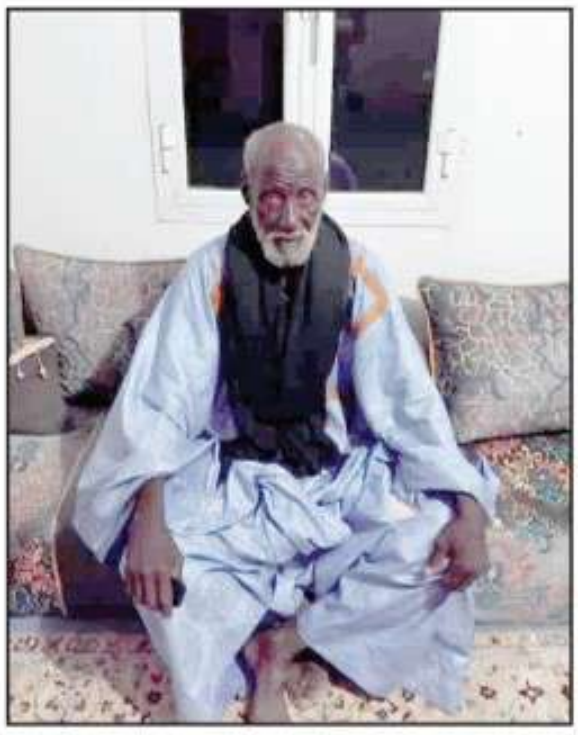

وعلى مستوى ولاية الترارزة يقول السيد محمد ولد مضاي، في حديث لـ مجلة الشعب: «حضرت عيد الاستقلال في روصو يوم 28 نوفمبر 1960 وعمري آنذاك 17 سنة، وكان من أبرز الحاضرين الوجيه والعمدة السابق لبلدية روصو صمب ولد اسنيح، ومريم بنت كومفال، وبنت عبدي صمب ولقفال واكويكل وآمنة بلال، وماغ مكي، وياسين بنت الزايد واتويتو».
وأضاف أن الاحتفال بالاستقلال جرى بحضور الوجيه الكبير الجيد ولد مولاي، وعدد معتبر من الوجهاء، حيث كان الجو حماسيا والجميع في غاية الارتياح والسعادة.
ويتذكر محدثنا أن الرئيس السابق المرحوم المختار ولد داداه زار مدينة روصو بعد فترة وجيزة من الاستقلال وهو آنذاك شاب، وفي قمة التواضع والقرب من المواطنين.
من جهتها قالت السيدة السالكة بنت الركاني، المولدة سنة 1950 بروصو، في حديث لـ «مجلة الشعب» أنها تتذكر استقبالها للوافدين إلى روصو لحضور حفل الاستقلال، وهم من مدن المذرذرة وبتلميت وقرى شمامة، حيث رحبوا بالوفود، وأقيمت الكثير من النشاطات الترفيهية مثل ركوب الخيل ومختلف أنواع الرقص ولعب كرة القدم.
وقالت إن المدينة يومها كانت عامرة بالنشاطات الترفيهية والاجتماعية وكان العمدة المرحوم صمب ولد اسنيح، اجتماعيا، حيث كان يواكب نشاطات ثقافية وتقليدية يحضرها وافدون من بعض الولايات لتميزها.
وفي فترة وجيزة- تقول محدثتنا- بعد الاستقلال قدمت إلينا في روصو السيدة الأولى سابقا مريم داداه، ودرستنا بنفسها، وكانت الوحدة الوطنية سائدة آنذاك وكانت كلفة المعيشة رخيصة جدا وكان الناس أهل مودة ويقدرون حق الجار.
وأضافت السيدة السالكة أن هناك بعض النشاطات تمارس خلال تخليد عيد الاستقلال من طرف تلاميذ الثانوية المعروفة بـLYCéE COPPOLANI، مشيرة إلى أن والدها كان له ثلاث خيول وفي كل مرة يحرص على أن يحصد بهم المركز الأول في سباق الاستقلال ولم يخسر ولا مرة واحدة ولله الحمد.

ولاية تكانت

وعلى مستوى ولاية تكانت، أوضح السيد محمد ولد العربي ولد سيدي ولد ملاي الزين، في حديث لـ «مجلة الشعب» أنه كان قبيل الاستقلال 1960 شابا يافعا يقطن منطقة الدندان بالواد لبيظ 70كلم، غرب مدينة تجكجة، وكان هو وبعض رفاقه يتوقون لحضور هذه المناسبة، فقرروا السفر إلى تجكجة والمشاركة في الاحتفالات التي تميزت بحضور لافت من المواطنين من داخل وخارج المدينة يتقدمهم أهل الرأي والحكم أنذاك من الرجال، ممتطين جياد الخيل والإبل، وآخرون يقومون بأدوار احتفالية كإطلاق الرصاص من المدافع والزغاريد وإلقاء قصائد الشعر الحساني والعربي الفصيح.
أما السيد محمد ولد سيدي أحمد، معلم متقاعد، فقد قال في لقاء مع «مجلة الشعب» إنه لا يمكنه نسيان ذلك اليوم المشرق من تاريخ هذا الوطن فالجميع جسد فرحه حسب موقعه من وجهاء وقادة رأي ومعلمين وتلاميذ ومواطنين عاديين كل حسب اختصاصه.
وأضاف أنه قبل ثلاثة أيام من تخليد هذا الحدث نُصبت أربعة مكبرات للصوت يلحن من خلالها الفنان الراحل سيداتي ولد آب النشيد الوطني على مقر ادارة المستعمر سابقا (أجنفه) للتحسيس بهذا الحدث، وفي يوم

العيد تنادت الساكنة إلى الساحة الواقعة أمام الإدارة التي سميت فيما بعد بساحة الاستقلال يتقدمهم أطفال المدارس في صفوف متراصة رافعة الأعلام الوطنية تحفها النسوة وهن يطلقن الزغاريد والتصفيقات، والكل لبس زيه الجديد بالإضافة إلى استعراض لوحدات من الحرس الوطني ليجد الجميع في استقبالهم الحاكم المعين من قبل نظامنا الوطني في محل الحاكم الفرنسي(كماند سركل).

وفي المساء نظمت سباقات للإبل والخيل والحمير، بالإضافة إلى سباق الأطفال، والجميع تغمره الفرحة ويغشاه السرور.

ولاية تيرس الزمور:

وعلى مستوى ولاية تيرس الزمور كان لـ مجلة الشعب، لقاء مع السيد بابو ولد عموه (شاعر وإمام وشيخ محظرة) وقد عرف نفسه في مستهل اللقاء قائلا: «اسمي بابو ولد أحمد سالم ولد عموه، من مواليد المذرذرة سنة 1950م، حيث درست.

عاصرت كل رؤساء موريتانيا بدءً بالأب المؤسس المختار ولد داداه، وصولا إلى رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني».

وبخصوص أول رئيس لموريتانيا يقول السيد بابو: الرئيس المختار ولد داداه، رحمه الله رجل دولة كان يحمل هم الوطن، ولم يأل جهدا في خدمة البلد رغم محدودية الإمكانات وبدائية الوسائل، هذا هو أقل ما يمكن أي يقال فيه، وقد عبرت عنه في كاف من الشعر الحساني أقول فيه:

المختار أكبظ الاستقلال
للدولة عاكب الاستعمار
واتقن زاد افذاك المجال
موريتان اكبال المختار.»

وفيما يتعلق بإنشاء العملة الوطنية وكيف كان الشعور بإنشائها، يقول الأستاذ بابو ولد عموه: «أنشئت العملة الوطنية سنة 1973م وقد فرح المواطنون كثيرا بإنشائها حيث لم تكن لهم عملة من قبل، وكانوا يتعاملون بالعملة الغرب إفريقية المعروفة شعبيا بـ (سيفا)، وأحيانا ب (الكيت) وتارة يتعاملون عن طريق المقايضة، وهي مبادلة بضاعة بأخرى».

وعن ذكرياته عن موريتانيا قبل الاستقلال وكيف كان تعايش المواطنين مع المستعمر، يقول ولد عموه: «أدركت الأيام الأخيرة للمستعمر في البلاد، وكان الجميع مشمئزون منه ولا يريدونه داخل الوطن ويبتعدون عن التجاوب معه وقد قاطعوا مدارسه، وأذكر أن والدي أحمد سالم ولد عموه، رحمه الله هرَبني أنا وشقيقي المختار، هربنا حتى لا نذهب لمدارس المستعمر الفرنسي، وأخفانا بعيدا حتى لا يُجبروه على إدخالنا في مدارس المحتل التي كان يعتبر الدخول فيها خروجا من ملة الإسلام».

وعودة إلى بدايات الدولة الوطنية يقول محدثنا: «يعتبر المختار ولد داداه الأب المؤسس للبلد وهو أول رئيس له ويمكن القول إنه أسس موريتانيا هو وفريقه من لا شيء، حيث إن المستعمر لم يترك لنا بنى تحتية ولا أي شيء نجعله لبنة للدولة الحديثة، لقد كانت اجتماعات الوزراء والجمعية الوطنية تعقد تحت الخيام، ولقد كان الرئيس المختار، أصلا ترجمانا لقائد منطقة أطار التي ظلت مركزا للمستعمر في الجزء الشمالي من موريتانيا، ثم رشحه أهل آدرار نائبا برلمانيا، ومن ثم وصل إلى الرئاسة، وقد قال في مذكراته إن ما له في أطار من الأصدقاء أكثر مما له في بتلميت التي هي مسقط رأسه».

وعن الحالة التي كانت عليها العاصمة انواكشوط آنذاك، يقول ولد عموه: «كانت عبارة عن مجموعة من الخيام مضروبة على شاطئ المحيط ترتع حولها الأغنام والإبل، منصوبة في جوانبها دور قليلة متفرقة وبسيطة جدا».

وعن طبيعة حياة الناس في تلك الحقبة التي عاشها ضيفنا مع إرهاصات نشأة الدولة الموريتانية، يقول بابو ولد عموه: «كان المواطنون في تلك الفترة متحدين ومتماسكين، كلهم يشعر بروح الأخوة والوحدة، ولم يكونوا يعرفون ما بات يسمى اليوم بالكراهية والعنصرية.. كانت تجمع بينهم روابط الدين والوطن والمصير المشترك، وأنتهز هذه الفرصة لأدعو كافة المواطنين إلى الانسجام والتماسك ونبذ الفرقة والتشرذم انطلاقا مما تمليه القيم

الإنسانية السامية والمبادئ الإسلامية السمحة، واستنادا إلى الآية الكريمة: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)). فموريتانيا للجميع وتسع الجميع وخيراتها للجميع، وعلى الشباب أن يتوجهوا نحو العلم والعمل وينبذوا الهوان والكسل وينهضوا بوطنهم، فالعالم أمس ليس هو العالم اليوم. ونحن الشيوخ لم يعد بإمكاننا أن نقدم سوى النصائح وعلى أبنائنا أن يستفيدوا من تجاربنا وإرشاداتنا حتى نتعاون جميعا على مصلحة البلاد والعباد.

من جهته يقول السيد الأمانة ولد احميتي، متقاعد في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM، في لقاء مع «مجلة الشعب» يعرف بنفسه قائلا: «أنا اسمي الأمانة ولد احميتي، مولود سنة 1940م في مدينة أطار، التحقت بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم سنة 1963م».

وحول عن كيف كانت بواكير الاحتفال بالاستقلال، يقول ولد احميتي: «أتى عليَّ الاستقلال وأنا في أطار، وقد كان الناس ينتظرونه بفارغ الصبر، وكانت هناك حينها حركات مناهضة للاستعمار من ضمنها حركة النهضة التي تعد من أكبر الحركات المطالبة بالاستقلال.

وأتذكر أن المواطنين فرحوا كثيرا بمناسبة الاستقلال وأظهروا مختلف أنواع الفرح والاحتفاء، وكان هناك رجل اسمه بزيد ولد آلَّيً، وهو ترجمان قديم، قام بنحر جزور أطعمها الناس إظهارا للبهجة والسرور.

ولم يكن البعض يصدقون أننا أصبحنا مستقلين لكن شيئا فشيئا بدأت الحقيقة تتغلغل في النفوس».

وبخصوص تعامل الفرنسيين مع مناجمنا في تلك الفترة، يقول ولد احميتي: «تولى المستعمر تسيير «المعدن» في تلك الحقبة بمباركة من الرئيس ولد داداه، الذي لم يكن هدفه من ذلك الحصول على موارد اقتصادية فحسب ، بل كان يرمي من ورائه إلى إيصال رسالة إلى العالم مفادها أن موريتانيا لديها معدن، وهي حرة في قراراتها ولا طمع لأحد في خيراتها إلا بإذن منها، لكنه أردف أن الفرنسيين لم يكونوا يتعاملون مع الناس بأدب ولباقة بل بعنجهية وجفاء والعمال صابرون على ذلك، إلى أن وقعت فيها ثورات عمالية وجاءت أحداث سنة 1968م وأضرب العمال إضرابا طويلا و أصبحت أزويرات التي هي مركز الشركة في شبه عزلة ووقع شد وجذب بين العمال والشركة من جهة، وبين الشركة والحكومة من جهة أخرى

إلى أن تم فتح باب المفاوضات، وقد فرضت الدولة هيبتها بالسلاح ووجد العمال حقوقهم، وظل الحال هكذا حتى تم تأميم الشركة سنة 1974م، وبعد التأميم ازداد العمال حيوية ونشاطا وجدا في العمل».

وعن عدم تصديق المواطنين للاستقلال والسبب في ذلك، يوضح محدثنا: «السبب في ذلك هو أن موريتانيا في تلك الفترة لم تكن لديها موارد اقتصادية ولا بنى تحتية، فقد كانوا مثلا يتخذون من الخيم مقرات للاجتماعات الحكومية، ودولة قائمة على هذه الحال من الصعب التصديق أنها مستقلة».

وعن حزب النهضة وكيف كان من أكبر الحركات المطالبة بالاستقلال، ومن كان يرأسه في تلك الحقبة، يقول ولد احميتي: «كان يرأسه رجل يسمى بوياكي ولد عابدين، ومعه جماعات من الشباب الموريتاني منهم الهيبة ولد همدي، والشيخ ماء العينين محمد الأمين اشبيه، وكثيرون آخرون، لقد أربكوا المستعمر وأروه أنه لا مرحبا به في موريتانيا.

لا أتذكر بالضبط تاريخ تأسيس حزب النهضة، لكنه ظهر ظهورا بارزا في السنوات 56 و57 و58».

وعن فترة حكم الرئيس ولد داداه، أول رئيس للبلاد، ذكر ولد احميتي، أنها كانت هي اللبنة الأولى لتأسيس موريتانيا، وكان المختار ولد داداه، رجلا قويا ووطنيا، صحيح أنه وقع في أخطاء اقتضتها الأقدار والظروف لكن ذلك لا يجعلنا نغمطه حقه وننكر جميله وفضله».

وعن العملة التي كان الناس يتعاملون بها إبان حقبة الاستقلال، يبين محدثنا: «كانوا يتعاملون بالفرنك الإفريقي، وظل الأمر على تلك الحال إلى أن تأميم ميفارما وأنشئت العملة الوطنية 1973م.»

وحول مؤتمر ألاگ، يقول ولد احميتي: «مؤتمر ألاگ 1959م كان عبارة عن التهيئة للاستقلال، وقد حضره الموريتانيون بكل أطيافهم وجهاتهم وتنادوا إليه من كل حدب وصوب بدعوة من الرئيس ولد داداه واتحدوا جميعا على المطالبة بالاستقلال، وقبله كان الاستفتاء الديغولي المعروف باقتراع لا ونعم «زرگ وي ونون» الذي يصفه الأديب أحمد سالم ولد بوبوط قائلا:

وي ونون ألا خيارات
والمُخير ماه مغبون
وي امحاليً في الحسنات
وامحاليً في الفظة نون!

تازيـازت تفتخر بتقديم تهنئتها لجميع الموريتانيين، بمناسبة الذكرى الرابعة والستين للاستقلال الوطني.

تازيـازت: شريك صناعي على المدى الطويل لموريتانيا.

استثمرت كينروس في البنية التحتية والمعدات، بالإضافة إلى تدريب عمالها ، لتحويل تازيـازت إلى منجم من الطراز العالمي.

توسعة منجم تازيـازت، الذي تم تنظيمه على مراحل لزيادة الإنتاج بشكل تدريجي، قد حشد العديد من الفرق للمشاريع، بالإضافة إلى العديد من العمال وشركاء الأعمال. اليوم، يقوم مصنع تازيـازت بمعالجة 24 ألف طنًا من الخامات يوميًا، ويستفيد المنجم من عمر افتراضي ممتد، مما يحقق آثارًا إقتصادية مستدامة. تأكيدًا على التزامنا بإدارة البيئة بشكل مسؤول، تم هذا العام تدشين محطة للطاقة الشمسية بقدرة 34 ميغاوات.

- أحد أكبر مناجم الذهب في أفريقيا
- 97% من العمال موريتانيون
- 5000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة
- نعمل مع شبكة تضم أكثر من 200 مورد محلي
- التميز في الصحة والسلامة والبيئة

معادن موريتانيا

آفاق واعدة وأسس صلبة لنهضة قطاع التعدين الأهلي وشبه الصناعي

جاءت فكرة تأسيس الوكالة الوطنية "معادن موريتانيا" عام 2020، ثمرة لتنفيذ جانب مهم من برنامج "تعهداتي"، وهو البرنامج الانتخابي الأول لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني؛ فانبثقت الوكالة من رؤية وطنية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن ومستدام، من خلال توظيف ثروات البلاد لصالح أبنائه.

واستمر ضمن هذه الرؤية الاستشرافية، تطوير قطاع التعدين الأهلي وشبه الصناعي في البرنامج الانتخابي الجديد لاستحقاقات 2024 "طموحي للوطن".

الدعم الكامل

يؤكد السيد با عثمان، المدير العام للوكالة الوطنية "معادن موريتانيا"، أن فخامة رئيس الجمهورية ما فتئ يولي اهتمامه الخاص بقطاع التعدين الأهلي وشبه الصناعي، باعتباره ركيزة اقتصادية هامة.

وأضاف بأن الرئيس يواصل، عبر المتابعة والإرشاد، تقديم الدعم الكامل للوكالة لتنظيم القطاع وتطويره وعصرنته.

محور البنية التحتية

من أجل تجسيد هذه الرؤية، عملت "معادن موريتانيا" على توفير بنية تحتية متكاملة لدعم نشاط المنقبين وتحسين ظروفهم المعيشية في مناطق التعدين.

تنظيم وتطوير قطاع التعدين

عملت "معادن موريتانيا" على وضع وتنفيذ خطة شاملة تتماشى مع رؤية فخامة رئيس الجمهورية، حيث ركزت على تنظيم القطاع بطريقة عقلانية وعصرية لضمان استغلال أمثل للموارد المعدنية وتعزيز نجاع وسلامة عمليات التعدين، كما وجهت الأنشطة التعدينية نحو التزام معايير بيئية واجتماعية تضمن استدامة القطاع في وسط طبيعي آمن.

الصحة والسلامة والبيئة

حرصاً على تطبيق أعلى معايير الصحة والسلامة وحماية البيئة في قطاع التعدين، نفذت "معادن موريتانيا" مجموعة من الإجراءات النوعية لضمان بيئة عمل آمنة ومستقرة.

وشملت هذه الجهود حملات توعوية واسعة في جميع مناطق التنقيب لترسيخ الالتزام بإجراءات السلامة والمحافظة على البيئة، وإنشاء مراكز معالجة حديثة بعيدة عن المناطق السكنية، إلى جانب ترحيل آلاف الأطنان من التربة المشبعة بالزئبق لحماية صحة السكان وسلامة المحيط البيئي.

البعد الاجتماعي

تم إنشاء صندوق اجتماعي خاص لدعم الحالات الإنسانية بمختلف تجلياتها المرتبطة بهذا القطاع، ومن أجل تعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من التحديات التي تواجه الناشطين في هذا المجال.

وفي إطار البعد الاجتماعي، قامت "معادن موريتانيا" بتعزيز التنمية المحلية في المناطق المحيطة بمواقع التعدين، حيث أبرمت اتفاقيات مع البلديات لتحسين الخدمات الأساسية في هذه المناطق.

الجانب الاقتصادي

تسهم "معادن موريتانيا" بشكل بارز في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يوفر قطاع التعدين الأهلي وشبه الصناعي فرص عمل متنوعة تتجاوز 200 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ويقدر عدد العاملين في القطاع بأكثر من 50 ألف متدخل، مما يجعله من بين القطاعات الأكثر استيعاباً للأيدي العاملة. وقد بلغ إنتاج الذهب بين عامي 2023 و2024 أكثر من خمسة أطنان، بقيمة تقديرية تبلغ حوالي 300 مليون دولار، أي ما يعادل نحو 112 مليار أوقية قديمة، مما ساهم في تعزيز مداخيل البنك المركزي من العملة الصعبة، وهو ما يساهم في دعم استقرار الاقتصاد الوطني وتنشيط الدورة الاقتصادية.

آفاق مستقبلية

تتطلع "معادن موريتانيا" إلى تحقيق النمو المستدام في قطاع التعدين الأهلي وشبه الصناعي، من خلال تبني الابتكار لرفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف. وتسعى الوكالة إلى استقطاب الخبرات والشراكات الدولية لتعزيز تنافسية القطاع وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ليبقى قطاع التعدين الأهلي رافعة اقتصادية محورية في تنمية البلاد.

وستواصل "معادن موريتانيا" مسيرتها نحو تحويل قطاع التعدين إلى محرك للتنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التزامها بالتطوير المستمر، وتبني الابتكار، وتفعيل دورها في التنمية المجتمعية، مما يجعل من الوكالة نموذجًا يحتذى به في تحويل الثروات الطبيعية إلى نشاط ينفع الناس ويمكث في الأرض.

الأمير سيد محمد ولد عبد الرحمن ولد اسويد أحمد لـ «مجلة الشعب»:

شاركنا في كتابة وثيقة الاستقلال وكان الحماس هو السمة الغالبة على جيلنا

حاوره: البراء ولد محمدن

في هذا العدد الخاص بعيد الاستقلال الوطني نسلط الضوء على مسيرة أحد رموز الاستقلال، الأمير سيد محمد ولد عبد الرحمن ولد اسويد أحمد، الذي ساهم ببصماته الواضحة في بناء موريتانيا منذ اللحظات الأولى لنيلها استقلالها عن الاستعمار الفرنسي.

وُلد الأمير سيد محمد عام 1937 في بلدة المجرية بولاية تكانت، تلك المنطقة التي تربعت بين صحراء مترامية الأطراف وواحات وادعة.

نشأ في أسرة عريقة، وتفتح وعيه على قيم متأصلة من العطاء والانتماء، حيث حفظ القرآن الكريم صغيرًا، وبدأ رحلته التعليمية الأولى في كنف مجتمع يعلي من قيم العلم ويحتفي بأخلاقه. هذا النشوء الراسخ شكل نقطة انطلاق أساسية لرؤية الأمير سيد محمد، التي تجسدت لاحقًا في مسيرته الطويلة نحو العلم وخدمة الوطن.

ومع اقتراب موريتانيا من تحقيق استقلالها برز الأمير سيد محمد، كشاب يدرك ما ينتظره من مسؤوليات جسام في المرحلة القادمة، ففي عام 1958 انخرط في برنامج تدريبي متخصص في الإدارة بفرنسا، ليصبح بذلك أحد أوائل الكوادر الوطنية التي تم إعدادها خصيصًا لقيادة مؤسسات الدولة المستقلة.

امتلك الأمير رؤى متجددة، وحسًا وطنيًا عميقًا، ومهارات أهلته للعب دور محوري في الإدارة وبناء الدولة الوليدة، ما جعل القيادة الموريتانية تضع ثقتها به ليكون من بين رواد مرحلة التأسيس.

وفي حديث خاص لـ «مجلة الشعب» استذكر الأمير سيد محمد، بتأثر عميق، أولى خطواته في الخدمة الوطنية، وخاصة عند تعيينه حاكمًا لمقاطعة تمبدغة عام 1960، وهي السنة التي شهدت إعلان استقلال موريتانيا.

يقول الأمير سيدي محمد: «كان ذلك التعيين نقطة تحول فارقة في حياتي، إذ أتاح لي فرصة المساهمة في بناء الدولة من الصفر، حيث كان عليّ أن أعمل بكل إخلاص وتفانٍ لإرساء قواعد الاستقرار والتنمية».

ومنذ ذلك الحين تدرج الأمير سيد محمد، في عدد من المناصب الهامة، حيث شغل منصب حاكم في النعمة، ثم مساعدًا لوالي الحوض الشرقي، قبل أن يُعيّن واليًا لولاية كُيدي ماغه، عام 1962.

كان يشرف على العديد من المشاريع التنموية والإصلاحات الإدارية، مُطبقًا رؤية قائمة على تعزيز الإدارة المحلية وتحقيق الاستقرار، مؤكداً أن تلك المرحلة قد شهدت دعمًا كبيرًا من الرئيس المختار ولد داداه، الذي كان يؤمن بضرورة تمكين الكوادر الوطنية ومنحها الصلاحيات اللازمة لإنجاز مهمتها.

وفي عام 1962، تم تعيين الأمير وزيرًا للنقل والبريد والمواصلات، ثم وزيرًا للتنمية الريفية في العام التالي، في مرحلة تميزت بتحديات كبيرة لتطوير البنية التحتية وبناء مؤسسات الدولة.

ورغم نجاحاته السياسية، كان الأمير يحنّ إلى العمل الإداري، إذ يجد فيه مجالًا لخدمة المواطنين عن قرب، فطلب العودة إلى الإدارة، ليشغل منصب والي لعصابة عام 1966 حتى عام 1968، حيث ترك بصمة مميزة في تلك المنطقة، مبديًا انضباطًا ملحوظًا وجدية في خدمة الأهالي وتلبية احتياجاتهم، وانتقل بعد ذلك ليصبح واليًا للحوض الغربي حتى عام 1972، حيث استطاع بفضل أسلوبه الميداني كسب محبة وتقدير المواطنين.

ولم تتوقف مسيرة الأمير سيد محمد، عند العمل الإداري المحلي، إذ كُلف بمهمة رسم الحدود بين موريتانيا ومالي، ما يعكس ثقة القيادة به وبقدرته على تعزيز علاقات الجوار.

هذه المهمة التاريخية كانت تجسد دور موريتانيا الجديد في الساحة الإقليمية، معتمدة على كفاءات وطنية صقلتها تجربة الاستقلال وسنوات التأسيس.

في حديثه، عن مرحلة جيل الاستقلال، يقول الأمير سيد محمد: «كان الحماس هو السمة الغالبة على جيلنا، فقد شاركنا في كتابة وثيقة الاستقلال بتاريخ 28 نوفمبر 1960، تلك اللحظة التي مثلت لنا رمزًا لنضال طويل من أجل الكرامة والحرية». لقد كانت هذه الوثيقة تجسد آمال جيل عاش مرحلة النضال ضد الاستعمار، وأدرك قيمة الحرية التي كانت تنبض في قلب كل موريتاني.

وبالإضافة إلى أدواره الإدارية، مثّل الأمير سيد محمد موريتانيا في الخارج،

حيث شغل مناصب دبلوماسية مهمة كسفير في كل من باريس ودكار والرباط، بين عامي 1972 و1978، حيث عمل على تعزيز علاقات موريتانيا الإقليمية والدولية. ولم يقتصر نشاطه على هذه العواصم، بل أشرف أيضًا على القنصليات الموريتانية في دول أفريقية عدة، ليكون بذلك همزة وصل قوية بين موريتانيا والدول الشقيقة.

وفي مايو 1978، تم تعيينه مديرًا للشؤون السياسية بوزارة الخارجية، ثم واليًا لنواكشوط، حيث واجه تحديات إدارة العاصمة.

بعدها، عُين مستشارًا برئاسة الجمهورية حتى عام 1989، وهي مرحلة أتاحت له المساهمة في رسم سياسات الدولة ومتابعة شؤونها من موقع استراتيجي، حتى استحق التقاعد بعد مسيرة مليئة بالعطاء. لكنه لم يبتعد عن خدمة الوطن، فعُين رئيسًا لمجلس إدارة ميناء الصداقة بنواكشوط، ثم انتخب شيخًا عن مقاطعة المجرية حتى عام 2000، ليواصل بذلك مسيرته في خدمة مجتمعه وأبناء وطنه.

ويعد الأمير سيد محمد ولد عبد الرحمن ولد اسويد أحمد، رمزًا من رموز جيل الاستقلال، الذين قدموا كل ما لديهم لإرساء دعائم الدولة الموريتانية الحديثة، تاركًا إرثًا من الإنجازات التي سيظل صداها مخلدًا في الذاكرة الوطنية، باعتباره نموذجًا يُحتذى به في الوطنية والإخلاص والتفاني في خدمة وطنه وشعبه.

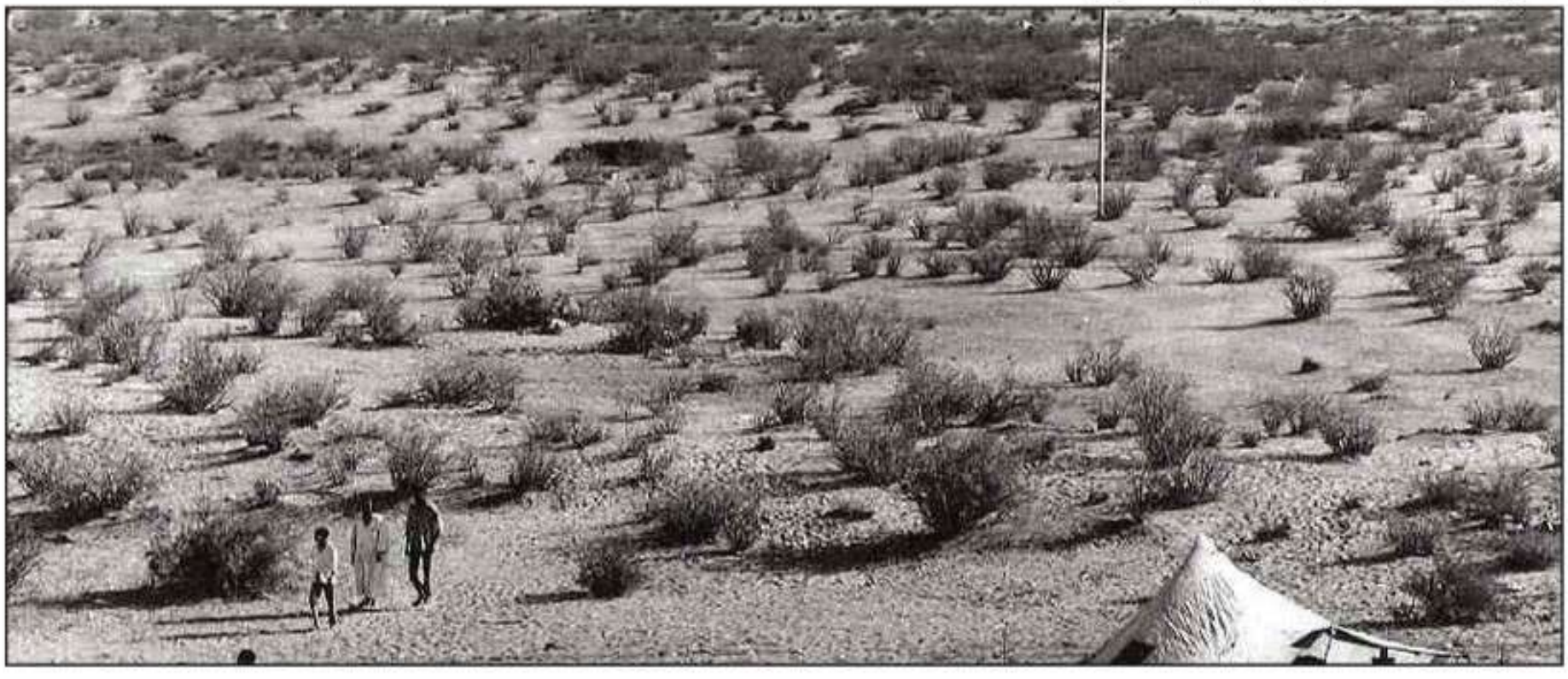

الأستاذ الفنان الحضرمي ولد الميداح لـ «مجلة الشعب»:

عام 1965 فتح مبنى الجمعية الوطنية أمام الفنانين لعرض إنتاجهم

حاورته: آمنة بنت سيدي يعرف

بعد فترة من الاستعمار الفرنسي دامت عقودا من الزمن نالت البلاد استقلالها نهاية عام 1960 وبدأت نشأة الدولة الموريتانية كدولة مستقلة ذات سيادة.

فترة شهدت الكثير من الأحداث شكلت جانبا من التاريخ الموريتاني، وكان الأستاذ الفنان الحضرمي ولد الميداح، ممن واكبها وشهد جوانب منها، التقيناه في «مجلة الشعب» وكان لنا معه حديث استهله، بحدث الاستقلال ونقل عمل الحكومة من سينلوي «اندر» إلى انواكشوط، حيث قال: «الاستقلال مرحلة مهمة لجميع الشعوب لأنه تحرر من الاستعمار وما يترتب عليه من تداعيات مزعجة وغير مريحة لأي شعب، وللحديث عن ما شهدناه في تلك الفترة أو للشهادة على تلك الفترة نبدأ بدخولنا للعاصمة نواكشوط عام 1958 مع بداية انطلاق الحركات السياسية آن ذاك مثل حزب النهضة والحزب الاشتراكي وحزب الشعب بقيادة الرئيس المرحوم المختار ولد داداه.

ليست هناك أحداث بالتحديد أذكرها حول الموضوع أكثر من أن الشعب كان يعيش حالة من الحماس والأمل في أغلبه رغم ان هناك فئة معتبرة تستبعد إمكانية الاستقلال عن فرنسا، وكان المتحمسون لأمل الاستقلال في تلك الفترة يرددون نشيد النهضة آنذاك الذي يقول:

هذا آخر نومنا بلادنا تشتكي .. وهو من كلمات الشاعر محمد الأمين الشيخ ماء العينين اشبيه.

وبعد حدث الاستقلال وما واكبه من احتفال وحماس، بدأت العاصمة مع بواكير تأسيس الدولة، تبرز بعض بوادر المدنية مثل تعبيد الشوارع ودخول السيارات، حيث كانت في العاصمة قبلها سيارات لدى شركة فرنسية لنقل التجارة والمحروقات وغيرها وسيارات خاصه لدى أشخاص محدودين.

أما بعد الاستقلال ونقل عمل الحكومة من مدينة اندر، إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط، فقد دخلت السيارة الفرنسية «أبيجو» والتي كانت هي أول ماركة تتجول في شوارع العاصمة، مثل 403 و404 و504 وبدأ بعدها توافد السيارات حيث أصبح اقتناؤها ممكنا.

فدخلت سيارة دي شفو، من صناعة شركة سيت رويين إلى السوق الموريتاني وانتشرت وكان سعرها آن ذاك 20 ألف أوقية».

وعن مواكبة الفنان والفن للاستقلال، يقول الأستاذ الحضرمي: «كان أول فنان يسجل صوته على أمواج الإذاعة هو الفنان الكبير المرحوم سيداتي ولد آب، عام 1957، حيث كان الفنانون آنذاك يتحفظون من التسجيل للإذاعة باعتبارها شأنا مستحدثا ويجهلون عواقب تسجيل إنتاجهم على أمواجه، كما أن بعضهم كان مقيدا بالانتماء السياسي للأحزاب الناشطة آنذاك.

وبعد قيام الدولة تدرج الوعي لديهم بالإنتاج الإذاعي والإقبال عليه بتلحين الأناشيد والأغاني التوعوية والحماسية وغيرها من الإنتاج الفني الإعلامي، حيث لم يكن متوفرا من وسائل الإعلام آن ذاك سوى الإذاعة.

ومع بداية نشأة الدولة بدأ البحث عن الأغنية الموريتانية، وكانت أول خطوة في ذلك المسار فتح مكان لعرض الفن في الفترة ما بين 1964 و1965 حيث فتح أمام الفنانين مبنى الجمعية الوطنية لعرض إنتاجهم قبل تشييد دار للشباب والتي كانت أول معرض للفن حيث كانت مسرحا لعرض الأغنية الموريتانية.

ومن المؤسف بالمناسبة أنه ورغم مواكبة الفنان والفن لنشأة الدولة واستقلالها وتطورها لا يوجد حتى اللحظة معهد للموسيقى والفن الموريتاني، وهو أمر له دور في بوادر اندثار الآلات الموسيقية التقليدية لعدم وجود من يعرف العزف عليها».

أما عن الأعمال الفنية التي واكبت الاستقلال، يقول محدثنا: «أوان حدث الاستقلال لم يكن هناك نشيد خاص به لكن هناك أغاني واكبت الفترة من كلمات أحمدو ولد أحميد، مثل «يا موريتان أعليك أمبارك لستقلال» و"موريتانيا يا بيلادي" وكان أول من غناها المرحوم سيمالي ولد همد فال، وبعد ذلك في غينيا أوان إنشاء فرقة الجوق الوطني تم دمج الأغنيتين وغنت بها الفرقة وكذلك غنت بها الفنانة القديرة ديمي بنت آب.

وانتشرت بعد ذلك الأغاني والفرق الشعبية مع انطلاق حركة الكادحين، حيث أصبحت لكل ولاية فرقتها وأغانيها التي تنطق بثقافتها، منها مثلا « يالشعب انت أمالك بي متن التيليت» والتي جاءت تحريفا للأغنية «يالطير انت امالك بي تكنكليت»، وغير ذلك».

وبخصوص الحضور الدبلوماسي للبلاد بداية نشأة الدولة، يقول الأستاذ الحضرمي ولد الميداح: «موريتانيا رغم ضعفها ومحدودية إمكانياتها آن ذاك، قادت إفريقيا فترة طويلة، وعملت على تحرير الدول الإفريقية التي ظلت تحت قبضة المستعمر حتى 1972 و1973 مثل الموزنبيق وغينا بيسا وجنوب إفريقيا وإرتيريا وزمبابوي «روديزيا» سابقا، فهذه الدول يرجع الفضل في تحريرها لجهود المرحوم المختار ولد داداه فترة رئاسته للاتحاد الإفريقي، حيث عمل على فرض الاتحاد الإفريقي على العالم والإعلام به وبوجوده، وبعد طرد المستعمر الفرنسي من إفريقيا عمل المختار، على دعم القضية الفلسطينية عن طريق طرد جميع سفارات العدو الإسرائيلي من الدول الإفريقية، وهذه أحداث دبلوماسية تعتبر فخرا للبلاد إلى اليوم».

وفيما يتعلق بالوعي السياسي الذي واكب الاستقلال ونشأة الدولة الموريتانية، يقول الأستاذ الحضرمي: «في فترة الاستقلال وإنشاء الدولة، شهد الشعب وعيا سياسيا منقطع النظير، فرغم أن العاصمة ضمت وافدين من مختلف الولايات وكانت جامعة لهم، شهدت العلاقة بينهم آن ذاك انفتاحا متبادلا وتكافلا إجابيا، حيث كان الشباب في تلك الفترة يقوم بالخدمة العامة على حساب مشاغله الشخصية، فترى الشباب يترك عمله ودراسته للقيام بالسقاية العامة من الآبار عبر توفير الماء للجميع.

وكانت البلاد بداية النشأة تحمل هموما من أبرزها وأهمها التسيير الفرنسي لشركة مناجم الحديد بموريتانيا «مي أفارما» التي كانت نسبة 95% من أرباحها تذهب إلى فرنسا وتبقى للبلاد 5% فقط من هذه الأرباح، بالإضافة للرغبة بالاستقلال من التبعية النقدية التي خلقت تحكما اقتصاديا.

وفي الفترة ما بين 1973 و1974 عاشت البلاد أكبر وأهم الأحداث حيث تم تأميم شركة «مي أفارما» وتم إنشاء عملة مستقلة، وتكمن أهمية هذه الخطوات في ما تمثله من دور في توفير الاستقلال والسيادة الاقتصاديين.

بعد هذه الخطوة أصبحت موريتانيا هي الدولة الوحيدة في غرب إفريقيا التي تصدر أكثر مما تستورد».

الأستاذ بُداه ولد الكوار لـ مجلة الشعب:

وسائل النقل في العاصمة قبل الاستقلال كانت تقتصر على سيارة عند الحاكم «كومـــانده» وشاحنـــــة للأشغـــــال

حاوره: باركلل ولد داداه

الوجيه والسياسي والشخصية الثقافية المميزة، الأستاذ بداه ولد الكوار، ولد وعاش غير بعيد من نواكشوط، لذلك كان من أوائل القادمين إلى العاصمة الفتية قبل استقلال البلاد بخمس سنوات، وعايش الاستقلال والعاصمة وهي تحبو في مهدها وتكبر وتتألق.

التقيناه في «مجلة الشعب» وكان لنا معه حديث، تناول فيه النشأة الأولى لمدينة نواكشوط والتحديات التي واجهتها المدينة مع بداية إرهاصات البداية.

فعن نشأة نواكشوط والظروف التي جرت فيها وكيف تم اختيارها عاصمة للبلاد وأبرز الأحداث التي واكبت نشأتها، يقول الأستاذ بُداه، إنه قدم إلى نواكشوط سنة 1955، ودخل المدرسة الابتدائية في أول مؤسسة تعليمية نظامية عرفتها العاصمة، موضحا أن نشأة نواكشوط أو بداية إعماره كانت مع بناء افرير جانه، لأول ثكنة عسكرية فرنسية في البلاد، وكان ذلك سنة 1903، كما قام ببناء سكن قرب الثكنة ما زالت بقايا أطلاله متناثرة بالقرب من مبنى شركة SNDE الحالي، ومنذ ذلك التاريخ- يقول الأستاذ بداه- بدأ النزوح إلى المدينة يتنامى شيئا فشيئا و بدأت العاصمة الفتية تستقبل الوافدين خاصة من الولايات المحاذية لها، ولم تكن نواكشوط أيام قدوم محدثنا إليها أكثر من قرية صغيرة بها القليل من البنايات.

ويقول الأستاذ بداه: «من البناياتِ الحكومية التي أتذكرها أيام قدومي إلى العاصمة مجمعا حكوميا، في منطقة «حبس بيله» ويشمل المجمعُ مكتبا للحاكم، ويقع في المنطقة التي يوجد بها مستشفى الأمومة والطفولة حاليا، غير بعيد من مقر الوكالة الموريتانية للأنباء، وكان بجانب المجمع شركة نقل تسمى «لاكوم» وكانت هذه الشركة تتولى نقل المواطنين والبضائع من وإلى نواكشوط، ومن بين تلك البنايات مقر للحرس الوطني ومستوصف أسّس بمحاذاتهِ أول قسم دراسي، وكذلك دار صغيرة للضيافة يطلقون عليها اسم GÎTE D'éTAPE كانت مخصصة لإقامة الفرنسيين في منطقة المطار القديم حاليا، وكانت تمثل نقطة الالتقاء بين الطريق المؤدية لروصو والطرق الأخرى المتفرعة إلى مناطق البلاد الأخرى».

وعن سبب اختيار مكان العاصمة يعتقد الأستاذ بداه أن الجماعة التي أشرفت على الإرهاصات الأولى للاستقلال الداخلي، ارتأت أن يكون للعاصمة منفذٌ على البحر، وربما كان ذلك هو العامل الأساسي لاختيار المكان.

وكان وضع الحجر الأساسي لنواكشوط في يوم 5 مارس من عام 1958 بالقربِ من مكان القصر الرئاسي حاليا، بحضور الرئيس المؤسس المختار ولد داداه، والرئيس الفرنسي الجنرال ديكول، وقد تميز وضع الحجر الأساس لنواكشوط، بتنظيم حفل كبير نُصبت فيه الخيام بكل أشكالها وتوسطتها خيمة من الصوف كبيرة جدا، وتوافد إليه الكثير من المواطنين.

وتقرر إنشاء نواكشوط على الكثيب الممتد من سفارة فرنسا حاليا باتجاه مسجد بن عباس شرقا، ومن مسجد المغرب جنوبا إلى مقر القصر الرئاسي شمالا، أما المناطق المنخفضة فلم يعول عليها كثيرا في تأسيس العاصمة الفتية خاصة بعد غمر المياه لها في «سيل لكوارب» قبل ذلك بأعوام.

ونشأت العاصمة في صحراء قاحلة تفتقر للمياه الجوفية الصالحة، للشرب، يضيف الأستاذ بداه، وتعاني نقصا حادا في مياه الأمطار، وبدأت المدينة تتطور رويدا رويدا، وتم بناء المنشآت الحكومية، كبناية ابلوكات ومجمع سكني بالقرب من دار الثقافة.

وكان أول قسم دراسي تم بناؤه عام 1957 حيث كان نواة للمدرسة رقم واحد، وبمحاذاته تم إنشاء مستوصف لكصر القديم المعروف بـ «طب الحاج»، وتمت بعيد ذلك إضافة قسم دراسي آخر وأنشئ للقسمين عنبر، (سوق لكصر حاليا)، وكان يفصل بين القسمين حاجز من «حصير أزران»..، وأتذكر- يضيف الأستاذ بداه- أنني شاركت في مسابقة دخول السنة الأولى إعدادية رفقة زملائي في أحد القسمين المذكورين آنفا.

وبخصوص «سيل لكوارب» الذي سبق تأسيس العاصمة بسنوات وماذا حدث فيه، يقول الأستاذ بداه ولد الكوار: «حدثت كارثة سيل لكوارب المعروفة سنة 1951، وتدفق السيل من روصو (لكوارب) جنوبا حتى شمال نواكشوط، ولا أذكر أنه كانت هنالك خسائر بشرية أما عن جرف المياه للأعرشة والمساكن الهشة في آفطوط فحدث ولا حرج، وكان «عام سيل لكوارب» عام خير وبركة في البلاد كثرت فيه المراعي الخصبة وخف فيه الانتجاع في الأماكن البعيدة، وقد غمر سيل لكوارب منطقة آفطوط بالكامل.. وعلى ذكر منطقة آفطوط فقد حدثني أحد الشيوخ عن طائرة فرنسية هبط بها الملاح حوالي سنة 1920 على سبخة من سباخ آفطوط ظنا منه أنه يهبط بها على مدرج مطار، وقد تم تخليص الطائرة التي غاصت في الوحل بعد لأي عن طريق الاستنجاد بطائرة أخرى وبمساعدة رجال من المنطقة أرسلهم حاكم المذرذرة آنذاك».

وعن بناء أول مستوصف في العاصمة، وكيف كان الطاقم الطبي فيه، بالإضافة إلى سوق المواشي والملعب وغير ذلك من المرافق المدنية في العاصمة الفتية، يقول الاستاذ بداه: «أول نقطة صحية كان جزءً من طب الحاج حاليا في لكصر، وقد بدأت النقطة الصحية بموريتانيا في العمل سنة 1956 على ما أعتقد. وكان أول طبيب في هذه النقطة طبيبا لم أعد أذكر اسمه، رغم أنني زرته آنذاك مراتٍ عدة لتلقي حقن لم أعد أذكر طبيعتها، ثم بعد ذلك تم إنشاء مستوصف موزي بالقرب من مركز البريد حاليا، وكان أول سوق للمواشي بالقرب من المدرسة رقم 2 بلكصر، وبعد ذلك أنشئ سوق آخر لبيع المواشي غرب منزل اشريف ولد عبد الله، في ساحة كانت مخصصة للرماية سابقا، أما أول ملعب لكرة القدم في العاصمة فكان يبعد مائتي متر شمال المدرسة رقم 1 بلكصر، وكان ثاني ملعب في العاصمة هو ملعب لكصر حاليا».

وعن مصادر المياه الصالحة للشرب التي ستزود العاصمة بالماء، يقول الأستاذ بداه: «فيما يخص التزود بمياه الشرب فقد كان السكان في العاصمة يعتمدون على حفر آبار قصيرة في منازلهم وسرعان ما ترتفع نسبة الملوحة في المياه ليبادروا بحفر آبار أخرى من جديد وهكذا..

وعند هطول الأمطار يقوم السكان بتجميع المياه، فعلى سبيل المثال كان الفرنسيون في بداية نشأة العاصمة يتخذون من المنطقة المحاذية لمركز الأمومة والطفولة حاليا نقطة تجميع لمياه الأمطار وتحتفظ المنطقة المذكورة بفضل انخفاضها وطبيعة تربتها بمخزون من المياه الصالحة للشرب يكفي لتغطية حاجيات ساكنة العاصمة بقية أشهر السنة.

وفي عام «البوته» 1956-1957، تهاطلت أمطار غزيرة على مدينة نواكشوط استمرت لعدة أيام وحاصرت المياه المباني، وأرغمت ساكنة المدينة الناشئة على النزوح إلى ضواحيها ونصبِ خيامهم فوق الكثبان الرملية بمحاذاة دار اشريف ولد عبد الله حاليا، وكان سكان نواكشوط يعتمدون في تغذيتهم في الغالب على الأسماك القادمة من منطقة إيمراكن».

وعن سؤال عن التعليم النظامي وكيف كان ومدى الإقبال عليه أيام تأسيس العاصمة، يقول الأستاذ بداه: «بالنسبة للتعليم في فترته الأولى أيام وجود المستعمر في البلاد كان فرنسيا في الغالب، ولم تكن اللغة العربية تحظى في المقرر الدراسي إلا بساعات قليلة، ولم يكن التلاميذ يعيرونها أهمية كبيرة، أما في الفترة الثانية بعيد الاستقلال، فقد بدأ الاهتمام تدريجيا باللغة العربية وإدراجها في المناهج التعليمية ليبدأ التعريب يزداد شيئا فشيئا.

وأتذكر من زملاء الدراسة السياسي البارز محمد يحظيه ولد الحسن، ومن الرفاق الذين تجاوزوا معي امتحان دخول السنة الأولى إعدادية امربيه ربو ولد أبو مدينه، وإبراهيم ولد ابيهي، وباب ولد سيدي، وغيرهم، وقد توجه الجميع من نواكشوط واترارزه إلى إعدادية حديثة تم إنشاؤها آنذاك في أطار، وأذكر أن إعلان الاستقلال 1960 تزامن مع وجودنا بالإعدادية المذكورة».

وبخصوص أول سوق تجاري في العاصمة، يقول الأستاذ بداه: «كان سوق لكصر هو أول سوق تجاري في نواكشوط، حيث كانت توجد حوانيت في لكصر قبل الاستقلال لتصبح هذه الحوانيت لاحقا نواة لأول سوق تجاري في العاصمة».

أما عن وسائل النقل في العاصمة في تلك الفترة، فيوضح محدثنا: «لم تكن هنالك وسائل نقل حضري تذكر داخل العاصمة قبل الاستقلال، حيث كانت تقتصر على سيارة عند الحاكم «كوماندة» وشاحنة للأشغال العامة، وبعد ذلك ظهرت وسائل النقل تدريجيا مع ظهور سيارة الأجرة رينو4، التي كانت تؤجر بخمس أواق بين مقاطعتي لكصر وكابيتال، وقد ساعدت رينو4 نسبيا في حل مشكلة تنقل الأشخاص والبضائع داخل العاصمة، رغم أنها لم تكن متوفرة لا بالأعداد الكافية ولا على مدار الساعة .وكان النقل إلى المدن الداخلية يعتمد على وسائله الخاصة كالشاحنات الكبيرة، وكذلك الشاحنات الصغيرة من نوع CAMIONNETTES وابيجو 504 لاحقا.

أما النقل الجوي فقد أنشئ المطار القديم وكانت موريتانيا تمتلك طائرات من نوع ديسي 4 وديسي 3.

ومن الطريف أن الطائرة كانت تحتاج لدفع أشخاص ليبلغ المحرك السرعة الكافية للإقلاع بها.

وبالرغم من ذلك فقد ساعدت قدر المستطاع في نقل الأشخاص بين العاصمة والمدن الداخلية.

تهنئة

بمناسبة الذكرى64 لعيد الاستقلال الوطني يتقدم رئيس وعمال **اللجنة الوطنية للمحروقات** بأحر التهاني لفخامة الرئيس السيد **محمد ولد الشيخ الغزواني** ولكافة الشعب الموريتاني بهذه المناسبة السعيدة.

بمناسبة الذكرى 64 للاستقلال الوطني يتمنى المدير العام وعمال شركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (NASR) عيدا سعيدا لفخامة رئيس الجمهورية السيد **محمد ولد الشيخ الغزواني** ولكافة الشعب الموريتاني المزيد من التقدم والازدهار في مناخ من السلم والاستقرار.

الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك

لقد تم تأسيس الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بموجب المرسوم رقم 84/130 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1984م. وتتولى الشركة تسويق وتصدير المنتجات البحرية المجمدة المصطادة في المياه الموريتانية والخاضعة لإلزامية التفريغ في الموانئ الوطنية، بالإضافة الى دقيق وزيوت الأسماك وكذلك أسماك السطح الصغيرة وذلك بموجب المرسوم رقم 2017/027 الصادر بتاريخ 2017/03/6 والمتعلق بتسويق المنتجات البحرية الموجهة للتصدير والمعدل بالمرسوم رقم 2019/73.

وطبقا للقوانين المنظمة لقطاع الصيد تعنى الشركة ب:

- تسويق وتصدير المنتجات البحرية.
- تثمين وترقية المنتج وتحديد المنشأ ووسيلة الإنتاج
- ارجاع عائد الصادرات من العملات الصعبة
- جباية (تحصيل) الحقوق والرسوم المتعلقة بصيد وتصدير الأسماك

مشروع عصرنة وتوسعة ميناء الصيد التقليدي بنواذيبو:

يهدف هذا المشروع الحيوي والممول من طرف التعاون الألماني KFW إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية لمنشآت البنية التحتية المينائية والرفع من مستوى أدائها خدمة لرفاهية رواد الميناء، ودعم القدرة التنافسية لمنتجات الصيد التقليدي عن طريق توفير سوق مغذي لدول المجاورة وفتح آفاق جديدة تسويق المنتج وزيادة الأراضي المخصصة للاستثمارات وستبدأ الأشغال في هذا المشروع في شهر أغسطس بعد نهاية المناقصة التي أطلقتها سلطة منطقة نواذيبو الحرة

أهم مكونات هذا المشروع:

500 مخزن للصيادين التقليديين:

سيتم بناء 500 مخزن لصالح الصيادين التقليديين من أجل استغلالها ووضع أدواتهم وحاجياتهم الازمة للصيد داخلها وتخزينها داخل هذه المخازن خاصة في ظل الطلبات لمتزايدة من الصيادين لحيازة قطع أرضية خاصة بهم.

سوق جديد للسمك بمعايير دولية:

يعتبر هذا السوق طفرة نوعية في شبه المنطقة حيث سيمكن الصياد التقليدي من بيع بضاعته عبر المزاد العلني من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة بحيث سيتحكم الصياد بتحديد السعر دون منافسة ويضم هذا السوق العالمي مخازن ضخمة للتبريد لحفظ المنتوج داخلها.

جدار لتأمين الميناء:

إنشاء سور بطول الحيز الجغرافي للميناء من أجل حمايته وتأمين مستخدميه.

التمويل:

المبلغ الإجمالي:
15 مليون أورو

13 مليون أورو
مقدمة من الممول الألماني

2 مليون أورو
مساهمة من الدولة الموريتانية عبر مؤسسة ميناء دفين الدولة

تحديث وتوسعة شبكة الصرف الصحي:

يشكل الصرف الصحي داخل الميناء مشكلا حقيقيا نتيجة لتوسع الميناء والضغط المتزايد على شبكة الصرف الصحي الخاصة به من طرف الشركات الخاصة المتواجدة داخل حيزه الجغرافي.
وتدخل مكونة توسعة الصرف الصحي للميناء ضمن مكونات مشروع توسعته وعصرنته من أجل التغلب على مشكل الضغط المتزايد والعمل على توسعتها وتهيئتها بشكل مريح لجميع المستخدمين

شبكة طرق معبدة بطول 7 كلم:

سيتم تعبيد جميع الطرق والمحاور الرئيسية داخل الميناء وإنشاء طرق فرعية لتفادي الازدحام داخل الميناء بطول 7 كلم

موبيتل
شبكة في خدمة الوطن
نحتفل معا بعيد استقلالنا المجيد
Moov-Mauritel.mr

في ذكرى الاستقلال.. معـــــارك وأبطال

إعداد: محمد بن سيد أحماد

شكل دخول المحتل الفرنسي إلى الأراضي الموريتانية منعطفا تاريخيا في حياة أهل هذه الأرض، فما كاد هذا الغازي يضع أقدامه حتى تولد لدى كل المواطنين إحساس عارم بضرورة مجابهته وتوجيه أفواه البنادق إليه بعد أن ظلت لفترة طويلة تستخدم ضد الإخوة والأشقاء، إذ كانت القبائل متناحرة في ما بينها، وهذه الفائدة هي التي تفطن إليها البعض، فأفتى بقبول دخول الفرنسيين الذين ولد قدومهم ردة فعل عنيفة أحستهم أنهم مقدمون على مغامرة لم يضعوا في الحسبان ما نجم عنها،

فقد جوبهوا بمقاومة تميزت بالشجاعة واختيار الأهداف، حيث تمكن أبطالها من القضاء على الكثير من قادة المحتل بمن فيهم القائد العام اكزافيي كبولاني، وماكماهون، نجل الرئيس الفرنسي.

ولا يمكن الحديث عن الاستقلال دون أن نشيد بأولئك الذين دفعوا النفوس والمال وعصموا الذاكرة الثقافية من التغريب، فكانوا سببا من أقوى الأسباب التي رفعت راية الجمهورية الإسلامية الموريتانية، من خلال معارك وأيام ستظل ويظل أصحابها حاضرين في ذاكرة التاريخ.

وقد غطت تلك المعارك كافة الحيز الجغرافي المعروف بموريتانيا، واستمرت قرابة أربعين سنة فكان عددها كثيرا، إلى درجة أن المختصين لم يستطيعوا حصرها بدقة، ونأخذ نماذج منها مراعين اختلاف المناطق، لنؤكد على أن الجميع شاركوا في تلك المقاومة.

1 - معركة النيملان:

وقد شبه البعض هذه المعركة بغزوة بدر الكبرى للتطابق في الزمان وجغرافية المكان وطبيعة المتحاربين، وقد تم الإعداد الجيد لهذه المعركة وذلك عائد إلى الروح التي انبعثت في المقاومة من جراء مقتل كبولاني، فتداعى نقباء الموريتانيين من كل حدب وصوب واجتمعوا تقريبا لأول مرة تحت راية واحدة وكان عدد جيشهم حوالي سبعمائة رجل.

ولما كانوا على مشارف النيملان أرسلوا رسالة إنذار إلى الحاكم الفرنسي يطلبون منه الخروج من تجكجة ومن سائر بلاد المسلمين التي احتلها، وحين وصلته الرسالة غضب وأرسل في التو وحدة عسكرية بقيادة ضابطين هما: فانصاه واندريو، وتضم ستين من الرماة وثلاثين من القوم إضافة إلى ضابطي صف فرنسيين، واتجهت ليلا إلى النيملان لمباغتة جيش المقاومة.

إلا أن الشيخ بن عبد الله بن محم عاشور، فوت ذلك حيث طفق يعدو لإعلام المجاهدين، وأخبر عثمان بن

بكار بن اسويد أحمد، الذي أخبر بقية الجيش فتوزعوا بين ثلاث جبهات: العدوة الغربية، والعدوة الشرقية، ووسط الوادي.

وعند الساعة الثامنة من صبيحة السابع عشر من رمضان سنة (1324للهجرة) الموافق (25اكتوبر1906) التقى الجيشان، وبعد ساعات من القتال الشرس سكت المدفع الرشاش (بوتاسارت) وبدأ جيش العدو في التقهقر والاحتماء بالصخور، ففاجأه المدد الذي كان يقوده محمد المختار بن الحامد الذي تمكن من حسم المعركة، وكانت النتائج موجعة للمحتلين فقد قتل الضباط وضباط الصف، ولم يبق

إلا عدد قليل من عناصر المفرزة، وحاصر المجاهدون القلعة مدة خمسة وعشرين يوما.

أما أبطال المقاومة فقد استشهد منهم حوالي ثمانين شهيدا، لا يمكن حصرهم مثلما لا يمكن حصر من شارك فيها في هذه العجالة.

وقد تميزت هذه المعركة بمشاركة النساء فقد استشهدت فيها النقرة بنت لحجور، واللافت أن أغلب شهدائها ما تزال أسماؤهم منقوشة على أضرحتهم في ميدان المعركة.

2 - معركة لقويشيش:

وقعت هذه المعركة يوم السابع والعشرين نوفمبر1908وشارك فيها عدد من المقاومين من بينهم الأمير أحمد بن الديد وهو قائدها إضافة إلى إسلمو بن إبراهيم اخليل، وأحمد بن سيدي ميله، ومحمد مولود بن سيد أحمد بن بوبكر سيرة، وسيدي بن سيد أحمد، ومحمد بن احميده، واعل بن ابراهيم فال، والمختار بن محمد بونا بن عليه ...وآخرون.

وقد خطب ولد الديد في القوم قائلا: إن العدو قد أحاط بكم من ثلاث جهات الشرق الشمال الجنوب ولم يبق لديكم إلا جهة البحر ولا ملجأ فيه لمن أراد الفرار... وبدأت المعركة بطلب الأمير من الجميع أن يختبئوا حتى يكون العدو في مرماهم، ففعلوا بعد أن جربت جماعة رفض الطلب فكانت النتائج موجعة، وحين اقترب الجنود الفرنسيون منهم انقضوا عليهم واحتدم القتال بين الفئتين وماهي إلا ساعات حتى انجلت المعركة عن نصر باهر للمجاهدين، حيث قتل قائد الحامية الفرنسية، بالإضافة إلى خمسين بين الجنود المستعمرين والمجندين الآخرين، وغنم المجاهدون جميع ما كان عند الكتيبة من الخيل وخمس عشر بندقية.

أما خسائر المجاهدين فأربعة شهداء هم: سيدي بن سيدي أحمد، وأحمد بن أحمد بوها، الملقب اكريفيت، وحميدة بن عبد الله، ومحمد بن أحمد شار.

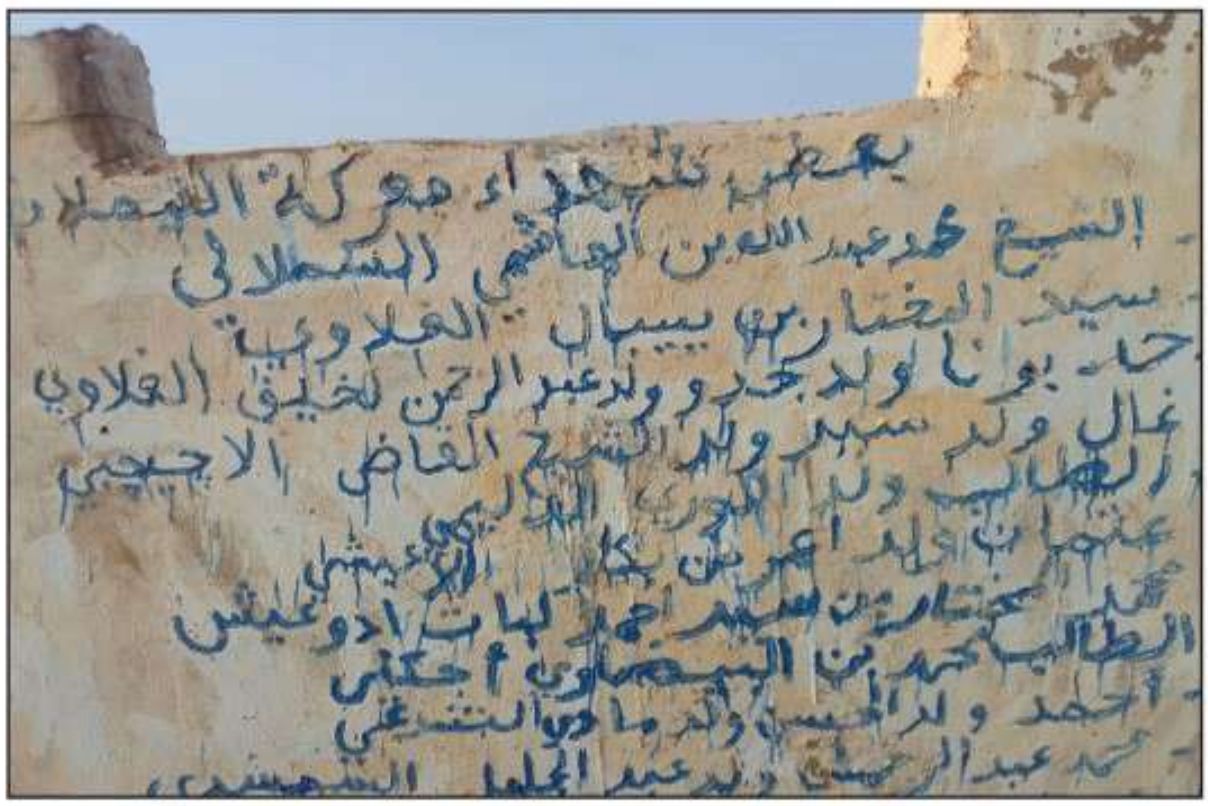

3 - معركة وديان الخروب:

وتعد من أواخر معارك المقاومة، وكانت ردة فعل على ما قام به الأمير سيد أحمد بن أحمد بن عيده من كفاح ضد المستعمر، إذ سجل قبل ذلك بطولات رائعة، وأسره العدو عندما جرح في معركة تيشيت، ولولا أحد المجندين ممن تختبئ فيهم الروح الوطنية وهو سيد أحمد بن كنك لقتل.

وبعد فترة من الأسر في اندر ظن الغزاة أن ذلك سيؤثر في قناعة الأمير فأطلقوا سراحه، وما كاد يصل حدود إمارته حتى بدأ سلسلة من المواجهات الشيء الذي دفع المحتلين لملاحقته بهدف القبض عليه وتغريبه، وفهم الأمير نياتهم فكان يقتل كل من يكلف بتلك المهمة، إلى أن فاجأته قوة في وديان الخروب، أظهر أمامها شجاعة نادرة، إلا أنها تمكنت من القضاء عليه سنة1932م.

4 - معركة أغسرمت:

في ليلة الثامن والعشرين إبريل سنة:1909م بات المجاهدون يسامرون النجوم حتى الهزيع الأخير من الليل، وبعد أن خفتت الأصوات وسكنت الحركات اقترب المجاهدون من المعسكر الفرنسي في موضع أغسرمت، فصاروا منه على بعد نصف ميل، حيث أناخوا جمالهم وعقلوها، ثم ساروا متتابعين في نسق تام حتى وصلوا باب المعسكر، فوجدوا الحراس قد مالت أعناقهم من غلبة النعاس، وما شعر الحراس إلا وأيدي المجاهدين قد أحاطت برقابهم خنقا، فأطلق أحدهم رصاصة وهو في آخر رمق، فأيقظت الرصاصة عناصر المعسكر الذين كانوا يغطون في نوم عميق، فانجفل الجنود في فوضى عارمة، ولعلع صوت الرصاص قاطعا هدوء الليل، وارتفع الصراخ في نواحي المخيم، واستيقظ قائد المعسكر النقيب بابلون محاولا إعادة ترتيب الجنود الذين استطارت قلوبهم وبلغت الحناجر من الذعر، إلا أن بابلون وكان من الشجاعة بمكان لم يلبث أن لقي مصرعه برصاصة أطلقها عليه أحد المجاهدين من قرب، والراجح أن الذي قتله هو محمد يحيى بن سيد عبد الله، الذي استشهد في تلك اللحظة، وذكر البعض أن الذي قتله هو الأمير سيد أحمد بن أحمد بن عيده، والواقع أن الأمير كان آنذاك في تورين ينازل القوات الفرنسية وسيلتحق بعيد ذلك بمعركة اكصير الطرشان.

كان لمقتل النقيب بابلون أكبر الأثر في صفوف قواته، حيث دبت فيهم روح الهزيمة وتمت إبادة أكثرهم من غير مقاومة.

هذه نماذج محدودة من بعض المعارك التي سطرها أبطال مقاومتنا الأشاوس الذين لولا دماؤهم الزكية لماكنا اليوم نحتفل بعيد استقلالنا الوطني المجيد.

كلمات متقاطعة

إعداد: صفية بنت فتى

أفقيـــا:

1 – قاتل كبولاني وأحد مهندسي الاستقلال (إحدى الصور).
2 – عملة اليابان، أليف، أداة جزم ، لفظ يطلقه اليابانيون على القصص المصورة.
3 – متلازمة.....، نصف أعطت، «وَلَمَّا .....مَاءَ مَدْيَنَ» ، سئمَ.
4 – للتفسير، أكبر سد موريتاني.
5 – ينشدُه الفنانون الموريتانيون لغرض الثناء والفخر (بيت.....)، ممثل صيني شهير.
6 – الاسم الأول لآينشتين، جَنى وجمع الثمر .
7 – من علامات الساعة، وجع.
8 – شغف، للتمني، نُطلقه على الأرز، آلة موسيقية نستخدمها بكثرة.
9 – ملكنا، عنصر كيميائي، ورود غير مكتملة.
10 – خزانة، ربوة، مجلس الملك.
11 – نوع من البذور، للنداء، عاصمة المملكة المتحدة.
12 – يستخدم للزينة، مؤلِفُه هتلر، جدا باللهجة المصرية.
13 – طبيعي (معكوسة)، شكل هندسي، خلف.
14 – مدينة فلسطينية محتلة.
15 – شقيق والدي، لمع، قمر مكتمل.
16 – يريد، اسم علم مؤنث.
17 – دليل غير مكتمل، اسم علم مذكر، كلمة حسانية للمدح.
18 – نطلقه على الرقص بالدبابيس، سوق الماشية بالعامية، فتحة في الوجه.

عموديا:

1 – شاعر تولى إمارة آدرار وعمره 15 عاما وقاد المقاومة ضد الاستعمار(إحدى الصور).
2 – من أشهر السنة، الرياح الشديدة قبل هطول المطر، للنفي، سوق بالإنجليزي.
3 – مؤلف النشيد الوطني .
4 – أحد الأنبياء، ملكه، للتفسير.
5 – صنم هدمه خالد بن الوليد، مجرة حلزونية الشكل.
6 – تطلع ورغبة في المعرفة (معكوسة)، يتبع.
7 – مثيلان، فلك.
8 – تُستخدم في سناب شات، إحدى اللغات الوطنية.
9 – نعم في فرنسا، مثيلان، مرادف حضن، (إحدى الصور).
10 – حر، كلمة حسانية تُطلق على مجموعة من الخيام، «ألم يجعل كيدهم في.....».
11 – نطلقه على اللحم المجفف، غروب، كفى (بالحسانية).
12 – بحر، الشطر في الشعر الشعبي، كلمة ترحيبية في الخليج العربي، وشى.
13 ضعف، مؤلف موسوعة حياة موريتانيا .
14 – فتات الصخر (معكوسة)، نظير، للنداء، عكس نجاح.
15 – متاع، تعافى، سطر.
16 – عملة اليابان، أغنية مديحية سودانية شهيرة.
17 – كوكب، سيارة دفع رباعية من إنتاج شركة تويوتا، توضع فيه الكتب.
18 – رمز السيادة الوطنية ودليل على استقلال ووحدة أرضنا (إحدى الصور)، اكتمل.

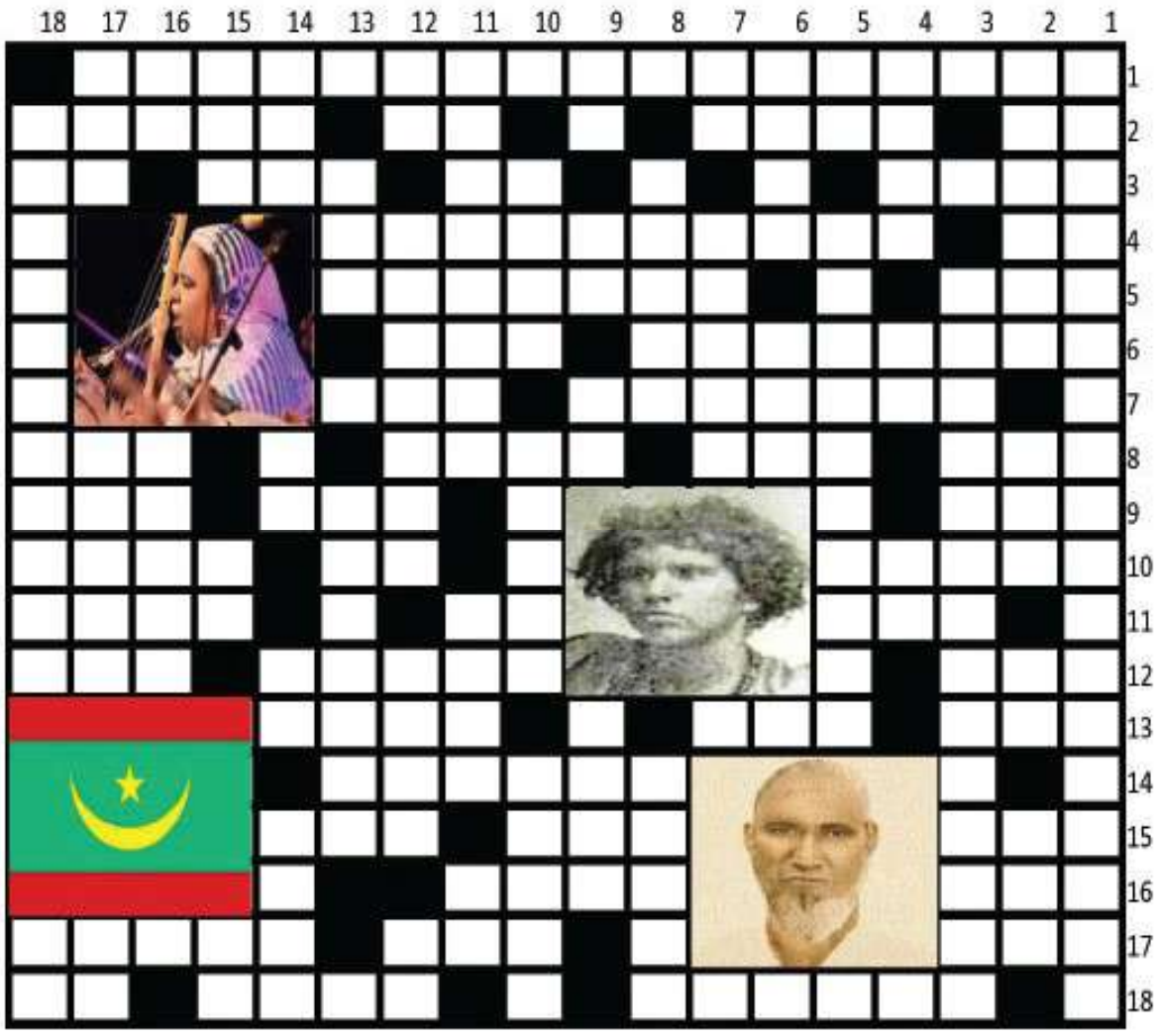

واجهات من أرشيف المجلة:

العدد 01

العدد 02

العدد 03

العدد 04

العدد 05

العدد 06

العدد 07

العدد 08

العدد 09

العدد 10

العدد 11

العدد 12

العدد 13

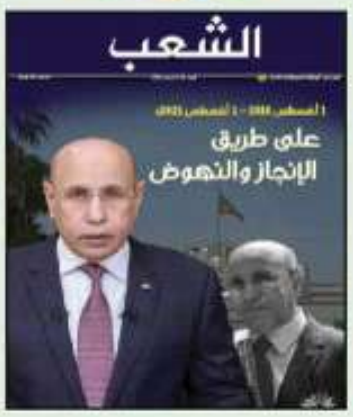

العدد 14

العدد 15

العدد 16

العدد 17

العدد 18

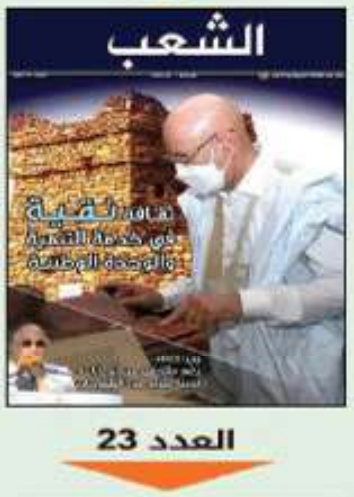

العدد 19

العدد 20

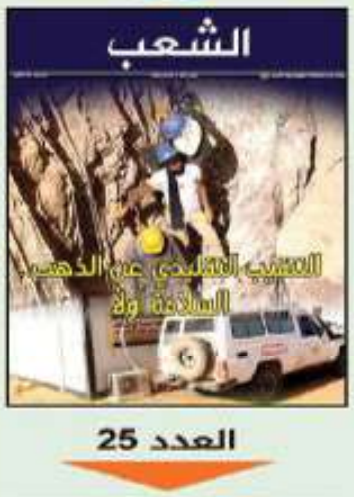

العدد 21

العدد 22

العدد 23

العدد 24

العدد 25

الموريتانية للطيران
Mauritania Airlines

الذكرى 64 لعيد الاستقلال الوطني

عيد استقلال مجيد

كل عام والوطن في تقدم وازدهار

الموريتانية للطيران

التزام با لمواعيد و جودة في الخدمات

الموريتانية للطيران
Mauritania Airlines

صندوق الإيداع والتنمية
Caisse des Dépôts et de Développement

تواصلت نشاطات صندوق الإيداع والتنمية وتطورت يوما بعد يوم انطلاقا من المهام التي أسندت إليه وتجسدت في محاور استراتيجية في إطار خطته الاستراتيجية للأعوام 2024 – 2028 وخطة العمل المنبثقة عنها بما يتماشى مع أولويات العمل الحكومي.

وتعلقت المحاور الاستراتيجية للصندوق أساسا بما يلي: (1) دعم السياسات العمومية؛ (2) تمويل القطاع الخاص؛ (3) تعبئة الموارد المالية؛ و(4) التعاون.

في مجال دعم السياسات العامة، بلغ إجمالي غلاف التمويل المخصص لعام 2023 ما مجموعه 5.290.479.365 أوقية مما يشير إلى قوة مشاركة الصندوق في تصميم وتنفيذ وتمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية للدولة بالتشاور مع القطاعات المعنية وخاصة في مجالات الزراعة والتنمية الحيوانية والأمن الغذائي والصيد. واستمر الصندوق في ضمان التسيير المالي لبرامج دعم القطاع الزراعي عبر برامج المدخلات الزراعية وقطاع التنمية الحيوانية والأمن الغذائي وبرنامج تعزيز قدرات التخزين وإسناد قطاع الصيد من خلال تصميم واعتماد آلية لتخفيف تأثير أسعار المحروقات على القدرة التنافسية للقطاع في سياق تطبعه أزمة الطاقة وذلك في إطار السياسات التي تعتمدها صناديق الإيداع لأداء مهامها. ويقوم الصندوق كذلك برفع تقارير منتظمة حول مختلف البرامج وتشارك في متابعتها وفقا للأساليب المعتمدة بموجب اتفاقيات الأطراف التي تتولى تأطير هذه البرامج.

وفيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص الذي بلغ بكل مكوناته 1.222.106.345 أوقية عام 2023 يلاحظ أن الأداء في هذا المجال قد تحسن بشكل ملحوظ. وهكذا تم تخصيص غلاف مالي بمبلغ 460 مليون أوقية للمشاريع والصناعات المتوسطة والصغيرة عام 2023 مقابل 169 أوقية عام 2022.

وبالنسبة للتمويلات الخفيفة وبشكل عام الشمول المالي لوحظ تطور معتبر في التدخلات لعام 2023 وخاصة عبر مختلف البرامج التي جرى تنفيذها بالتعاون مع السلطات العمومية وخاصة مع الوزارة المكلفة بالتشغيل حيث شارك فيها الصندوق بصفته مسؤولا عن التسيير المالي بموجب اتفاقيات إطارية أو خاصة مع الجهات المعنية. وبلغ الغلاف المالي المعبأ في هذا الإطار لعام 2023 ما مجموعه 207 مليون أوقية وهو ما يدل على أهمية مشاركة الصندوق في تحقيق الأهداف الوطنية في مجال الشمول المالي وتشجيع نفاذ الجميع إلى الخدمات المصرفية والمالية.

وفضلا عن التمويلات على شكل دعم السياسات العمومية وإسناد القطاع الخاص بما فيه برامج التمويلات الخفيفة، قدم الصندوق مساعدات أخرى على شكل ودائع استثمارية في البنوك التجارية التي تشارك في توسيع الدعم إلى الاقتصاد بغلاف مالي بلغ لغاية 2023/12/31 ما يزيد على 700 مليون أوقية وهو ما رفع التمويل الإجمالي إلى 6.512.585.710 أوقية.

وبخصوص تعبئة الموارد المالية فقد تواصلت وتوطدت الشراكات المثمرة. حيث أعدت دراسة جدوى معمقة من طرف الصندوق بمساعدة فنية ومالية من كل من الوكالة الفرنسية للتنمية Expertise France ومكتب الخبرة وصندوق الودائع الفرنسي ومنتدى الصناديق حول مدخرات المواطنين في المهجر من منطلق أهمية تعبئة المزيد من الموارد المستدامة في خدمة التنمية الاقتصادية. ومن شأن النتائج التي تتمخض عنها هذه الدراسة الهامة، على الأرجح في نهاية 2024، بالتعاون مع المصالح التابعة للبنك المركزي والقطاعات الوزارية المعنية أن تؤدي إلى استكشاف الطرق والإجراءات الواجب القيام بها على المستوى الوطني للتعامل مع حصيلة المدخرات واستراتيجية التوزيع المطلوب اعتمادها.

ومن هذا المنطلق، يجري اتخاذ خطوات هامة فيما يتعلق بالمعاملات المتعلقة بنشاط الموثقين في إطار التعاون مع الجهات المختصة في الوزارة المكلفة بالمالية والعقارات، على الخصوص مع المديرية المكلفة بالخزينة وعقارات وأملاك الدولة. ومن شأن هذه الورشة، أن تسمح في مراحلها اللاحقة بعصرنة عمليات الدفع المرتبطة بنشاط الموثق ومن ثم إمكانية تتبعه على أن يتم على مدى أبعد، بحث مسألة ودائع الموثقين وكيفية إدخالها في الدورة الاقتصادية وتحويلها جزئيا على الأقل لما فيه خدمة الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يقودني إلى الحديث بإيجاز عن ورشة عصرنة حرف الصندوق من خلال رقمنة أدواته. ونذكر على سبيل المثال تعزيز منظومة بيانات الصندوق واستحداث تطبيقات لمكافحة غسل الأموال عما قريب وتسيير طلبات التمويل واعتماد تطبيقات أخرى مثل المقاصة عن بعد في إطار الإصلاحات الجارية على مستوى البنك المركزي الموريتاني.

وقد تميز عام 2023 كذلك بأهمية نشاطات التعاون، حيث قام الصندوق بالمشاركة والمساهمة في عدد من الفرق المتخصصة واللقاءات التي تهم صناديق الإيداع جنبا إلى جنب مع صناديق مشابهة وشركاء آخرين في إطار منتدى صناديق الإيداع. ويجدر التذكير بأن صندوق الإيداع والتنمية قد تم اختياره في نهاية عام 2023 وبالإجماع ليترأس منتدى صناديق الإيداع لمأمورية مدتها عامان (2023 – 2025) وبانتهائها سيجري في نواكشوط تنظيم الدورة الثامنة من المؤتمر الدولي لمنتدى صناديق الإيداع.

Snim

البرنامج الاستراتيجي للشركة (PSE)

خطة متكاملة للنهوض بشركة سنيم

يهدف البرنامج الاستراتيجي للشركة (PSE)، الذي سيتم تنفيذه على مدى العقدين المقبلين إلى تحويل شركة سنيم إلى "مركز منجمي إقليمي"، عبر زيادة الطاقة الإنتاجية لخام الحديد وزيادة القيمة المضافة للمنتجات وتنويعها.

وفي هذا الإطار، تطمح الشركة إلى مضاعفة إنتاجها من خام الحديد، في أفق 2031؛ إضافة إلى البدء تدريجيا في إرساء صناعات تحويلية محلية تمكنها من تحويل 31% من الخام المنتج في أفق 2031، و40% في أفق 2038، لتصل نسبة التحويل المحلي إلى 45%، بحلول عام 2045. وسيتطلب ذلك العمل على دمج سلسلة إنتاج الصلب، من خلال إنتاج الكريات، والحديد المختزل مباشرة (DRI) والحديد المقولب حراريا (HBI). ويمكن لوتيرة هذه الصناعة التحويلية أن تتسارع مع توفر الطاقة ذات السعر المنخفض نسبيا، كالغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن البرنامج الاستراتيجي للشركة دمج التنويع المعدني في محفظة أعمال سنيم، مع إمكانية إنتاج معادن أخرى غير الحديد.

وفيما يتعلق بالمساهمة الداخلية في هذا البرنامج الاستراتيجي، تستهدف سنيم إنتاجًا إضافيًا قدره 10 ملايين طن بحلول عام 2031؛ ستأتي أساسا من مشروعي افديرك وتيزرغاف.

ومن المتوقع أن تضيف مشاريع الشراكة 21,3 مليون طن من خام الحديد سنويا، منها 11,3 مليون طن من مشروع العوج و10 مليون طن من مشروع أطوماي.

إن الطموح لجعل سنيم مركزا منجميا إقليميا يندرج في إطار الرغبة في تعزيز مكانة الشركة في ميدان النشاط المنجمي بشبه المنطقة. ومن أجل ذلك، ستعمل شركة سنيم على التزود بمنصة تقنية متكاملة للمناجم والخدمات الملحقة، بهدف استغلال الإمكانات المحلية بشكل أفضل، وجعل سنيم فاعلا مركزيا في ميادين تطوير الموارد المنجمية بإفريقيا، مع الريادة في نهج المسؤولية الاجتماعية، وتطوير إنتاج الطاقة المتجددة، سعيا إلى الوصول إلى نشاط معدني مسؤول وخال من الانبعاثات الكربونية الضارة.

فاعل اقتصادي وطني كبير (حصيلة 2023)

الوظائف المباشرة	رقم الأعمال	المساهمة في إيرادات ميزانية الدولة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني	المساهمة في حجم الصادرات
6 759	1,37 مليار دولار	14%	9%	37%